الحسابات القومية



الدكتور
عبد الحسين زيني

بسم اللـه الرحمن الرحيم

الحسابـات القوميـــة

المؤلف ومن هـو في حكمه : عبد الحسين زيني.

عنــوان الكتــــاب : الحسابات القومية

رقــم الإيـــداع : 2011/7/2574

بيــانــات الناشــر : عمان - دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

(ردمك) ISBN 978-9957-32-608-1

تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية.

1433-2012هـ

دار الحامد للنشر والتوزيع

الأردن - عمان - شفا بدران - شارع العرب مقابل جامعة العلوم التطبيقية

هاتف: 5231081 6 962+ فاكس : 5235594 6 962+

ص.ب . (366) الرمز البريدي: (11941) عمان – الأردن

www.daralhamed.net

E-mail : daralhamed@yahoo.com

الحسابـــات القوميـــــة

الدكتور

عبد الحسين زيني

أستاذ متمرس

بسم الـلـه الرحمن الرحيم

قال تعالى :

(إِنَّمَا يَخْشَى الـلـهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاء)

صدق الـلـه العظيم

الآية رقم (28) من سورة فاطر

الإهـــداء

إلى جامعة بغداد

منارة العلم العريقة

التي لولا انتسابي إليها

لم أكن شيئاً مذكورا

المؤلف

المحتويات

فهرس الأشكال البيانية

فهرس الجداول الإحصائية

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الثانية

لقى هذا الكتاب قبولا حسناً منذ نشره قبل أكثر من 20 عاما، فلقد درس في أكثر من قسم وأكثر من جامعة ولعل السبب في ذلك أن الكتاب قد اهتم بالجوانب الكمية أو الإحصائية للموضوع، إضافة إلى اهتمامه بالجوانب النظرية أو الاقتصادية، بينما كانت أغلب المؤلفات التي سبقته قد اقتصر اهتمامها على الجانب النظري ولم تعالج الجوانب الكمية إلا قليلا.

وبعد نشر الكتاب حصلت تغيرات كبيرة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، وتطلب ذلك أن يعاد النظر في الكتاب ليكون مواكبا لتلك التطورات. لذلك كان سروري عظيما عندما كلفت بتحديث الكتاب وتطويره.

وكان أهم ما قمت به من تعديلات هي:

1. متابعة ما استجد من توصيات الدائرة الإحصائية في الأمم المتحدة بهذا الشأن ما وجدت إلى ذلك سبيلاً.
2. حذف الشروح التفصيلية الزائدة التي لا تنفع الطالب بقدر ما تثبط عزيمته عندما يرى ضخامة المادة وكثرة عدد الصفحات.
3. رفع القسم الخاص بتجارب الدول الاشتراكية، بعد انهيار المعسكر الاشتراكي، وليس من المنتظر بعد الآن مقارنة إحصاءات الدخل القومي في العراق مع إحصاءات الدول الاشتراكية.
4. الاستغناء عن الإحصاءات الخاصة بالعراق بعد أن وجدت أن هذا القسم يشكل عبئا على الطالب في دراسته. ولكنني لم أشأ حرمان الدارس منها، إذ قمت بتحديث كتاب الأخر عن (تطور الإحصاءات الاقتصادية في العراق) وتشكل إحصاءات الدخل القومي في العراق احد فصوله المهمة، وآمل أن يرى النور قريبا ليعود إليه الدارسون والباحثون متى أرادوا.

5. وأخيرا تصحيح الأخطاء الكثيرة التي وقعت في الطبعة الأولى، ويأمل المؤلف أن تكون هذه الطبعة خالية منها تماما.

وبسبب ما تقدم فقد انخفض حجم الكتاب إلى النصف على أن فائدته ككتاب تدريسي لم تنخفض إن لم تكن قد ازدادت عن ذي قبل.

وأخيراً يأمل المؤلف أن يظل كتابه بين أيدي الطلاب كتابا تدريسيا جيدا لمعرفة الأسس النظرية والجوانب الإحصائية للحسابات القومية، وبعين الوقت مرجعا للباحثين والعاملين في الأجهزة الإحصائية يستعينون به في عملية إعداد إحصاءات الدخل القومي وتنظيم الحسابات القومية.

ومع ذلك فسيبقى المؤلف بانتظار ملاحظات الزملاء وتوجيهاتهم التي ستلقى كل استجابة واهتمام، ولهم الشكر سلفا.

المؤلف

2011

مقدمة الطبعة الأولى

تعود علاقتي بإحصاءات الدخل القومي إلى أوائل عقد الستينات، حينما بدأت بإعداد أطروحتي بهذا الموضوع كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه (الكانديدات) من جامعة موسكو. وكان طبيعيا أن يتم ذلك وفق وجهة النظر الاشتراكية، ولكن خلفيات دراستي السابقة وتتبعاتي اللاحقة لوجهة النظر الرأسمالية، وخاصة ما تتبناه الدائرة الإحصائية في منظمة الأمم المتحدة مكنتني من الإحاطة بوجهتي النظر السائدة في الوقت الحاضر، وأن كانت لم تبلع بعد مبلغ الكمال، كما أحسب.

وبسبب انشغالي بتدريس مواد أخرى من موضوعات الإحصاء الاقتصادي فقد كان اهتمامي لفترة طويلة مقتصرا على كتابة بعض المقالات في أساليب إحصاء الدخل القومي وعرض وتقويم الممارسات التطبيقية في القطر العراقي، ولم اهتم بالموضوع تدريسا إلا منذ سنوات قليلة، وذلك عندما أوكل إلى تدريسه وفق مفردات المناهج المركزية الجديدة. وقد حاولت أن اعرض وجهتي النظر السابقتين بالموضوعية المستطاعة، واظنني قد أفلحت أو هكذا يخيل إلي على الأقل.

ولذلك كانت محاضراتي التي تحولت بعد التنقيح وإعادة التنقيح إلى هذا الكتاب، تعكس ما ذكرت، فالكتاب يقع في ثلاثة أبواب، عرض الباب الأول منه وجهة النظر الرأسمالية في أربعة فصول. تضمن الفصل الأول مفاهيم وتعاريف الدخل والحسابات القومية. فقد اشتمل على تعريف الدخل، وطرائق حسابه الثلاثة، وتصنيف الدخل القومي حسب النشاطات الاقتصادية، ومقاييس الدخل القومي ومفاهيمه المختلفة، ومشاكل التسعير وإعادة التسعير بالأسعار الثابتة، وتوزيع الدخل جغرافيا حسب المحافظات، كما تم في هذا الفصل استعراض محاولات الدائرة الإحصائية في الأمم المتحدة، وما أصدرته من تقارير ونشرات بهذا الشأن لغرض توحيد أساليب ومفاهيم إحصاءات الدخل القومي على النطاق الدولي. وأخيرا تضمن

الفصل فقره مهمة عن أهم الحسابات التجارية، وخاصة الحسابات الختامية التي تكون مصدرا مهما لإحصاءات الدخل القومي وتقديرات رأس المال الثابت.

أما الفصل الثاني لهذا الباب فقد تناول مفصلا حساب الدخل القومي بالطريقة الأولى، وهي طريقة الناتج أو القيمة المضافة، في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وهي القطاعات الواردة في التصنيف الصناعي القياسي الدولي لكافة النشاطات الاقتصادية، حيث جرى البحث بالتفصيل المستطاع في أهم الفقرات المكونة للإنتاج الإجمالي، والمستخدم، ومشاكل الاندثار وصولا إلى الناتج الصافي أو القيمة المضافة.

وقد خصص الفصل الثالث لبحث تقدير الدخل القومي بطريقة الدخل أو الحصص الموزعة التي تتم بإحدى طريقتين: الدخول المدفوعة والدخول المستلمة. أما الحصص الموزعة أو عوائد عوامل الإنتاج فهي تشمل الأجور والرواتب، والريع، والفائدة، والأرباح، والضرائب غير المباشرة، كما جرى في هذا الفصل بحث مشاكل حساب الدخل القومي في القطاعات الاقتصادية، والتي تناولت بوجه خاص مشاكل تحديد الإنتاج وتعريف السكان المقيمين وغير المقيمين، ومشاكل الحذف والازدواج والأساس القانوني في الحساب، والناتج الضمني، والمصطلحات، والمبالغ المحولة، ومشكلة النشاط الحكومي، والحدود الإقليمية، وكيفية معاملة نشاط شركات النفط الأجنبية، ونشاط المؤسسات المالية، وأخيرا المتطلبات اللازمة لجداول حسابات الدخل القومي.

أما الطريقة الثالثة لحساب الدخل القومي (طريقة الإنفاق) فقد بحثت في الفصل الرابع، حيث تناول الفصل الإنفاق الاستهلاكي بنوعية الحكومي والخاص، والطرائق المختلفة لحساب الإنفاق على السلع والخدمات. كما تم في الفصل نفسه استعراض الإنفاق الإنتاجي، سواء ما تعلق منه بتكوين رأس المال الثابت وطرائق حسابه وتصنيفه، أو التغير في المخزون السلعي وطريقة تقويمه وتصنيفه. كما

تضمن الفصل أيضا معالجة لمشاكل الصادرات والاستيرادات وعلاقتهما بالإنفاق القومي.

أما الفصل الخامس والأخير لهذا الباب فقد تناول الحسابات القومية في توصيات الأمم المتحدة. وبعد تمهيد فكرة استخدام نظام القيد المزدوج في إحصاءات الدخل القومي، وتكوين الحسابات القومية، فقد تم عرض نموذج تلك الحسابات بصورة مختصرة وهي حسابات الإنتاج، والاستهلاك، والتراكم، والخارج، وهي الحسابات التي يعرضها نظام الحسابات القومية للأمم المتحدة لسنة 1968م أن عرض الحسابات المذكورة بشكل موجز هو للأغراض التعليمية، ولسهولة تصورها، لذلك تضمن المبحث الأخير من هذا الفصل عرضا للحسابات المذكورة بصورة مفصلة.

وفي الباب الثاني الموسوم بالموازين الاقتصادية تم بحث إحصاء الدخل القومي في الدول الاشتراكية في أربعة فصول. فقد بحث في الفصل السادس مفاهيم وتعاريف إحصاء الدخل القومي في الدول الاشتراكية حيث تضمن تعريف الدخل القومي وطرائق حسابه في الدول الاشتراكية، والمقاييس النقدية والعينية ونمو الدخل القومي وكيفية قياسه بتثبيت الأسعار بالطريقتين المباشرة وغير المباشرة، كما تم استعراض عوامل نمو الدخل القومي وهي: تغير حجم العمل المنفق في الإنتاج وتغير إنتاجية العمل والاقتصاد في استخدام وسائل الإنتاج، ودور كل منها في زيادة الدخل القومي.

أما الفصل السابع فقد تناول حساب الدخل القومي في فروع الإنتاج المادي حيث تم بحث كيفية تحديد الإنتاج الإجمالي والنفقات المادية والإنتاج الصافي لكل فرع من الفروع المشار إليها وهي: الصناعة، والإنشاء، والزراعة والنقل والمواصلات، والتجارة وفروع الإنتاج المادي الأخرى، كما أشير أيضا إلى فروع

القطاع غير الإنتـاجي، ونشـاطات هـذه الفـروع لا تحسـب في الـدخل القـومي بـالطبع لأنهـا نشاطات غير منتجة في نظر الإحصائيين الاشتراكيين.

وفي الفصـل الثـامن بحـث توزيـع الـدخل القـومي واسـتخدامه في الـدول الاشـتراكية فالدخل يوزع توزيعا أوليا في مكان إنتاجه أي فروع الإنتاج المادي حيث تنشا الدخول الأولية التي يعاد توزيعها بوسائل مختلفة لتتكون منها (الدخول المشتقة). أن الفرق بين المستحصـل والمدفوع بواسطة إعادة التوزيع عند إضافته إلى الدخول الأولية يـتم الحصـول عـلى الـدخول النهائية التـي تؤلـف دخـول العـاملين في المشـاريع الإنتاجيـة وغـير الإنتاجيـة ودخـول هـذه المشاريع ودخول الحكومة ودخول السكان الآخرين، والمقصود باستخدام الدخل القومي هـو استخدام هذه الدخول النهائية لأغراض الاستهلاك غير الإنتاجي والتراكم الرأسـمالي، وفي نهايـة الفصـل بحثـت كيفيـة مقارنـة تقـديرات الـدخل القـومي في الـدول الرأسـمالية والاشـتراكية والأساليب التي ينبغي أتباعها لتحقيق ذلك من وجهة النظر الاشتراكية.

أما الفصل التاسع والأخير في هذا البـاب فقـد خصـص لبحـث المـوازين الاقتصـادية في الإحصاء الاشتراكي، وهي مجموعة من الجداول الاقتصادية يتم في كل منها وصف وجـه معـين من وجوه إعادة الإنتاج، وهذه الموازين تتألف من أربع مجموعات من الجداول تتضمن كـل مجموعة منها جدولا أساسيا واحدا، ومجموعة مـن الجـداول المسـاعدة والجـداول الأساسـية هـي: الميزان المادي، والميزان المالي، وميزان العمل، وجدول مؤشرات الـثروة القوميـة. وقـد تـم التمهيد لهذا الموضوع ببحث وظائف هـذه المـوازين ومخططاتهـا، ثـم جـرى بحثهـا بصـورة مختصرة للأغراض التعليمية حيث بحثت بعد ذلك بصورة مفصلة.

وإذا كان الباب الأول وهو الباب المتعلـق بأسـاليب إحصـاء الـدخل القـومي في الدول الرأسمالية قد تم بحثه من قبل كثير من الكتاب العرب وعلى مستويات مختلفة من العمق والشمول فان بحث أسـاليب إحصـاء الـدخل القـومي في الـدول الاشـتراكية

باللغة العربية وبهذه الإحاطة الواسعة لم يجر من قبل كما اعتقد وحتى أن تناول هذا الموضوع في مصادره الأصلية يكون عاما ولا يتبسط باستخدام الأمثلة التوضيحية للأغراض التعليمية كما عرضته هذه المحاولة.

واستكمالا للموضوع، وحسب المنهج الذي اتبعته في كتبي السابقة، تضمن الكتاب بابا ثالثا عن إحصاءات الدخل القومي في العراق، استعرضت في الفصل العاشر، وهو الفصل الأول من هذا الباب تقديرات الدخل القومي في العراق منذ بداياتها الأولى في أوائل الخمسينات حتى الوقت الحاضر، وهي تقديرات فنلون وحسيب ومانياكن وراسابوترام، ثم محاولات الجهاز المركزي للإحصاء المتعددة منذ أواسط الستينات وحتى الآن، ولم يقتصر بحث الموضوع على عرض تلك التقديرات فقط، وإنما تضمن أيضا نقداً وتقويما لها في هذا الموضوع أو ذاك.

وإحصاءات الدخل القومي في العراق ليست مقتصرة على ما سبق، فهناك إحصاءات أخرى تكملها أو ترتبط بها تم تناولها في الفصل الحادي عشر، وهو الفصل الأخير من هذا الباب، وفي الكتاب، الذي تضمن محاولات تقدير رأس المال الثابت (الشخصية والرسمية) وجداول المستخدم / المنتج، والحسابات القومية والموازين السلعية، وهي محاولات لم يكتب لها الاستمرار بصورة منتظمة. ومن المؤمل أن يعكس هذا الباب، وبشكل آمين كافة الممارسات التطبيقية في هذا المجال وبكل جوانبها الايجابية والسلبية للإفادة منها في تطوير إحصاءات الدخل القومي في العراق وعلى نطاق الوطن العربي.

بقيت كلمة أخيرة وهي، أن الكتاب بأمثلته التوضيحية الكثيرة وتركيزه على الجانب الحسابي والإحصائي، قد يكون كتابا جيدا بهذا الموضوع وللغرض الذي وضع من اجله، ومع ذلك فهو دون مستوى طموح المؤلف رغم ما بذل من جهد في كتابته ومراجعته وتنقيحه، وخاصة أن إعادة تدريس مسودات الكتاب من قبل المؤلف وبعض الزملاء الأفاضل وملاحظاتهم القيمة قد مكنته من تنقيحه تنقيحا

شاملا. ومع ذلك فسيظل الكتاب ومؤلفه بحاجة إلى كل الملاحظات والتوجيهات من قبل طلابه وزملائه وقرائه عموما لتجاوز مواطن الضعف في الكتاب لو قدر له أن يعود إلى قرائه ودارسيه في طبعات أخرى.

وسيعود حتما لو كان فيه ما يفيد.

الدكتور عبد الحسين زيني

كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة بغداد

حزيران 1985

الفصل الأول

مفاهيم وتعاريف الدخل

والحسابات القومية

الفصل الأول

مفاهيم وتعاريف الدخل والحسابات القومية

أولاً: تعريف الدخل والحسابات القومية.

يعرف الدخل القومي بأنه: "صافي قيم السلع والخدمات المنتجة من قبل السكان المقيمين في القطر خلال فترة زمنية هي سنة عادة"[1] وهو يعادل أيضا (مجموع الدخول المدفوعة لمختلف عوامل الإنتاج في كافة العمليات الإنتاجية)، وبمعنى آخر انه يعادل "مجموع الحصص الموزعة لعوامل الإنتاج بشكل أجور ورواتب وريع وفوائد وأرباح خلال السنة"[2].

كما أن الدخل يمكن أن يكون معادلاً "لمجموع المبالغ المنفقة من قبل السكان على السلع والخدمات خلال السنة"[3].

ومما سبق يظهر أن هناك ثلاثة تعاريف للدخل القومي أو بالأحرى ثلاثة مفاهيم هي: الناتج القومي والدخل القومي والأنفاق القومي:

الأول: الناتج القومي، وهو يساوي مجموع السلع[4] والخدمات المنتجة من قبل السكان المقيمين في القطر خلال السنة.

الثاني: الدخل القومي، وهو ما يحصل عليه السكان المقيمون في القطر من دخول نتيجة اشتراكهم في عمليات إنتاج تلك السلع والخدمات وهذه الدخول تكون على شكل أجور (بضمنها الرواتب) لقاء ما يبذل من جهد بشري في العملية الإنتاجية، وريع، وهو إيجار الأرض والممتلكات، وفوائد، وهو ما يحصل عليه أصحاب رؤوس الأموال عند إقراض أموالهم للمنتجين، والربح، وهو حصة ما يحصل عليه المنظم الذي يقوم بالعملية الإنتاجية لحسابه ويتحمل مخاطرها، كما أن للحكومة نصيب في ذلك وهو الضرائب غير المباشرة.

الثالث: الإنفاق القومي، وهو ما ينفق على شراء تلك السلع والخدمات.

أن هذه المفاهيم الثلاثة هي التي تحدد طرائق حساب الدخل القومي والتي ستبحث في الفقرة التالية. (والمخطط التالي يوضح المفاهيم الثلاثة السابقة).

أما الحسابات القومية فهي "الصورة الرقمية لنشاطات القطاعات الاقتصادية المختلفة والعلاقات التي تربطها ببعضها من خلال تدفق السلع والخدمات بين القطاعات أو داخل القطاع الواحد"[5].

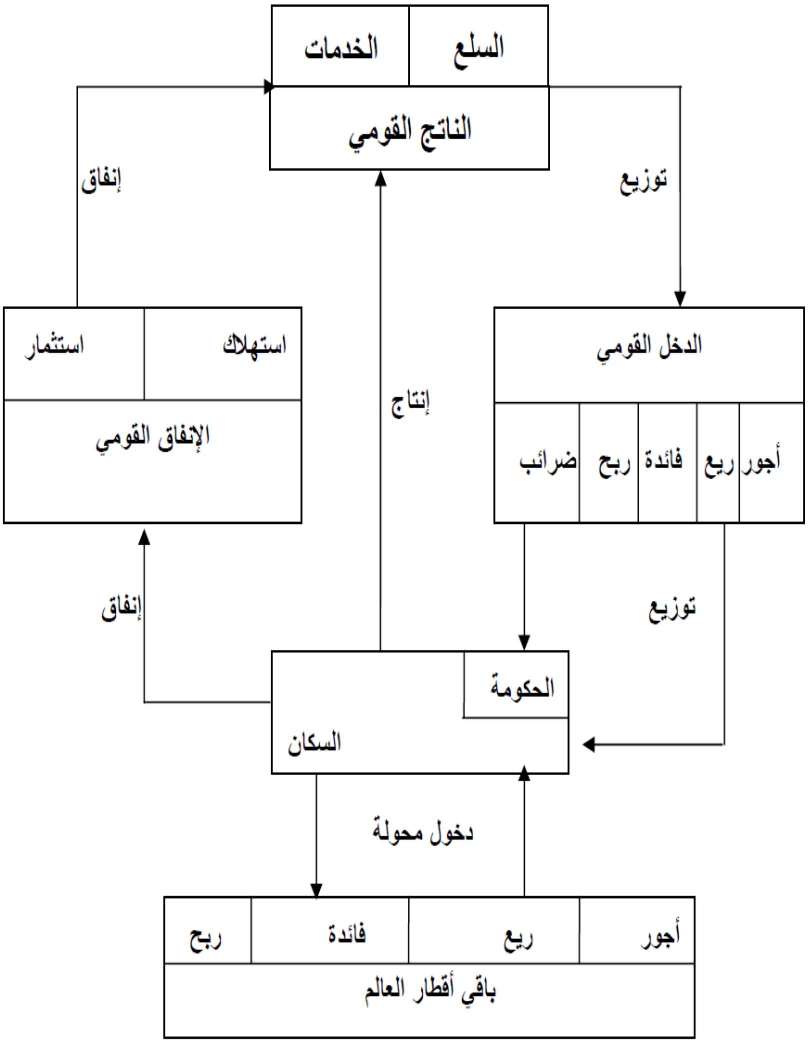
وفي الحقيقة أن الحسابات القومية هي مجموعة من الحسابات تقوم على أساس القيد المزدوج وتعرض الفقرات الرئيسة المكونة للإنتاج القومي والدخل القومي والأنفاق القومي. فإذا كانت تلك الفقرات قد جرى تقديرها بصورة صحيحة فان هذه الحسابات تكون متماسكة ومتوازنة.

أما إذا كانت تلك الفقرات، أو بعضها على الأقل غير دقيق فان الحسابات لا تتوازن وتظهر فروق إحصائية بين طرفي الحسابات، المدخولات والمصروفات، وعلى هذا فان هذه الحسابات (وهي تتألف من أربعة حسابات: الإنتاج والاستهلاك والتراكم والخارج، بالإضافة إلى بعض الحسابات الأخرى والجداول الملحقة)، هي بمثابة اختبار لدقة فقرات إحصاءات الإنتاج والدخل والأنفاق.

وإضافة إلى ما سبق فان الحسابات المذكورة وسيلة مفيدة لعرض البيانات حيث أنها تكشف عن الإمكانات والموارد المادية الموجودة في القطر، وتظهر العلاقات بين القطاعات الاقتصادية المختلفة. ولهذا فان الحسابات القومية يمكن أن تعتبر أداة متابعة وسيطرة على تنفيذ الخطط الاقتصادية[6].

وفي فصل لاحق سنتناول بالبحث هذه الحسابات والفقرات المكونة لها حسب ما وردت في توصيات الأمم المتحدة.

وفيما يلي مخطط توضيحي للدخل القومي والناتج القومي والإنفاق القومي.



شكل رقم (1)

مخطط توضيحي للدخل القومي والناتج القومي والإنفاق القومي

ثانياً: طرائق حساب الدخل القومي.

نظراً لوجود ثلاثة مفاهيم للدخل القومي، توجد أيضا ثلاث طرائق لحساب الدخل القومي تبعاً لتلك المفاهيم الثلاثة:

1) طريقة الناتج Product Method

وتدعى أيضا بطريقة المنتج الصافي Net Output Method أو القيمة المضافة Value Added وبموجب هذه الطريقة يحسب الناتج الصافي أو القيمة المضافة في كل قطاع من قطاعات الاقتصاد كالزراعة والصناعة والتجارة.. الخ وبإضافة الناتج الصافي في جميع القطاعات يتم الوصول إلى الناتج القومي بعد أن يتم تعديله بالمقادير المحولة من وإلى باقي أقطار العالم. وبموجب هذه الطريقة أيضا فان الناتج في كل قطاع تستخدم في إنتاجه فقرات متنوعة من المواد الخام، وربما المواد المصنوعة، ونصف المصنوعة، والوقود والزيوت والطاقة الكهربائية، الخ.

إن هذه المواد تؤلف ما يسمى بـ "المستخدم "Input" أو مستلزمات الإنتاج، أن قيمة الناتج المنتج ستكون بالطبع اكبر من قيمة المستخدم وأن الفرق هو الناتج الإجمالي وعند استبعاد اندثار وسائل الإنتاج نحصل على الناتج الصافي أو القيمة المضافة. فمثلا إنتاج الحنطة في القطاع الزراعي لو طرح منه المستخدم وهو يتألف من البذور والأسمدة والمواد الكيمياوية لمكافحة الحشرات بالإضافة إلى اندثار مكائن الري والحصاد وغيرها فان الباقي سيؤلف القيمة المضافة في إنتاج الحنطة. وعند طحن الحنطة في المطاحن فان الناتج الصناعي المنتج في هذه الحالة هو الطحين. وقيمته تكون اكبر من قيمة الحنطة التي دخلت في إنتاجه والتي تؤلف المستخدم لعملية الطحن، وبعد استبعاد قيمة استهلاك رأس المال الثابت، وهي اندثار مكائن الطحن وبناية المطحنة، الخ.. نحصل على الناتج الصافي أو القيمة المضافة أي حسب الصيغة التالية:

القيمة المضافة (أو الناتج الصافي)= المنتج الإجمالي – المستخدم- الاندثار

أما الخبز المنتج من الطحين، فينبغي أن تستبعد من قيمته قيمة الطحين بالإضـافة إلى قيمة المواد الأخرى المستخدمة في إنتاج الخبز وكذلك الوقود والانـدثار... الـخ للحصـول عـلى القيمة المضافة في إنتاج الخبز. أن عدم استبعاد قيمة الطحين مـن قيمـة الخبـز مـثلا يعطـي نتائج مغلوطة بسبب الازدواج في الحساب لان الطحين سبق وان حسبت قيمتـه بعـد عمليـة الطحن وإذا لم تستبعد قيمته بعد عملية الخبز، فمعنى ذلك انـه سيحسـب مـرة ثانيـة مـما يسبب زيادة في قيمة الإنتاج بسبب هذا الازدواج في الحساب.

إن طريقة الإنتاج تفيد في أظهار التركيب الاقتصادي للقطر. والجـدول التـالي رقـم (1) يوضح توزيع الناتج القومي في العراق حسب القطاعات الاقتصادية في السنة المذكورة.

جدول رقم (1)

الناتج القومي في العراق حسب الأصل لصناعي

بأسعار كلفة عناصر الإنتاج الجارية في سنة (1964م) (بملايين الدنانير)

القطاع الاقتصادي	القيمة
1. الزراعة والغابات والصيد	157
2. التعدين والمقالع	276
3. الصناعات التحويلية	61
4. الإنشاء	19
5. الكهرباء والغاز والماء	8
6. الإدارة العامة والدفاع	83
7. النقل والخزن والمواصلات	57
8. تجارة الجملة والمفرد	46
9. البنوك والتامين	8
10.ملكية دور السكن	15
11.الخدمات	52

القطاع الاقتصادي	القيمة
12. الناتج المحلي الإجمالي بسعر كلفة عناصر الإنتاج	782
13. الدخول الصافية المحولة إلى الخارج	124
14. الناتج القومي الإجمالي بسعر كلفة عناصر الإنتاج	658
15. الاندثار	63
16. الناتج القومي الصافي بسعر كلفة عناصر الإنتاج	595

المصدر: تقديرات راسابوترام للدخل القومي في العراق، ص12-13 جدول 3 (باللغة الانجليزية)

2) طريقة الدخل: Income Method.

وتسمى أيضا بطريقة الحصص الموزعة Distributive Shares وهذه الطريقة تعني حساب الدخل بعد إنتاجه وتوزيعه بين عناصر الإنتاج حسب المفهوم الرأسمالي. فالمنظم الذي يقوم بالعملية الإنتاجية بجمع عناصر الإنتاج الأربعة وهي العمل، ورأس المال، والأرض والتنظيم، وبعد إنتاج الناتج يوزعه فيعطي للعاملين حصتهم وهي الأجور، وللرأسمالي الفائدة، ولصاحب الأرض أو الملاك الريع، أما المنظم نفسه فان حصته الربح. وفي هذه الأثناء، قد تتدخل الحكومة وتفرض بعض الضرائب (كضرائب البيع مثلا) وتأخذ حصتها من الناتج تحت اسم الضرائب غير المباشرة، ومن الناحية الأخرى فإنها قد تعيد إلى المنظمين أو المنتجين بعض تلك الضرائب على شكل إعانات، وعليه فان الناتج الصافي أو القيمة المضافة قد يوزع بين عناصر الإنتاج حسب الصيغة التالية:

القيمة المضافة (الدخل القومي) = الأجور + الريع + الفائدة + الربح+ (الضرائب غير المباشرة- الإعانات).

وتجدر الإشارة إلى أن بعض أدبيات الدخل القومي صارت تقسم الدخول إلى مجموعتين رئيستين بدلا من المجموعات الأربعة أو الخمسة، وهي دخول العمل ودخول رأس المال كما تفعل بعض نشرات الجهاز المركزي للإحصاء حيث تقسم

القيمة المضافة بين (الأجور) و(عوائد عناصر الإنتاج الأخرى) أو فائض التشغيل[7].

ومن الجدير بالذكر أن الدخل القومي لا يساوي مجموع دخل جميع الأفراد لأن بعض هذه الدخول لم ينتج عن مساهمة فعلية في إنتاج الناتج القومي. وإنما يقتصر فقط على العناصر الأربعة أو الخمسة التي اشرنا إليها أما المدخولات الأخرى فلا تحتسب ضمن الدخل القومي لأنها مبالغ محولة مثال ذلك ما يأخذه الأبناء من أبائهم من نقود ومصروفات، وما تقدمه صناديق التقاعد والضمان من رواتب تقاعدية وإعانات ومساعدات للعمال والموظفين، وكذلك ما يقدم للمؤسسات الخيرية من إعانات فهي مبالغ محول تنشا من إعادة توزيع الدخل القومي. والجدول التالي رقم (2) يوضح توزيع الدخل القومي في العراق حسب أنواع الدخول المختلفة في السنة المذكورة.

جدول رقم (2)

الدخل القومي بأسعار كلفة الإنتاج الجارية سنة 1964 (بملايين الدنانير)

الفقـرات	القيمة
1. الأجور	214
2. الدخل من الزراعة والمهن والمشاريع الفردية	175
3. الإيجارات	15
4. الفوائد	2
5. الضرائب المباشرة من الشركات	135
6. ادخار الشركات	47
7. مدخولات الحكومة من الملكية والمشاريع	11
8. ناقصا: الفوائد على الدين العام	4
9. الدخل القومي بأسعار كلفة عناصر الإنتاج	595

المصدر: تقديرات راسابوترام، المصدر السابق، جدول (5)

ح) ملاحظة: لقد حصل خطا في أصل هذا الجدول حيث اعتبر مجموع الفقرات هو الناتج المحلي الإجمالي، وفي الحقيقة انه لو أضيف إلى هذا المجموع الدخول المحولة إلى الخارج والاندثار لتم الحصول على الناتج المحلي الإجمالي وقدره (782) مليون دينارا، كالآتي: 595 + 124 +63 = 782. (انظر الجدول السابق).

3) طريقة النفقات: Expenditures Method.

وتدعى بطريقة الإنفاق أيضا. وهذه الطريقة تعني أن الناتج القومي بعد إنتاجه في قطاعات الاقتصاد المختلفة وتوزيعه بين المتقاسمين الأربعة أو الخمسة، العامل والرأسمالي وصاحب الأرض والملاك والمنظم والحكومة لا بد وأن ينفق على شراء السلع والخدمات المنتجة لإشباع الحاجات الإنسانية المباشرة باستهلاك تلك السلع والخدمات أو بصورة غير مباشرة أي أن تستخدم تلك السلع والخدمات في إنتاج سلع وخدمات أخرى ولذلك يكون الإنفاق القومي نوعان: الإنفاق الاستهلاكي وهو الإنفاق على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية والأنفاق الإنتاجي أو الاستثماري، وهو الإنفاق على شراء السلع والخدمات الإنتاجية التي تستخدم في إنتاج سلع جديدة. ويسبق عادة الإنفاق الاستثماري عملية الادخار، حيث أن الدخول التي يتم الحصول عليها لا بد أن ينفق منها أولا الجزء الذي يشبع الحاجات الإنسانية مباشرة في المآكل والملبس، ثم يدخر القسم الفائض الذي يتحول إلى الاستثمار مباشرة من قبل المدخرين أنفسهم أو من خلال النظام المصرفي والمالي حيث تودع تلك المدخرات في المصارف وتقرض إلى المستثمرين أو أن تقرض مباشرة بشراء سندات القروض مثلا. علما أن بعض الادخار قد يذهب إلى الخزن على شكل نقود أو معادن ثمينة. ولكن هذه تؤلف نسبة ضئيلة في الوقت الحاضر لا يعتد بها.

وعليه فان الدخل القومي أي الإنفاق القومي سيأخذ الصيغ التالية:

الإنفاق القومي= الإنفاق الاستهلاكي + الادخار

ولما كان الإنفاق القومي يتم من قبل القطاع الخاص كما يتم من قبل الحكومة لذلك يكون:

الإنفاق القومي= الإنفاق الاستهلاكي الحكومي + الإنفاق الاستهلاكي الخاص+ الإنفاق الاستثماري الحكومي + الإنفاق الاستثماري الخاص.

وبالطبع فانه في الإنفاق الاستثماري يتم تكوين رأس المال، أي تراكم الثروة القومية.

وكل بلد ليس منقطعا عن البلدان الأخرى وإنما يتصل بها بواسطة التجارة الخارجية حيث يصدر إليها بعض منتجاته كما يستورد منها قسما من منتجاتها. ولذلك فان الإنفاق القومي سيكون على السلع والخدمات الاستهلاكية والإنتاجية المنتجة داخل القطر زائدا تلك التي تصدر إلى الخارج، ومقابل ذلك فان الإنفاق القومي لا يشمل ما يستورده القطر من الخارج من سلع وخدمات. عليه فان: الإنفاق القومي = الاستهلاك + الاستثمار+ الصادرات- والاستيرادات.

ولا بد من الإشارة أخيرا إلى أن الاستثمار يعني الإنفاق على الاستثمار الخاص والعام والتغير في المخزون السلمي، ولذلك فان الصيغة الكاملة للإنفاق القومي هي كالآتي:

الإنفاق القومي= الاستهلاك الخاص + الاستهلاك الحكومي + الاستثمار الخاص + الاستثمار الحكومي ± التغير في المخزون السلعي + الصادرات – والاستيرادات.

والجدول التالي رقم (3) يوضح الإنفاق على الناتج القومي في العراق في السنة المذكورة.

جدول رقم (3)

الإنفاق على الناتج القومي في العراق بأسعار السوق الجارية في سنة 1964 (بملايين الدنانير)

الفقـرة	القيمة
1. الإنفاق الاستهلاكي الخاص	399
2. الإنفاق الحكومي	189
3. تكوين رأس المال المحلي الثابت	101
4. الزيادة في المخزون السلعي	13
5. الصادرات	325
6. ناقصا: والاستيرادات	201
7. الإنفاق على الناتج الإجمالي المحلي بسعر السوق	826
8. صافي الدخول المحولة إلى الخارج	124
9. الإنفاق على الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق	702
10. ناقصا: الضرائب غير المباشرة الصافية من الإعانات	44
11. الإنفاق على الناتج القومي الإجمالي بسعر كلفة عناصر الإنتاج	658
12. الاندثار	63
13. الإنفاق على الناتج القومي الصافي بسعر كلفة عناصر الإنتاج	595

المصدر: تقديرات راسابوترام: المصدر السابق، ص11، جدول 1.

ثالثاً: تصنيف الدخل القومي:

يصنف الدخل القومي في اغلب الدول الرأسمالية بموجب التصنيف الصـناعي القيـاسي الدولي لكافة النشاطات الاقتصادية (الذي وضعته الدائرة الإحصائية في الأمـم المتحـدة) وهـو يتألف من 9 قطاعات فقط. ويجري تكييفه ليلائم نظام الحسابات القومية حيث أضيف لـه قطاع[8] ملكية دور السكن. وهذه القطاعات هي:

أولا- الزراعة والغابات والصيد وصيد الأسماك.

1. الإنتاج النباتي: ويشمل المحاصيل الحقلية والخضراوات والفواكه والتمور والتبغ والتنباك وغيرها.
2. الإنتاج الحيواني: ويشمل الزيادة في الموجودات الحيوانية والحيوانات المذبوحة لإنتاج اللحوم وملحقاتها، والمنتجات الحيوانية من حليب وصوف وبيض وغيرها.
3. الصيد: ويشمل صيد الحيوانات البرية والطيور والأسماك... الخ
4. الغابات: وتشمل إنتاج وتنمية الغابات.

ثانيا- التعدين والمقالع:

1. استخراج النفط الخام.
2. استخراج المعادن الأخرى مثل الكبريت.
3. قلع الأحجار.
4. أنواع أخرى: الحصو، الرمل، الملح.... الخ.

ثالثا- الصناعة التحويلية:

1. صناعة مواد الاستهلاك.
2. صناعة وسائل الإنتاج.

رابعا- الكهرباء والغاز والماء:

1. الكهرباء والغاز.
2. الماء.

خامساً- التشييد والبناء "الإنشاء".

سادسا- تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق:

1. تجارة الجملة (الداخلية والخارجية).
2. تجارة المفرد.
3. المطاعم والكازينوات.

4. الفنادق وما شابه.

سابعاً- النقل والمواصلات والخزن:

1. النقل: ويشمل النقل البري (بالسيارات والسكك الحديد والعربات). والمائي (النهري والبحري)، والجوي، والنقل بالأنابيب.
2. المواصلات: وتشمل البريد والبرق والهاتف..... الخ.
3. الخزن: السايلوات والمخازن المبردة... الخ.

ثامناً- البنوك والتامين والعقارات والخدمات التجارية:

1. البنوك (المركزية والتجارية والمتخصصة).
2. شركات التامين وإعادة التأمين.
3. وكلاء الدور والعقارات.
4. ملكية دور السكن.

تاسعاً- الخدمات:

1. الخدمات الحكومية: مثل الصحة، التعليم بمستوياته المختلفة والأعمال العلمية إضافة إلى الإدارة العامة والدفاع والشرطة.
2. الخدمات الأهلية: وتشمل أيضا التعليم والصحة الأهلية ومؤسسات الترفيه والخدمات الشخصية وتصليح الأحذية والأجهزة الكهربائية والسيارات، ومحلات تنظيف وغسل وكي الملابس.. الخ والحلاقة والتصوير وغيرها. أن بعض هذه النشاطات ينبغي أن تضاف إلى قطاع الصناعة.

هذا وقد يعاد تصنيف النشاطات السابقة إلى ثلاثة قطاعات رئيسة هي: القطاعات السلعية، وقطاعات التوزيع، وقطاعات الخدمات.

كما أن الدخل القومي قد يعاد تصنيفه حسب القطاعين العام والخاص والمختلط أن وجدت مثل هذه القطاعات في القطر، كما قد يصنف جغرافيا حسب المناطق والوحدات الإدارية (المحافظات).

رابعاً: مقاييس الدخل القومي.

للدخل القومي عدة مقاييس نقدية هي:

1) الإنتاج الإجمالي Gross Production:

ويدعى المنتج الإجمالي Gross Output ويشمل جميع السلع والخدمات المنتجة في قطاعات الاقتصاد الوطني في قطر معين، خلال سنة معينة، سواء تم بيع ذلك الناتج أو خزن بعضه، أو استهلك قسم منه من قبل المنتج (الناتج الضمني أو الناتج المستهلك ذاتيا) وهذا يكون كبيرا في القطاع الزراعي، وعليه فإن: الإنتاج أو المنتج الإجمالي= السلع + الخدمات (المنتجة في زمان ومكان معين) 1000= 600 + 400.

2) الناتج الإجمالي Gross Product:

وهو الإنتاج الإجمالي مطروح منه جميع القيم الداخلة في إنتاجه كالمواد الأولية والمواد المصنوعة ونصف المصنوعة والخدمات الأخرى أي (المستخدم) Input أو مستلزمات الإنتاج كما تسمى أيضا، أو الاستهلاك المتوسط Intermediate Consumption أي أن: الناتج الإجمالي= الإنتاج الإجمالي – المستخدم 550= 1000- 450 والناتج الإجمالي قد يدعى المنتج الصافي Net output

3) الناتج الصافي Net Product:

وهو الناتج الإجمالي مطروح منه الاندثار السنوي Depreciation وهو استهلاك وسائل الإنتاج الأساسية، أي رأس المال الثابت كالمكائن والمعدات والأبنية وغيرها، والاندثار هو قيمة تخمينية لما يستهلك سنوياً من وسائل الإنتاج هذه، وابسط طريقة لحسابه هي قسمة قيمة كل نوع من وسائل الإنتاج على عدد سنوات استخدامها في العملية الإنتاجية، وهي (طريقة القسط الثابت)، كما هو متعارف على تسميتها في العراق كما أن هناك طرقا أخرى للحساب أكثر تعقيدا. مثل طريقة (القسط المتناقص). ونظرا لأهمية حساب الاندثار وتأثيره على حساب كلفة الناتج

وبالتالي على الأرباح المتحققة في المشاريع الإنتاجية مما له علاقة بالضرائب المباشرة كضريبة الدخل مثلا- فقد تضع وزارة المالية تعليمات لحساب الاندثار وهذه التعليمات قد يجري التقيد بها لأغراض حسابات الدخل القومي أيضا[9].

والناتج الصافي يدعى القيمة المضافة الصافية Net Value Added وعندما يحسب لكل السكان المقيمين يكون الدخل القومي National Income.

خامساً: المفهوم المحلي والمفهوم القومي.

أن المقاييس النقدية السابقة للدخل القومي قد تكون مقاييس محلية أو قومية، فالإنتاج الإجمالي مثلا قد يكون ناتجا اجماليا محليا أو قوميا. والإنتاج الإجمالي المحلي يعني (مجموع السلع والخدمات المنتجة في خلال سنة معينة في قطر معين من قبل سكان ذلك القطر، والمقيمين فيه من الأجانب)، أي انه يشمل (الإنتاج المتحقق ضمن الحدود الإقليمية للقطر).

ولكن الأجانب العاملين في القطر الذين يساهمون في إنتاج الناتج المحلي لذلك القطر، قد يقومون بتحويل بعض دخولهم إلى خارجه. وبالمقابل فان بعض سكان القطر العاملين في الخارج قد يحولون بعض دخولهم إليه (إلى القطر). أن إضافة هذه الدخول المحولة إلى الناتج المحلي وطرح الدخول المحولة إلى الخارج يعطي مقدار الدخل القومي، أي أن:

الناتج المحلي= السلع + الخدمات (المنتجة داخل القطر)

بينما

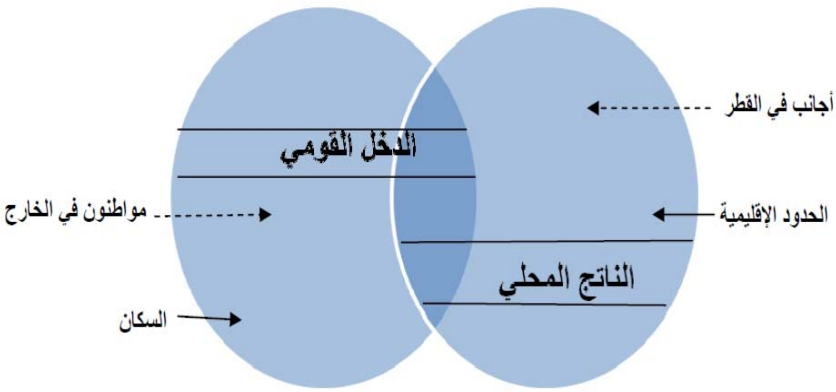
الدخل القومي= الناتج المحلي+ (الدخول المحولة من الخارج- الدخول المحولة إلى الخارج).

أو أن:

الدخل القومي= الناتج المحلي + (الدخول المحولة إلى الداخل- الدخول المحولة إلى الخارج).

= الناتج المحلي+ صافي الرصيد من الخارج

والمخطط التالي يوضح فكرة الناتج المحلي والناتج القومي



شكل رقم (2)

مخطط يبين الحدود الإقليمية للقطر وإطار السكان والدخل القومي والناتج المحلي

سادسا- تقويم الدخل القومي:

يحسب الدخل القومي بالسعر الذي يباع فيه الناتج في السوق وهـي أسعار الجملة غالبا. وفي هذه الحالة يكون الدخل القومي محسوبا بسعر السوق، ولكن القيمة التي يستلمها المنتج من بيع إنتاجه ليست هي المبالغ التي يدفعها المشتري. فقد تذهب بعض تلك المبالغ إلى الحكومة على شكل ضرائب غير مباشرة (ضرائب بيع، أو مكوس... الخ) ولكن هذه الضرائب التي تستلمها الحكومة قد ترجع قسما منها إلى المنتجين كإعانات بأشكال مختلفة (نقدية، إعفاءات كمركية للمكائن أو المواد الأولية، إعفاءات من بعض الضرائب الأخرى). فعند طرح الضرائب غير

المباشرة الصافية من الإعانات من الدخل القومي الإجمالي بسعر السوق يتم الحصول على الدخل القومي بسعر كلفة عناصر الإنتاج، أي كما يلي:

الدخل القومي بسعر كلفة عناصر الإنتاج= الدخل القومي بسعر السوق- الضرائب غير المباشرة + الإعانات.

= الدخل بسعر السوق- (الضرائب غير المباشرة- الإعانات).

= الدخل بسعر السوق- الضرائب الصافية من الإعانات.

ولتوضيح ما سبق نستعين بالمثال التالي:

مثال 1:

البيانات التالية تبين الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية والضرائب غير المباشرة والإعانات والاندثار والدخول المحولة إلى الخارج في سنة 1968 (بملايين الدنانير).

الفقرات	القيمة
الناتج المحلي الإجمالي	1133
الضرائب غير المباشرة	68
الإعانات	2
الاندثار	65
الدخول الصافية المحولة إلى الخارج	157-

والمطلوب: تنظيم الجداول التالية التي تبين:

1. الناتج المحلي الصافي بسعر السوق.
2. الناتج المحلي الصافي بسعر كلفة عناصر الإنتاج.
3. الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق.
4. الناتج القومي الإجمالي بسعر كلفة عناصر الإنتاج.
5. الناتج القومي الصافي بسعر السوق.

6. الناتج القومي الصافي بسعر كلفة عناصر الإنتاج.

الحـل:

لاستخراج المقاييس السابقة ننظم الجداول التالية:

1. الناتج المحلي الصافي بسعر السوق في الجدول أدناه:

الفقرات	القيمة
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	1133
الاندثار	65
الناتج المحلي الصافي بسعر السوق	1068

2. الناتج المحلي الصافي بسعر كلفة عناصر الإنتاج في الجدول التالي:

الفقرات		القيمة
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق		1133
الاندثار		65
الناتج المحلي الصافي بسعر السوق		1068
الضرائب غير المباشرة	68	
الإعانات	2	66
الناتج المحلي الصافي بسعر كلفة عناصر الإنتاج		1002

3. الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق في الجدول التالي:

الفقرات	القيمة
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	1133
الدخول المحولة إلى الخارج	157
الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق	976

4. الناتج القومي الإجمالي بسعر كلفة عناصر الإنتاج كما في الجدول أدناه:

الفقرات		القيمة
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق		1133
الضرائب غير المباشرة	68	
الإعانات	2	66
الناتج المحلي الإجمالي بسعر كلفة عناصر الإنتاج		1067
الدخول المحولة إلى الخارج		157
الناتج القومي الإجمالي بسعر كلفة عناصر الإنتاج		910

5. وفي الجدول التالي الناتج القومي الصافي بسعر السوق:

الفقرات	القيمة
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	1133
الدخول المحولة إلى الخارج	157
الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق	976
الاندثار	65
الناتج القومي الصافي بسعر السوق	911

6. أما الجدول أدناه فيظهر الناتج القومي بسعر كلفة عناصر الإنتاج:

الفقرات		القيمة
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق		1133
الاندثار		65
الناتج المحلي الصافي بسعر السوق		1068
الضرائب غير المباشرة	68	
الإعانات	2	66
الناتج المحلي الصافي بسعر كلفة عناصر الإنتاج		1002
الدخول المحولة إلى الخارج		157
الناتج القومي الإجمالي بسعر كلفة عناصر الإنتاج		845

سابعاً- الدخل القومي ودخل الفرد:

أن الدخل القومي مؤشر جيد للتطور الاقتصادي في البلد فكلما ارتفع الدخل القومي دل ذلك على تطور البلد الاقتصادي وزيادة نشاطه والعكس بالعكس إلا في حالات خاصة.

ولكن هذا المقياس يكون مضللاً عندما تجري المقارنة بين بلدين يختلف تعداد سكانهما. فان الدخل المنتج في القطر (أ) مثلا والبالغ 2000 مليون دينارا وتعداد سكانه 100 مليون شخصاً لا يعني انه أكثر تطوراً من البلد (ب) الذي أنتج 1000 مليون دينار في نفس السنة وتعداد سكانه 20 مليون شخصا.

ونظرا لما تقدم ولغرض وضع مؤشر أفضل لقياس تطور الحالة الاقتصادية والإنتاجية في القطر يحسب معدل الفرد وصيغته كما يلي:

$$\text{معدل دخل الفرد} = \frac{\text{الدخل القومي في القطر في سنة معينة}}{\text{عدد السكان في القطر في تلك السنة}}$$

وبالنسبة للقطرين السابقين يكون معدل دخل الفرد[10] كما يلي:

$$\text{أو: } \bar{\text{د}} = \frac{\text{ل}}{\text{ن}}$$

$$\text{معدل دخل الفرد في القطر (أ)} = \frac{2000}{100} = \text{20 دينار / شخص}$$

$$\text{معدل دخل الفرد في القطر (ب)} = \frac{1000}{20} = \text{50 دينار / شخص}$$

مما سبق يظهر أن معدل ما يصيب الفرد من الناتج القومي في القطر (ب) هو (50) دينارا وهو أكثر مما يصيب الفرد في القطر (أ) أو على الأقل أن الدخل القومي في القطر (ب) بالنسبة لسكانه اكبر منه في (أ) رغم أن ما ينتج في الأخير هو 2000 مليون دينارا والأول 1000 مليون ديناراً.

إن مشاكل المقارنة بين قطرين في سنة واحدة يختلف عدد سكانهما هي نفسها في القطر الواحد في سنتين مختلفتين إذا تغير فيه عدد السكان، لذلك يتم اللجوء إلى معدل دخل الفرد لأغراض المقارنة المذكورة.

إن المقارنة المشار إليها في القطر الواحد في سنتين مختلفتين ينبغي أن تكون بعيدة عن مؤثرات الأسعار. أي أنه يجب أن تبقى الأسعار ثابتة خلال السنتين وإلا فانه يلزم إعادة حساب الدخل القومي بالأسعار الثابتة. كما سيبحث ذلك في الفقرة التالية:

ثامناً- تغير الدخل القومي:

الدخل القومي في كل قطر يتغير من سنة لأخرى. ولحساب هذا التغير يستخدم الرقم القياسي لقياس تغير قيمة الدخل حسب الصيغة التالية:

$$ق_{0/1} = \frac{مج\ .ق_1}{مج\ .ق_0} \times 100\% \quad أو \quad ق_{0/1} = \frac{مج\ .س_1 ك_1}{مج\ .س_0 ك_0} \times 100\%$$

$ق_{0/1}$= الرقم القياسي لقيمة الدخل القومي

$ق_1$= القيمة في السنة المقارنة

$ق_0$= القيمة في السنة الأساس على أن: ق= س ك

أن الزيادة التي يظهرها هذا الرقم القياسي تبين أن هناك زيادة حصلت في قيمة الدخل، بسبب التغير في كميته من ناحية والتغير في الأسعار من ناحية أخرى لأن:

القيمة= الكمية × السعر اى ق= ك × س كما اشرنا.

إن قيمة الدخل التي استخدمت في الحساب في السنتين الأساس والمقارنة هي الكميات والأسعار التي كانت سائدة فيهما أو كما يدعي (الدخل بالأسعار الجارية) ولأجل التخلص من تغيرات الأسعار يعاد احتساب الدخل في هاتين السنتين

بالأسعار الثابتة، أي أسعار سنة معينة، تكون اعتيادية من حيث ارتفاع أو انخفـاض أسـعارها ويدعي الدخل المحسوب بهذه الطريقة (الدخل بالأسعار الثابتة) حيث تؤخذ الكميات في كل سنة وتسعر بأسعار سنة معينة مناسبة كما اشرنا وينبغي ذكر السنة التي يتم اختيار أسعارها للتقويم. ولتوضيح ذلك نورد المثال التالي:

مثال 2:

البيانات التالية تمثل الكمية المنتجة من الحليب واللحوم بالطن وسـعر الطـن الواحـد بالدينار في كل سنة من السنوات المذكورة (على افتراض أن الإنتاج الإجمالي يقتصر على هـاتين السلعتين).

السنوات	الكمية		السعر*	
1964	611886	87845	48	225
1965	646251	102108	48	227
1966	671673	104948	48	244
1967	693808	106125	49	271
1968	726060	94751	53	272
1969	764013	109025	53	275
1970	808791	117720	53	274

* الأسعار مقربة إلى اقرب دينار.

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، الدخل القومي في العراق للسنوات 64-1971، جدول 12، ص53، جدول 14، ص54.

والمطلوب ما يلي:

1- استخراج قيمة الإنتاج من الحليب واللحوم في السنوات المذكورة بالأسعار الجارية.

2- إعادة تسعير الإنتاج من الحليب واللحوم بالأسعار الثابتة مسـتخدما لـذلك أسـعار السنة الأولى (أي سنة 1964) لإعادة التسعير.

3- استخراج مجموع الإنتاج الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة.

الحل:

1. يتم استخراج قيمة الإنتاج من الحليب واللحوم بالأسعار الجارية وذلك بضرب كمية الحليب واللحوم في كل سنة بأسعار تلك السنة.
2. يتم استخراج الإنتاج من الحليب واللحوم بالأسعار الثابتة وذلك بضرب كمية الحليب واللحوم بأسعار السنة المختارة، وهي سنة 1964.
3. يتم استخراج الإنتاج الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة وذلك بتجميع قيم جميع السلع بالأسعار المذكورة.

والجدول التالي يلخص ما سبق.

(بآلاف الدنانير)

السنوات	القيمة بالأسعار الجارية			القيمة بالأسعار الثابتة		
	الحليب	اللحوم	الإجمالي	الحليب	اللحوم	الإجمالي
1964	29371	19765	49136	29371	19765	49136
1965	31020	23179	54199	31020	22974	53994
1966	32240	25607	57847	32240	23613	55853
1967	33997	28760	62757	33303	23878	57181
1968	38481	25772	64253	34851	21319	56170
1969	40493	29982	70475	36673	24531	61204
1970	42866	32255	75121	38822	26487	65309

وبنفس الطريقة يعاد تسعير المستخدم بالأسعار الثابتة، وبطرح المستخدم من الإنتاج الإجمالي يتم الوصول إلى الدخل القومي بالأسعار الثابتة أيضا.

وبعد إعادة تسعير الإنتاج الإجمالي أو الدخل القومي بالأسعار الثابتة يمكن قياس تغيرهما وذلك باختيار إحدى السنوات كسنة أساس وقسمة المقادير في كل سنة على المقدار الخاص بالسنة الأساس أي حسب الصيغة التالية:

$$ك_{1/0}(س) = \frac{مجـ \;.\; ك_1\, س}{مجـ \;.\; ك_0\, س} \times 100$$ حيث أن:

$ك_{1/0}$(س)= الرقم القياسي لكمية الإنتاج أو الدخل القومي.

$ك_1$، $ك_0$= كمية الإنتاج في السنتين المقارنة والأساس.

س= السعر الثابت، سعر إحدى السنوات.

وعندها تكون الزيادة (أو النقصان) في الإنتاج أو الدخل القومي هي زيادة في الكمية فقط دون أن يكون للأسعار أي تأثير في ذلك أما إذا حسب الإنتاج الإجمالي أو الدخل القومي بالأسعار الجارية واستخدم الرقم القياسي الأسبق فان هذا يقيس في هذه الحالة تغير كمية الإنتاج أو الدخل والأسعار في أن واحد ولتوضيح ذلك نأخذ المثال التالي:

مثال 3:

استخدم البيانات في المثال السابق لقياس تغير الإنتاج بالأسعار الجارية والثابتة معتبر أن السنة الأولى هي الأساس.

الحل:

لقياس تغير الإنتاج نتبع ما يلي:

1) الأسعار الجارية:

نقسم القيم لكافة السنوات على قيمة الناتج في السنة الأولى حسب الصيغة السابقة.

$$ق_{1/0} = \frac{مج \cdot ق_1}{مج \cdot ق_0} \times 100$$

أو $\frac{مج \cdot ك_1 س_1}{مج \cdot ك_0 س_0} \times 100$ للوصول إلى الرقم القياسي لقيمة الناتج القومي

2) الأسعار الثابتة:

نقسم جميع القيم في جميع السنوات على القيمة في السنة الأولى وذلك حسب الصيغة الثانية:

$$ك_{1/0}(س) = \frac{مج \cdot ك_1 س_0}{مج \cdot ك_0 س_0} \times 100$$ للوصول إلى الرقم القياسي لكمية الناتج القومي

حيث أن س$_0$= الأسعار في السنة الأساس. والرموز الباقية بنفس معانيها السابقة.

والجدول التالي يلخص تلك النتائج.

السنوات	القيمة بالأسعار الجارية			القيمة بالأسعار الثابتة		
	الحليب	اللحوم	الإجمالي	الحليب	اللحوم	الإجمالي
1964	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0
1965	105.6	117.3	110.3	105.6	116.2	109.9
1966	109.8	129.6	117.7	109.8	119.5	113.7
1967	115.8	145.5	127.7	113.4	120.8	116.4
1968	131.0	130.4	130.8	118.7	107.9	114.3
1969	137.9	151.7	143.4	124.9	124.1	124.6
1970	145.9	163.2	152.9	132.2	134.0	132.9

ومن الجدول يظهر أن الرقم القياسي للإنتاج الإجمالي بالأسعار الجارية في تصاعد مستمر وبوتائر عالية جدا والسبب في ذلك يعود إلى زيادة كمية الإنتاج من ناحية وزيادة الأسعار من ناحية أخرى. وبعد إزالة تأثير الأسعار (باستخدام الأسعار الثابتة) نجد أن كمية الإنتاج تتصاعد أيضا في جميع السنوات عدا سنة 1968 إلا أنها بوتائر اقل حيث أن أعلى زيادة كانت في السنة الأخيرة بلغت 33% بينما الزيادة بالأسعار الجارية لنفس السنة بلغت حوالي 53% وهذه الزيادة كما قلنا هي بسبب زيادة كمية الإنتاج القومي (الحليب واللحوم) من ناحية زيادة الأسعار من ناحية أخرى.

وليس من الضروري دائما أن يعاد تسعير الدخل القومي بالأسعار الثابتة بالطريقة المباشرة، وهي الطريقة التي بحثت أعلاه، يمكن أعادة تسعير الدخل القومي بصورة غير مباشرة عندما تتوفر بيانات عن الأرقام القياسية لأسعار الإنتاج الإجمالي والمستخدم، وفي مثل هذه الحالة يقسم كل من الإنتاج الإجمالي والمستخدم على الأرقام القياسية ذات العلاقة حيث يعاد تسعير كل منها بالأسعار الثابتة. وهذا ما يدعي بالتخفيض المزدوج Double Deflation وبعد إعادة التسعير، يستخرج

الدخل القومي بالأسعار الثابتة، ومنه تحسب الأرقام القياسية للدخل بنسبة قيمة الدخل في كل سنة إلى القيمة التي يتم اختيارها كأساس.

كما أن الأرقام القياسية لكمية الدخل يمكن أن تحسب من العلاقة بين الأرقام القياسية للقيم والأسعار والكميات على أن يكون الرقم القياسي للسعر بصيغة باش، وعندها يكون: الرقم القياسي للكمية= الرقم للقيمة / الرقم للسعر.

$$\text{أو : م للكمية} = \frac{\text{م للقيمة}}{\text{م للسعر}} \quad \text{أو} \quad \text{ك}_{0/1}(\text{س}_0) = \frac{\text{ق}_{0/1}}{\text{س}_{0/1}(\text{ك}_1)}$$

$$= \frac{\text{مج . ك}_1\text{ س}_1}{\text{مج . ك}_0\text{ س}_0} \div \frac{\text{محـ . ك}_1\text{ س}_1}{\text{مج . ك}_1\text{ س}_0}$$

$$\text{وبالاختصار يساوي} = \frac{\text{مج . ك}_1\text{ س}_0}{\text{مج . ك}_0\text{ س}_0} \quad \text{وهو الرقم القياسي للكمية.}$$

مثال 4:

البيانات التالية تمثل القيمة الجارية للحليب واللحوم، والأرقام القياسية لأسعار كل منهما في السنوات المذكورة (1964= 100)

السنوات	قيمة الحليب	قيمة اللحوم	م لسعر الحليب	م لسعر اللحوم
1964	29371	19765	100.0	100.0
1965	31020	23179	100.0	101.0
1966	32240	25607	100.0	108.5
1967	33997	28760	102.1	120.4
1968	38481	25772	110.4	120.9
1969	40493	29982	110.4	122.2
1970	42866	32255	110.4	121.8

والمطلوب ما يلي:

1. إعادة تسعير الحليب واللحوم بالأسعار الثابتة (أسعار 1964) بصورة غير مباشرة.
2. إيجاد الإنتاج الإجمالي بالأسعار الثابتة.
3. حساب الرقم القياسي لكمية الإنتاج الإجمالي لقياس تغيره باعتبار سنة 1964 هي الأساس.
4. إعادة احتساب الرقم القياسي لكمية الإنتاج باعتبار أن سنة 1967 هي الأساس.

الحـــل:

لإعادة تسعير الإنتاج الإجمالي وقياس تغيره من البيانات السابقة نتبع الخطوات التالية:

1. إعادة تسعير الحليب بقسمة قيمة الحليب على الرقم القياسي لسعر الحليب، وإعادة تسعير اللحوم بقسمة قيمة اللحوم على الرقم القياسي لسعر اللحوم.
2. نجمع كلاً من الحليب واللحوم بعد إعادة تسعيرهما لاستخراج الإنتاج الإجمالي بأسعار سنة 1964، باعتبار أن الرقمين القياسيين للأسعار هما بتلك السنة الأساس.
3. نقسم قيم الإنتاج الإجمالي بالأسعار الثابتة في كل سنة على قيمة الإنتاج في سنة 1964.

نعيد احتساب الأرقام القياسية بقسمة القيم على قيمة سنة 1967، والجدول التالي يلخص الخطوات السابقة.

السنوات	قيمة الحليب	قيمة اللحوم	الإنتاج الإجمالي	م	م
	بأسعار 64	بأسعار 64	بأسعار 64	100=64	100=67
1964	29371	19765	49136	100.0	85.9
1965	31020	22950	53970	109.8	94.4
1966	32240	23601	55841	113.6	97.6
1967	33298	23887	57185	116.4	100.0
1968	34856	21317	56173	114.3	98.2
1969	36678	24535	61213	124.6	107.0
1970	38828	26482	65310	132.9	114.2

مثال 5:

فيما يلي بيانات عن الأرقام القياسية لقيم الإنتاج الإجمالي (الحليب واللحوم) وأسعار الإنتاج الإجمالي في السنوات المذكورة (سنة 1964 هي الأساس).

السنوات	م لأسعار الإنتاج	م لقيمة الإنتاج	م لكمية الإنتاج
1964	100.0	100.0	100.0
1965	100.4	110.3	109.9
1966	103.5	117.7	113.7
1967	109.4	127.7	116.7
1968	114.4	130.8	114.3
1969	115.1	143.4	124.6
1970	115.0	152.9	134.0

والمطلوب: قياس تغير الإنتاج الإجمالي من العلاقة بين هذه الأرقام القياسية.

الحـل:

يحسب الرقم القياسي للكمية من قسمة الـرقم القيـاسي للقيمـة عـلى الـرقم القيـاسي للسعر كما هو الحال في العمود الأخير مـن الجـدول أعـلاه. والـذي يبـين نسـبة زيـادة كميـة الإنتاج في كل سنة بالمقارنة مع السنة الأساس وهي سنة 1964. أما الفروق التـي ظهـرت بـين نتائج هذا المثال والمثال السابق (م1964 = 100) فهو بسبب التقريب.

وكما يجري قياس تغير الدخل، يتم أيضا قيـاس تغـير معـدل دخـل الفـرد، أن المعـدل ينبغي أن يحسب من الدخل القومي بالأسعار الثابتة لإزالة تأثير الأسعار ومنه يحسب الـرقم القياسي لمعدل دخل الفرد كما يلي:

$$\bar{د}_{0/1} = \frac{\bar{د}_1}{\bar{د}_0} \times 100$$ حيث أن:

$\bar{د}_{0/1}$ = الرقم القياسي لمعدل دخل الفرد.

$\bar{د}_0$، $\bar{د}_1$ = معدل دخل الفرد في السنتين الأساس والمقارنة، أما إذا حسب معدل دخل الفرد بالأسعار الجارية، فانه في هذه الحالة لا يمكن قياس تغيره بسبب تغير الأسعار.

كما يمكن حساب الرقم القياسي لمعدل دخل الفرد بطريقة غير مباشرة وذلك من العلاقة بين الأرقام القياسية للدخل القومي وعدد السكان ومعدل دخل الفرد[11] حيث أن:

$$\text{م لدخل الفرد} = \frac{\text{م للدخل القومي}}{\text{م لعدد السكان}} \times 100$$

$$\text{أو } \bar{د}_{0/1} = \frac{ل_{0/1}}{ن_{0/1}} \times 100$$

مثال 6:

فيما يلي بيانات عن الدخل القومي في العراق بالأسعار الثابتة بسعر كلفة عناصر الإنتاج وعدد السكان في السنوات المذكورة (بالملايين).

الفقـرات	1964	1965	1966
الدخل القومي	624.9	684.9	721.7
عدد السكان	7.854	8.097	8.348

والمطلوب استخراج ما يلي في السنوات المذكورة:

1. قياس تغير الدخل القومي.
2. قياس تغير عدد السكان.
3. حساب معدل دخل الفرد.
4. قياس تغير دخل الفرد بالطريقة المباشرة.
5. قياس تغير معدل دخل الفرد من العلاقة بين الدخل وعدد السكان.

ملاحظة: تنظم النتائج في جدول.

الحـل:

نستخرج المقاييس المطلوبة كما يلي:

1. الرقم القياسي لتغير الدخل القومي حسب الصيغة التالية:

$$\text{ق}_{0/1} = \frac{\text{ق}_1}{\text{ق}_0} \times 100\% = \frac{684.9}{624.9} \times 100 = 109.6$$

2. قياس تغير عدد السكان حسب صيغة الرقم القياسي التالي:

$$\text{ن}_{0/1} = \frac{\text{ن}_1}{\text{ن}_0} \times 100 = \frac{8.097}{7.854} \times 100 - 103.1$$

3. معدل دخل الفرد يحسب كما يلي:

$$\bar{\text{د}} = \frac{\text{ل}}{\text{ن}} = \frac{624.9}{7.854} = 79.6$$ دينارا في سنة 1964. أما المعدل في السنة التالية فيحسب بنفس الطريقة:

$$\bar{\text{د}} = \frac{684.9}{8.097} = 84.6$$ ديناراً.

4. قياس تغير معدل دخل الفرد بالطريقة المباشرة يحسب كما يلي:

$$\bar{\text{د}}_{0/1} = \frac{\bar{\text{د}}_1}{\bar{\text{د}}_0} \times 100 = \frac{84.6}{79.6} \times 100 = 106.3.$$

5. قياس تغير معدل دخل الفرد من العلاقة بين الرقم القياسي للدخل القومي والرقم القياسي لعدد السكان يحسب كما يلي:

$$\bar{\text{د}}_{0/1} = \frac{\text{ل}_{0/1}}{\text{ن}_{0/1}} \times 100 = \frac{109.6}{103.1} \times 100 = 106.3$$

والجدول التالي يلخص النتائج في المثال المذكور.

الفقرات	1964	1965	1966
م للدخل القومي	100.0	109.6	115.5
م لعدد السكان	100.0	103.1	106.3
معدل دخل الفرد (دينار)	79.6	84.6	86.5
م لدخل الفرد (مباشرة)	100.0	106.3	108.7
م لدخل الفرد (العلاقة)	100.0	106.3	108.7

تاسعاً- التوزيع الجغرافي للدخل القومي:

يوزع الدخل القومي عند حسابه حساب المحافظات أو المناطق الإدارية التي ينتج فيها، أن هذا التوزيع يفيد في معرفة مساهمة كل محافظة أو منطقة في الدخل القومي المنتج في القطر، كما يفيد بشكل أولي في معرفة المستوى الاقتصادي وبالتالي المستوى الاجتماعي والثقافي الذي يعيش فيه سكان كل محافظة، على أن يؤخذ بنظر الاعتبار انه ليس كل الدخل المنتج في المحافظة المعينة يكون من نصيب سكان تلك المحافظة، يستهلكونه لإشباع حاجاتهم الشخصية والإنتاجية. فمن المعتاد أن تجري التحويلات بين المحافظات، وأحيانا تكون هذه التحويلات كبيرة جدا بحيث تغير الصورة التي يمكن أن يعطيها التوزيع الأولي للدخل بين المحافظات، فإنتاج النفط في العراق مثلا يتم في بضع محافظات، ولكن الدخل المتحقق من تلك العمليات الإنتاجية لا يكون من نصيب المحافظة التي ينتج فيها فقط وإنما يوزع بين جميع المحافظات.

أن توزيع الدخل القومي يكون حسب المحافظات مفيدا أكثر لو تم مزدوجا مع النشاطات الاقتصادية، فان هذا يظهر مقدار مساهمة كل محافظة في كل نشاط من النشاطات المذكورة، وبمعرفة الأهمية النسبية لتلك المساهمة يمكن معرفة الطبيعة الاقتصادية لكل محافظة فيها إذا كانت زراعية أو صناعية أو غيرها، ولذا فان توزيع الدخل القومي حسب المحافظات يفيد لأغراض تخطيطية كثيرة.

عاشراً: الدخل والحسابات القومية على النطاق الدولي.

إن الطرائق والمفاهيم التي تم بحثها في الفقرات السابقة هي المفاهيم والطرائق التي اعتمدتها المنظمات الدولية وخاصة الدائرة الإحصائية في منظمة الأمم المتحدة فقد اهتمت هذه المنظمة بعد قيامها بفترة قصيرة بإحصاءات الدخل القومي والحسابات القومية، قبل اهتمامها بأي نوع أخر من فروع الإحصاء الاقتصادي ووضعت توصيات لتأخذ بها الدول المختلفة لإعداد حساباتها القومية، ويعاد النظر بها بفترات دورية[12].

وعلى المستوى العربي فقد اهتم مركز التنمية الصناعية في الجامعة العربية بوضع نظام موحد للحسابات القومية لدول الجامعة العربية بعد صدور نظام الأمم المتحدة.

ومن أجل وضع نظام موحد للحسابات القومية على النطاق العربي انعقد المؤتمر العربي الأول للحسابات القومية في الفترة 12-17 تشرين الثاني 1977 في بغداد.

وقد دعا إلى عقد المؤتمر الجهاز المركزي للإحصاء في العراق بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وقد حضرته وفود من أغلب الدول العربية كما حضرته المنظمات الإقليمية العربية كمجلس الوحدة الاقتصادية ومركز التنمية الصناعية وغيرها وقد قدمت إلى المؤتمر بحوث كثيرة ومن البحوث المقدمة ظهر أن اغلب الدول العربية[13] تعاني من نقص شديد في الإمكانات والكوادر الفنية وأن أكثر الدول تقدما في هذا المجال هي مصر والعراق ولكن لا تزال إحصاءاتها بعيدة عن الكمال.

احد عشر: المحاسبة كمصدر للبيانات الإحصائية.

لقد كان واضحا مما سبق أن إحصاءات الدخل القومي والحسابات القومية هي التي تلخص وتصور كافة النشاطات الاقتصادية في القطر. وهي لذلك تحتاج إلى كل البيانات الإحصائية الخاصة بالقطاعات الاقتصادية المختلفة. ومن هنا بات

لزاما الرجوع إلى نتائج كافة التعدادات الإحصائية التي تجري لتلك القطاعات من صناعية وانشائية وزراعية وتجارية وخدمات وغيرها. وفي هذه التعدادات لا بد من الرجوع غالباً إلى سجلات المحاسبة لاستقاء المعلومات منها كما يقتضي – بعد ذلك- الرجوع إلى تلك الحسابات مباشرة لاستكمال النواقص وسد الثغرات، وأحيانا للقيام بعملية الحساب مباشرة توخيا للدقة. ولذلك تعتبر المحاسبة التجارية وسجلاتها وحساباتها أهم المصادر الإحصائية التي تعتمد منها حسابات الدخل القومي والحسابات القومية.

والمحاسبة- كما هو معروف- تعني تسجيل العمليات والنشاطات الاقتصادية النقدية وغير النقدية، وفق أسس القيد المزدوج، وتلخيصها في حسابات وموازين، بحيث يمكن من خلالها معرفة نتيجة عمل المنشاة (الوحدة الاقتصادية) من ربح أو خسارة خلال فترة من الزمن، سنة عادة، وبيان مركزها المالي، في نهاية السنة، ولتحقيق الغرض الأول، معرفة نتيجة عمل المنشاة وما حققته من ربح أو خسارة يجيء تحضير (الحسابات الختامية) أو حسابات النتيجة كما تسمى والتي تكون احد المصادر المهمة لحسابات الدخل القومي. ولتحقيق الغرض الثاني. يتم تحضير (الميزانية العامة) التي تعتبر احد المصادر المهمة لحسابات تكوين رأس المال.

والحسابات الختامية في المنشآت الصناعية، هي أربعة حسابات وهي كما يلي:

1- حساب الصنع (أو حساب التشغيل) Manufacturing account

2- حساب المتاجرة Trading account

3- حساب الأرباح والخسائر Profit & Loss account

4- حساب التخصيص Appropriation account

وفيما يلي نبذة موجزة عن كل حساب، ونموذج مبسط منه لشركة الأنوار الصناعية (الأرقام موضوعة).

1- حساب الصنع:

يتكون هذا الحساب الختامي من طرفين أو جانبين، الأيمن: ويدعى الجانب المدين (من)، والأيسر، ويدعي: الدائن (إلى). وفي الجانب المدين تظهر الفقرات مثل: المواد الأولية الموجودة في أول المدة، والمشتراه والتي تقوم المنشاة بتصنيعها، والمصاريف الصناعية المختلفة، من أجور العمال الصناعيين، والماء والكهرباء للمصنع، والوقود والمحروقات للمكائن الصناعية، والمصاريف الأخرى على الخدمات الطبية للعمال الصناعيين وحصة الشركة في صندوق الضمان عن العمال الصناعيين، والاندثارات لموجودات المصنع والبضاعة تحت الصنع في أول المدة. أما الجانب الدائن فيظهر فيه مجموع كلفة الصنع، وكذلك المواد الأولية في أخر المدة، والبضاعة تحت الصنع في أخر المدة. أن كلفة الصنع تنقل إلى الجانب المدين من حساب المتاجرة الذي ينظم لنفس السنة. أما الفقرتان الاخريان الخاصتان باخر المدة فيظهران ضمن الموجودات المتداولة في الميزانية العامة نهاية السنة (12/31)، حيث تعتبر فيما بعد أرصدة افتتاحية في 1/1 من السنة الجديدة وذلك في الجانب المدين من حساب الصنع. حيث يكون الأول مواد أولية في أول المدة، والثاني بضاعة تحت الصنع في أول المدة، وفيما يلي نموذج لهذا الحساب.

حساب الصنع للسنة المنتهية في 1981/12/31

المدين (من)	دينار	الدائن (إلى)	دينار
بضاعة تحت الصنع في أول المدة	1215	كلفة الصنع	21038
مواد أولية أول المدة 1000		مواد أولية في أخر المدة	197
مواد أولية مشتراه 9000	10000	بضاعة تحت الصنع في أخر المدة	758
ماء وكهرباء للمصنع	1916		
زيوت ووقود للمكائن	472		
رواتب وأجور صناعية	6005		

حصة الشركة في صندوق الضمان عن عمالها	601		
خدمات طبية لعمال المصنع	284		
اندثار موجودات المصنع	1500		
المجموع	21993	المجموع	21993

2- حساب المتاجرة:

وهذا الحساب يظهر مجمل الربح أو الخسارة عن عملية بيع المواد المصنوعة فإلى جانب المدين من هذا الحساب نقلت كلفة الصنع من الحساب السابق، يضاف لها البضاعة التامة الصنع في بداية المدة. أما الجانب الدائن فينقل إليه مجمل المبيعات خلال السنة (من حساب المبيعات)، وكذلك البضاعة التامة الصنع في أخر المدة (وهذه يتم الحصول عليها غالبا من الجرد الذي يجري في نهاية السنة). وإذا كان الجانب الدائن اكبر من الجانب المدين فان الفرق يمثل مجمل الربح الذي يوضع في الجانب المدين. أما إذا كان الجانب المدين هو الأكبر فان الفرق يمثل مجمل الربح الذي يوضع في الجانب المدين. أما إذا كان الجانب المدين هو الأكبر فان الفرق يمثل مجمل الخسارة والتي تظهر في الجانب الدائن من الحساب. وفي الحالتين، أي في حالة الربح أو الخسارة ينقل أجمالي أي منهما إلى حساب الأرباح أو الخسائر، وفيما يلي نموذج لحساب المتاجرة.

حساب المتاجرة للسنة المنتهية في 1981/12/31

المدين	دينار	الدائن	دينار
البضاعة في أول المدة	4703	المبيعات	20327
كلفة الصنع	21038	البضاعة في أخر المدة	7944
أجمالي الربح	2530		
المجموع	28271	المجموع	28271

3- حساب الأرباح والخسائر:

أن أجمالي الربح (أو الخسارة) المتحقق من المبيعات خلال السنة لا تمثل صافي الربح للمنشاة الصناعية. فقد تكون هناك أرباح أخرى تنشا من بيع الموجودات الثابتة، وفوائد على ودائع الشركة لدى المصارف، أو خصم مكتسب للدفع السريع لديون الشركة، وهذه كلها يظهرها الجانب الدائن من حساب الأرباح والخسائر، أما الجانب المدين فيظهر فيه مصروفات الشركة الأخرى من رواتب وأجور للموظفين الإداريين وكلفة نقلهم ومصروفات أخرى من ماء وكهرباء للمكاتب الإدارية، وأجور نشر وإعلان، وديون معدومة، وفوائد مدفوعة للمصارف وخصم مسموح به لقاء تسديد ديون الشركة بسرعة، وأجور تدقيق وحزم وتغليف البضائع، واندثارات المكاتب والمنشات الإدارية... الخ... ومن الفرق بين مجموعي المدين والدائن يكون صافي الربح الذي يظهر في الجانب المدين، (أو صافي الخسارة في الجانب الدائن) والذي ينقل إلى حساب التخصيص. وفيما يلي نموذج لحساب الأرباح والخسائر.

حساب الأرباح والخسائر المنتهية في 1981/12/31م

مدين	دينار	دائن	دينار
رواتب وأجور إدارية	738	أجمالي الربح	2530
الإيجار	500	فوائد من الودائع الثابتة	316
فوائد للمصارف	82	أرباح من بيع الموجودات	244
خصم مسموح به	54	خصم مكتسب	82
نشر وإعلان	106	إيراد عقار	700
أجور تدقيق	210		
ماء وكهرباء للإدارة	84		
نقل الموظفين الإداريين	167		
اندثار الأثاث	300		
صافي الربح	1631		
المجموع	3872	المجموع	3872

4- حساب التخصيص:

أن صافي الربح (أو صافي الخسارة) التي تم تحديده بموجب الحساب السابق لا بـد أن يوزع (يخصص) إلى جهات متعددة بموجب القوانين والتعليمات النافـذة، كنـا يسـتبقى جـزء منه كاحتياطي عام لغرض توسيع الشركة وتطويرها، وهذه كلها تظهر في الجانب المـدين مـن الحساب، أما الجانب الدائن فيظهر فيـه مجمـوع صـافي الـربح منقـولا مـن حسـاب الأربـاح والخسائر، وغني عن البيان أن هذا الحساب ينظم عندما يكون هناك ربح صـافي، وفـيما يـلي نموذج لهذا الحساب:

حساب التخصيص للسنة المنتهية في 1981/8/31

المدين	دينار	الدائن	دينار
احتياطي عام	750	رصيد الأرباح في أول السنة	2050
أرباح مقترح توزيعها على المساهمين	579	صافي الربح	1631
حصة العمال	200		
ضريبة الدخل	152		
رصيد الأرباح منقول إلى الميزانية	2000		
المجموع	3681	المجموع	3681

والجدير بالإشارة أن هذه الحسابات الختامية الأربعـة هـي للمنشـات الصـناعية كـما أسلفنا. أما المنشات التجارية فان حساباتها الختامية تتـألف مـن حسـاب المتـاجرة، وحسـاب الأرباح والخسائر، وحساب التخصيص، أي باستثناء حساب الصنع، أما المنشات التي لا تمـارس الصنع أو المتاجرة فإنها تكتفي بحساب ختامي واحد يدعى (حساب الإيرادات والمصروفات). ومن هذه المنشات النوادي والفنادق والمدارس الخاصـة والـذي سـنعرض نموذجـا لـه في فـترة لاحقة.

5- الميزانية العامة:

الميزانية العامة هو الكشف الذي يبين موجودات ومطلوبات المنشاة في تاريخ معين، في نهاية السنة عادة، ومنها يمكن معرفة وضع المنشاة المالي، وتتكون الميزانية من جانبين: الأيمن للموجودات أو الأصول، وفيه تظهر الموجودات الثابتة، أي مطروح منها الاندثار المتراكم، والموجودات المتداولة مثل موجودات الصندوق، والحساب الجاري لدى المصارف، والمدينون، وبضاعة أخر المدة، أما الجانب الأيسر الذي يخص المطلوبات ورأس المال، فهو يبين مصادر تمويل المنشاة مثل رأس المال والأرباح المحتجزة، والقروض طويلة الأجل. والمطلوبات الأخرى من دائنين وتخصيصات الأرباح(14) وفيما يلي نموذج للميزانية العامة.

الميزانية العامة في 1981/12/31

الموجودات		دينار	المطلوبات		دينار
الموجودات الثابتة	37000		رأس المال المدفوع		30000
الاندثار المتراكم	5200	31800	أرباح لهذا العام	750	
			أرباح متراكمة	2000	2750
الموجودات المتداولة:					
الصندوق		549	قروض طويلة الأجل		5580
الحساب الجاري		1755	مطلوبات متداولة:		
مدينون		2820	دائنون	6562	
البضاعة أخر المدة		7944	أرباح مقترح توزيعها	579	
البضاعة تحت الصنع في أخر المدة		758	حصة العمال	200	
			ضريبة الدخل	152	7493
الموالد الأولية في أخر المدة	197				
		14023			
المجموع		45823	المجموع		45823

وكما أشير سابقا فان الميزانية العامة تعتبر مصدرا مهما لحساب وتمويل تكوين رأس المال، بينما الحسابات السابقة تعتبر احد المصادر المهمة لحساب الدخل القومي.

6- حساب المصروفات والإيرادات:

هذا الحساب يجمع بين حساب المتاجرة والأرباح والخسائر، ففي جانبه الأيمن يتضمن جميع فقرات المصروفات من رواتب وأجور ومصروفات على الكهرباء والماء والوقود.. الخ والاندثار. أما الجانب الأيسر فيتضمن جميع فقرات الإيرادات وعندما يكون جانب المصروفات أقل من جانب الإيرادات معنى ذلك أنه يوجد صافي الربح وهو يكون بقدر الفرق بين الجانبين. أما إذا كان جانب المصروفات أقل من ذلك يوجد صافي خسارة بمقدار الفرق بينهما[15]. واليك نموذجا من هذا الحساب.

حساب المصروفات والإيرادات

للمستشفى العضدي في بغداد للسنة المنتهية في 1981/12/31

المصروفات	دينار	الإيرادات	دينار
رواتب وأجور	3000	إيرادات المستشفى	6040
كهرباء وماء	200		
وقود	100		
أطعمة	400		
ملابس وشراشف	250		
أدوات احتياطية	150		
أدوية	170		
اندثار	440		
صافي الربح	1330		
المجموع	6040	المجموع	6040

هوامش ومصادر الفصل الأول

1- انظر: د. خير الدين حسيب، تقدير الدخل القومي في العراق 53-1961 ص14، أن هذا التعريف هو التعريف الشائع في اغلب المراجع والنشرات الخاصة بإحصاءات الدخل القومي، انظر مثلا: المملكة الأردنية الهاشمية، دائرة الإحصاءات العامة، الدخل القومي في الأردن 59-1960، ص1(تقرير مطبوع بالرونيو) انظر أيضاً: الجمهورية العربية المتحدة، الإقليم السوري، تقرير الدخل القومي السوري، ج1، القطاع الزراعي 52-1957 (التقرير مطبوع بالرونيو) ط2، ص3، انظر أيضا المصدر التالي:

2- الدكتور جواد هاشم، الحسابات القومية، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1972)، ص19.

3- المصدر السابق، ص20، انظر أيضا: الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الدخل القومي في العراق للسنوات 64-1971، (مطبعة الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد، بدون تاريخ)، ص1، تقرير في 102 صفحة.

4- المقصود بالسلع هي المنتجات التي تأخذ شكلا ماديا، سواء بيعت في السوق أو استهلكت من قبل المنتجين أنفسهم، مثل مختلف أنواع المنتجات الصناعية والزراعية والإنشائية، أما الخدمات فهي التي لا تأخذ شكلا ماديا مثل خدمات المعلم والمحامي والطبيب ورجل الدين وما إلى ذلك.

ومن الجدير بالإشارة أن بعض المختصين يعرف الناتج القومي بأنه (مجموع البضائع والخدمات...) ومن اجل صياغة المصطلح العلمي الدقيق، والذي يتميز أيضا بسلامته من الناحية اللغوية، رجعت إلى بعض المصادر للبحث عن معنى كلمة (بضاعة) و(سلعة). فظهر لي أن الكلمة الأولى (بضاعة) قد وردت في القران الكريم خمس مرات في الآيات (19) و(62) و(65) و(88) من سورة يوسف.

انظر بذلك: محمد فؤاد عبد الباقي، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، (مطابع الشعب، مصر، 1378هـ)، ص123. ولتفسير معنى (بضاعة) رجعت إلى المصحف المفسر، فكان المعنى لا يتعدى المال الذي يتجر به أي المعروض للتبادل. انظر محمد فريد وجدي، المصحف المفسر، (دار المعرفة، مصر، بدون تاريخ) وقد جاء في "الرائد": البضاعة: ما يتجر به، وجمعها بضائع، انظر: جبران مسعود، الرائد، (دار العلم للملايين، بيروت، 1967)، ط2، ص325، أما ابن منظور فقد أورد في (لسان العرب) عن البضاعة بأنها القطعة من المال أو اليسير منه ولكن اغلب المعاني الأخرى هي بمعنى المال الذي يتجر به، ومنه صيغت أفعال كثيرة مثل أبضعة البضاعة، وابتضع منه واستبضعة جعله بضاعته. وفي المثل كمستبضع التمر إلى هجر، وذلك أن هجر معدن التمر، كما ذكر أن البضاعة بمعنى السلعة (انظر: ابن منظور، لسان العرب، المجلد 1، ص223، إعداد وتصنيف يوسف خياط، دار لسان العرب، بيروت، بدون تاريخ).

نستلخص من كل ما سبق أن "البضاعة" هي ما يعرض للتبادل من أموال غيره.

أما السلعة فلم يرد لها ذكر في القرآن الكرم، وقد أورد لها صاحب "الرائد" عدة معان، منها: 1- المتاع 2- ما يتجر به، وجمعها سلع (ص833) وبهذا المعنى كانت قد وردت في لسان العرب أي المتاع ما يتجر به (المجلد الثاني، ص183).

وبناء على ما تقدم، يمكن أن يؤخذ المعنى الأول للكلمة (سلعة) للدلالة على المنتجات المادية، لأن المتاع لا بد وان يكون شيئا ماديا. أما بضاعة فتستخدم لما يعرض للتبادل من سلع وخدمات، أي من أشياء مادية، وغير مادية.

أما الخدمات فهي الأشياء غير المادية وهي جمع خدمة، أي يعمل له ويساعده في العمل أو يقوم بحاجته. وتلفظ خطا خدمات بفتح الخاء والدال، وهذه جمع خدمة

بفتحتين، والخدمة لها معاني متعددة منها الحلقة توضع في الرجل، الخلخال، وليس من بينها المعنى السابق.

5- د. عبد المنعم ناصر الشافعي، مبادئ الإحصاء، (دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1967)، الجزء الثاني، الطبعة الخامسة، ص325.

انظر أيضا: احمد حسن الأسناوي، الوجيز في الإحصاء التطبيقي، (دار النهضة العربية، القاهرة، 1964)، ط6، ص341.

6- انظر: الشافعي: المصدر السابق، ص325-327.

7- انظر بذلك: الجهاز المركزي للإحصاء، المصدر السابق، ص3، وص74 وما بعدها، تجدر الإشارة إلى أن هذا التقسيم جاءت به توصيات الأمم المتحدة في سنة 1968 أي في التنقيح الثالث لنظام الحسابات القومية الذي صدر في السنة المذكورة.

8- يلفظ القطاع غالبا بفتح القاف وتشديد الطاء وهذا غير صحيح لأن القطاع هو الشخص الذي يقطع حجارة البناء، كما أنها صيغة مبالغة لمن هو كثير القطع شديدة. كما تلفظ أيضا القطاع بضم القاف وهو غير صحيحة أيضاً لأن القطاع هم اللصوص كما جاء في لسان العرب (مجلد 3 ص120). أما الصحيح فهو أن تلفظ بكسر القاف دون تشديد الطاء. وهي ذات معان متعددة، ومن هذه المعاني: طائفة من الليل، وقسم من كل أو مجال- القطاع الاقتصادي في البلد. (انظر: الرائد، ص1186 ولسان العرب نفس الصفحة السابقة) وللتفصيل عن التصنيف المذكور، يراجع للمؤلف، الإحصاء الاقتصادي، (مطبعة دار الحرية، بغداد 1980) الفصل الخامس، ص65-83.

9- يطلق بعض المختصين في بعض الأقطار العربية مثل سوريا ومصر مصطلح (إهلاك رأس المال) أو (اهتلاك رأس المال) وهما غير دقيقين

ولا يؤدي أي منهما المعنى المطلوب وأفضل منهما المصطلح (استهلاك رأس المال) وهو يطابق المصطلح الانكليزي Capital Consumption كما أن الاندثار وهو مصطلح شائع في المحاسبة التجارية في العراق يمكن أن يكون مقبولا نظرا لأنه قريب من المعنى من ناحية وقد شاع استعماله من ناحية أخرى. كما أنه يمكن أن يستعمل لوحده بدون كلمة رأس المال وهي ميزة أخرى ويصح أن يكون ترجمة للمصطلح الانكليزي Depreciation.

انظر: الرائد، ص127، 279، 1571 ولسان العرب، المجلد 3، ص820-821، والمنجد، ط15، ص203 و960. ففي هذا المرجع الأخير مثلا: أهلكه: جعله يهلك، اهلك المال: باعه اهتلك: رمى بنفسه في المهالك، استهلك المال: أنفقه وأنفذه. ومما سبق يظهر أن استهلاك رأس المال هو أكثر دقة في التعبير من الإهلاك والاهتلاك، أما الاندثار فهو من: اندثر وتعني أمحى، ودثر السيف ركبه الصدأ أي تلف. من هنا يمكن قبوله كمصطلح للتلف الذي يصيب رأس المال بسبب العملية الإنتاجية.

10- هناك بعض الاستثناءات كما في حالة الدول النفطية، فان ارتفاع الدخل القومي وارتفاع معدل دخل الفرد قد لا يدل على التطور الاقتصادي لبعض تلك البلدان.

11- انظر: د. مدني دسوقي مصطفى، مبادئ في علم الإحصاء، ط3، (القاهرة، 19689)، ص274.

12- هناك مصادر دولية إقليمية في الحسابات القومية من بينها:

- UN, Stat. Office, Measurement of National Income and the Construction of Social Accounts. Studies and Reports on Statistical Methods, No. 7, Geneva. 1947.

- UN, Stat. Office, A System of National Accounts and Supporting Tables, Studies in Methods, No. 2, New York, July. 1953.
- UN, Stat. Office, Concepts and Definitions of Capital Formation, Studies in Methods. Series F. No. 3, New York, July. 1953.
- UN. Stat. Office, Methods of National Income Estimation, Provisional Issue, Studies in Methods Series F, No. 8 New York, 1955. pp.58.
- UN, Stat. Office. A System of National Accounts and Supporting Tables, Studies in Methods, Series F. No.2, Rev.1,New York, 1960.
- UN. Stat. Office, A System of National Accounts and Supporting Tables, Series. F. No. 2. Rev.2. New York, 1964.
- UN. Stat. Office, A System of National Accounts, Series F, No.2, Rev. 3, New York, 1968.
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة، دليل في المحاسبة القومية، دراسة أولية أعدها المجلس لندوة كركاس 1975، وقام بترجمتها اللجنة الإقتصادية لغربي آسيا، كانون أول 1977، تقرير مطبوع بالرونيو، ويقع في 191 صفحة.
- جامعة الدول العربية، مركز التنمية الصناعية، النظام الموحد للحسابات القومية لدول الجامعة العربية (مطابع الشعب، يناير 1971) 82 صفحة من القطع الكبير.

13- كان للكاتب شرف تمثيل جامعة بغداد في هذا المؤتمر وساهم في مناقشات الأبحاث التي ألقيت فيه والقراءات التي تم التوصل إليها، وقد اقترح على المؤتمر التوصية بتطوير الدائرة الإحصائية التابعة للأمانة العامة لجامعة الدول العربية وتمكينها بحيث تستطيع أن تعمل على وضع مشاريع التعدادات والتصنيفات الإحصائية الموحدة ونظام الحسابات القومية على النطاق العربي على غرار ما تقوم به الدائرة الإحصائية في

الأمم المتحدة على النطاق الدولي. كما اقترح إنشاء مكتب للمعلومات الإحصائية في كل قطر عربي تتوفر فيه النشرات الإحصائية لكافة الأقطار العربية.

14- انظر: عبد الرحيم المالكي، الدخل القومي، مجموعة محاضرات ألقيت على طلبة الدورة التدريبية التخصصية العالية في الإحصاء والتخطيط التي أقامتها دائرة تدريب الموظفين في الجهاز المركزي للإحصاء، للفترة 1979/1/2 ولغاية 1979/7/2 (مطبوعة بالرونيو)، ص1-4.

15- لقد تمت مناقشة هذا المبحث مع الأخ الزميل نجيب سليمان من قسم المحاسبة في كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة بغداد، وتفضل بقراءة مسوداته وأبدى الكثير من الملاحظات المفيدة فله وافر الشكر.

هذا ويلاحظ القارئ بأننا لم نلتزم بتقاليد المحاسبة التجارية في وضع الأرقام إلى اليمين والعناوين إلى اليسار، لاعتقادنا أن الصحيح أن يكتب العنوان أولا ثم مقداره بعد ذلك لأنهما أي العنوان ومقداره هما جملة من مبتدأ وخبر، والمبتدأ يسبق الخبر، وان ما هو متبع إنما جاء ترجمة مغلوطة من الانكليزية. للاطلاع على الأسس المحاسبية، يراجع: فؤاد سليمان زكو وآخرون، المحاسبة، (جامعة الموصل، 1979) وبصورة خاصة: الفصل الثامن ص389-433.

أسئلة الفصل الأول

1- كيف يعرف الدخل القومي في الدول الرأسمالية؟ ولماذا تعددت تعاريفه؟
2- ما هو المقصود بطريقة الناتج لحساب الدخل القومي؟ وطريقة الدخل؟ ميز بينهما وبين طريقة النفقات. اكتب المعادلة التي تمثل كل طريقة.
3- بموجب أي تصنيف دولي تصنف القطاعات الاقتصادية في الأقطار الرأسمالية (والنامية؟) وما هي المنظمة الدولية التي أعدته. اذكر أقسام التصنيف الرئيسة.
4- ما هي المقاييس النقدية للدخل القومي؟ وضح كل مقياس بدقة.
5- ما هو المقصود بالمفهوم المحلي والمفهوم القومي للدخل القومي؟ وكيف يتم الوصول من الأول إلى الثاني؟ ارسم مخططا يوضح ذلك.
6- ما الفرق بين الدخل القومي بسعر السوق والدخل القومي بسعر كلفة عناصر الإنتاج؟ هل يمكن أن يكون الإنتاج الإجمالي والناتج الإجمالي بأي من هذين السعرين.
7- ما هو معدل دخل الفرد، وما فائدته كمؤشر إحصائي.
8- كيف يتم قياس تغير قيمة الدخل القومي وكميته؟ وما هي صيغة الرقم القياسي التي تستخدم لكل منهما بصورة مباشرة. هل يمكن قياس تغير كمية الدخل بصورة غير مباشرة باستخدام الرقم القياسي للاسعار؟ ما هي صيغة الرقم القياسي المناسبة في هذه الحالة.
9- ما معنى التوزيع الجغرافي للدخل القومي؟ وما فائدته؟
10- لقد كانت حسابات الدخل القومي موضع الاهتمام الدولي في بداية النصف الثاني من القرن العشرين استعرض بإيجاز تطوراتها والتوصيات الدولية التي انتهت إليها.

11- هل صحيح أن المحاسبة مصدر مهم للبيانات الخاصة بإحصاءات الدخل القـومي؟. كيف ذلك؟ عدد أهـم الحسـابات التـي ينبغـي الرجـوع إليهـا، والمعلومـات التـي تستقى منها.

تمارين الفصل الأول

تمرين (1)

البيانات التالية من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق والضرائب غير المباشرة والإعانات والاندثار والدخول المحولة إلى الخارج في سنة 1967 (بملايين الدنانير).

الفقرات	القيمة
الضرائب غير المباشرة	58
الإعانات	2
الاندثار	61
الدخول الصافية المحولة إلى الخارج	123
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	998

والمطلوب: تنظيم جداول لتحديد المؤشرات التالية:

1. الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق.
2. الناتج المحي الصافي بسعر كلفة عناصر الإنتاج.
3. الناتج القومي الإجمالي بسعر كلفة عناصر الإنتاج.
4. الناتج القومي الصافي بسعر السوق.
5. الناتج المحلي الصافي بسعر السوق.
6. الناتج القومي الصافي بسعر كلفة عناصر الإنتاج.
7. الناتج المحلي الإجمالي بسعر كلفة عناصر الإنتاج.

تمرين (2)

البيانات التالية تمثل الناتج المحلي الإجمالي بسر كلفة عناصر الإنتاج الجارية والـدخول المحولة إلى الخارج والضرائب غير المباشرة والإعانات في العراق سنة 1970 (بملايين الدنانير).

الفقـرات	القيمة
الإعانات	2
الضرائب غير المباشرة	87
الناتج المحلي الإجمالي بسعر كلفة عناصر الاندثار	1202
الاندثار	74
صافي الدخول المحولة للخارج	166

والمطلوب ما يلي:

1. تنظيم جدول يبين الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق والناتج القومي الإجـمالي بسـعر السوق والناتج القومي الصافي بسعر السوق وبسعر كلفة عناصر الإنتاج.
2. تنظيم جدول آخر بين الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق وبسعر كلفة عناصر الإنتـاج والناتج القومي الإجمالي والصافي بسعر كلفة عناصر الإنتاج.
3. تنظيم جدول ثالث يبين الناتج المحلي الإجـمالي بسـعر السـوق والنـاتج المحـلي الصـافي بسعر السوق والناتج القوم الصافي بسعر السوق وبسعر كلفة عناصر الإنتاج.

تمرين رقم (3)

البيانات التالية تمثل الدخل القومي بأسعار كلفة عناصر الإنتاج الثابتة وعـدد السـكان في السنوات المذكورة (بالملايين).

الفقرات	1968	1969	1970	1971
الدخل القومي	845.0	885.1	962.0	1103.7
عدد السكان	8.725	9.015	9.440	9.750

المطلوب: استخراج المؤشرات التالية معتبر أن السنة الأولى هي الأساس:

1. تغير قيمة الدخل القومي.
2. تغير عدد السكان.
3. حساب معدل دخل الفرد بالأسعار الثابتة.
4. قياس تغير معدل دخل الفرد بالطريقة المباشرة.

ملاحظة: تنظم النتائج في الجدول.

تمرين رقم (4)

فيما يلي بيانات عن عدد السكان (بالآلاف) والدخل القومي (بالملايين) في كل محافظة في العراق سنة 1956.

اللواء	الدخل	العدد	اللواء	الدخل	العدد
الموصل	31	735	الحلة	13	348
أربيل	11	269	كربلاء	8	216
كركوك	52	383	الكوت	9	285
السليمانية	12	295	العمارة	11	325
بغداد	100	1285	البصرة	39	495
ديالي	12	326	الديوانية	13	524
الدليم	18	246	الناصرية	10	449
المجموع				338	6176

والمطلوب حساب معدل دخل الفرد في كل محافظة.

تمرين رقم (5)

فيما يلي بيانات عن كميات الجلود (العدد بالآلاف) وسع الجلد الواحد بالفلس وكميات اللحوم (بآلاف الأطنان) وسعر الطن الواحد (بالدينار) في العراق في السنوات المذكورة.

السنوات	الجلود		اللحوم	
	الكمية	السعر	الكمية	السعر
1964	3212	269	89	325
1965	3812	192	102	327
1966	4112	240	105	244
1967	4076	242	106	271
1968	3262	251	95	272
1969	4001	240	109	275
1970	4364	283	118	274

المصدر: الدخل القومي في العراق للسنوات 64_1971 ، ص54 جدول 14-15

والمطلوب ما يلي:

1. تقويم الإنتاج الإجمالي بالأسعار الجارية.
2. حساب الأرقام القياسية لقيمة الإنتاج الإجمالي.
3. إعادة تقويم الإنتاج بأسعار 1964 .
4. قياس تغير الإنتاج الإجمالي معتبرا أن السنة الأولى هي الأساس.

تمرين رقم (6)

استخدم البيانات في التمرين السابق لإعادة تسعير الإنتاج الإجمالي بأسعار 1965. ثم حساب الرقم القياسي لكمية الإنتاج الإجمالي باعتبار السنة الأولى هي السنة الأساس.

تمرين رقم (7)

استخدم البيانات في التمرين السابق لإعادة تسعير الإنتاج الإجمالي بأسعار سنة 1967 وقياس تغيره معتبراً أن السنة الأخيرة هي السنة الأساس.

تمرين رقم (8)

البيانات التالية عن إنتاج الحليب والصوف (ألف طن) والقيمة بالأسعار الجارية (ألف دينار) في السنوات المذكورة.

السنوات	الحليب		الصوف	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
1964	612	29091	11	2302
1965	646	30729	12	2515
1966	672	31945	13	2591
1967	694	23992	13	2241
1968	726	38171	11	1775
1969	764	40203	14	2111
1970	809	42529	14	2264

والمطلوب ما يلي:

1. استخراج أسعار الحليب والصوف لكافة السنوات .
2. إيجاد قيمة الحليب والصوف عل افتراض أنها تمثل الإنتاج الإجمالي

3. استخراج الرقم القياسي لقيمة الإنتاج الإجمالي على افتراض ان السـنة الأولى هـي السنة الأساس.

تمرين رقم (9)

كون جدولا من البيانات عـن الصـوف والجلـود في الـتمارين السـابقة واعـد احتسـاب قيمتها بالأسعار الجارية والثابتة (أسعار سنة 1970) ثـم احسـب منهـا الـرقم القيـاسي لتغـير الإنتاج الإجمالي معتبرا أن سنة 1970 هي السنة الأساس.

تمرين رقم (10)

فيما يلي بيانات عن الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري والصادرات والضرائب غير المباشرة والمبالغ المحولة إلى الخارج والاندثار في السنتين 1962 و 1963 بالأسعار الثابتة (أسعار 1962) وبملايين الدنانير

الفقرات	1962	1963
1- الاندثار	54	55
2- الضرائب غير المباشرة الصافية من الإعانات	39	37
3- عوائد عوامل الإنتاج إلى الخارج	93	108
4- الإنفاق على الاستهلاك الخاص	383	316
5- صادرات السلع والخدمات	261	293
6- الإنفاق الاستثماري (تكوين رأس المال)	91	81
7- الإنفاق على الاستهلاك الحكومي	143	155
8- والاستيرادات	156	148
9- التغير في المخزون السلعي	12	6
10- عدد السكان (بالآلاف)	7400	7641

المصدر: راسا بوترام، نفس المصدر للجداول السابقة.

المطلوب ما يلي:

1. تنظيم جدول بين الإنفاق المحلي الإجمالي والقومي الإجمالي بسعر السوق والإنفاق القومي بسعر كلفة عناصر الإنتاج لسنة 1962.
2. تنظيم جدول يبين الإنفاق المحلي الإجمالي بسعر السوق والإنفاق المحلي الإجمالي والإنفاق القومي الإجمالي والصافي بسعر كلفة عناصر الإنتاج في سنة 1963.
3. استخراج الرقم القياسي للإنفاق القومي الصافي بسعر كلفة عناصر الإنتاج.
4. إيجاد معدل الدخل للفرد في السنتين .
5. قياس تغير معدل الدخل للفرد في سنة 1963 بالمقارنة مع السنة السابقة بالطريقتين.
6. ملاحظة تنظم النتائج في جدول.

تمرين رقم (11)

فيما يلي فقرات دخول عناصر الإنتاج في العراق بأسعار عناصر الإنتاج الجارية وبملايين الدنانير في السنوات المذكورة.

الفقرات	1962	1963	1964
الأجور	190	196	214
دخل الزراعة والمشاريع الفردية	171	153	175
الأرباح	137	147	182
الفوائد	2	2	2
الإيجار (الخاص)	15	15	15
الإيجار والأرباح (الحكومية)	12	9	7
الاندثار	54	55	63
العوائد للخارج	93	108	124
عدد السكان (ألف)	7400	7641	7899

المصدر: راسا بوترام، المصدر السابق، جدول رقم 5 ص14

والمطلوب ما يلي:

1. تنظيم جدول يبين الدخل المحلي الإجمالي والصافي والدخل القومي في السنوات الثلاث.
2. قياس تغير قيمة الدخل القومي للسنوات المذكورة.
3. حساب معدل دخل الفرد للسنوات المذكورة.
4. هل يمكن قياس تغير معدل دخل الفرد؟ كيف؟

تمرين رقم (12)

يعرف الدخل القومي بانه صافي قيم السلع والخدمات المنتجة من قبل المقيمين في القطر خلال سنة عادة وهو يعادل مجموع المبالغ المنفقة في الحصول عليها أو مجموع الدخول المدفوعة لعوامل إنتاجها.

والمطلوب: تصوير ما سبق بمخطط بياني.

تمرين رقم (13)

ما هو الدخل المحلي وما هو الدخل القومي؟ وضح ذلك بيانيا.

الفصل الثاني

حساب الدخل القومي

بطريقة القيمة المضافة

الفصل الثاني

حساب الدخل القومي بطريقة القيمة المضافة

يتم حساب الدخل القومي في القطاعات الاقتصادية بحساب المنتج الإجمالي أو الإنتاج الإجمالي في كل قطاع ثم حسب المستخدم أو مستلزمات الإنتاج ويطرح الأخير من الأول يـتم الحصول على الناتج الإجمالي حيث يطر ح منه الاندثار للوصول إلى النـاتج الصـافي أو القيمـة المضافة، ومن مجموع القيم المضافة في جميع القطاعات نحصل عـلى النـاتج القـومي الصـافي (الدخل القومي). وفي بعض الحالات يتعذر حساب الاندثار على مسـتوى القطاعـات فيجـري تقدير الناتج الإجمالي في كل قطاع، ثم يخمن الاندثار ويطرح على مستوى الاقتصاد القومي.

ويتم حساب الناتج القومي في كل قطاع بواحدة أو أكثر من طرائق الحساب التالية:

1- الطريقة المباشرة: وذلك بحساب كمية الإنتاج الإجمالي في كل وحدة إنتاجية من كل قطاع وكذلك المستخدم، والاندثار لتقـدير النـاتج الإجـمالي والصـافي. ومـن مجمـوع الناتج من الوحدات الإنتاجية تحسب المؤشرات السابقة على مستوى فـرع القطـاع أو القطاع كله.

أن هذه الطريقة يمكن أن تطبق بالدرجـة الأولى عـلى القطـاع الصـناعي وربمـا بعـض القطاعات الأخرى كالقطاع الزراعي والإنشائي وغيرهما.

أما الفقرات التي تؤلف الإنتاج الإجمالي حسب هذه الطريقة فهي:

1- الناتج التام خلال الفترة	5 س	
ناقصا: المنتجات الرديئة غير الصالحة للبيع	1 س	4 س
2- المواد تحت الإنتاج في نهاية الفترة	3 س	
ناقصاً: المواد تحت الإنتاج في بداية الفترة	2 س	1 س
الإنتاج الإجمالي خلال الفترة		5 س

أما المستخدم أو مستلزمات الإنتاج (الإنتاج الوسيط) حسب هـذه الطريقـة فيحسـب من جميع الفقرات التي تستهلك في العملية الإنتاجية من مواد أولية ومواد نصـف مصـنوعة ومواد تامة الصنع وطاقة كهربائية وزيوت ووقود وغيرها.

2- الطريقة غير المباشرة: لا تتوفر دائماً المعلومات عن كـل النـاتج المنـتج وعـن المسـتخدم والاندثار في جميع الوحدات الإنتاجية ولذلك تستخدم طريقة غير مباشرة لتقدير الناتج من المبيعات والمخزون في بداية الفـترة ونهايتهـا، أي أن الإنتـاج الإجـمالي حسـب هـذه الطريقة كما يلي:

1- المبيعات	5 س	
ناقصاً: المبيعات المرجعة	2 س	3 س
2- المخزون في نهاية الفترة	4 س	
ناقصا: المخزون في بداية الفترة	2 س	2 س
مجموع الإنتاج الإجمالي		5 س

هذا افتراض عدم وجود مواد تحت الإنتاج, ولو وجدت فإنهـا تعامـل كالسـابق أي أن يضاف صافي الفرق بين بداية الفترة ونهايتها.

ومن الجدير بالإشارة أن بعض القطاعات تؤلف المبيعات فقط إنتاجها الإجمالي كقطاع الخدمات حيث لا يوجد لديها خزين من بداية الفترة. أو في نهايتهـا. إن هـذه الطريقـة هـي الأغلب شيوعا في حساب الإنتاج في أكثر القطاعات.

وهذه الطريقة تستخدم في تقدير المسـتخدم، وذلـك عنـدما لا تتـوفر معلومـات عـن المواد المستخدمة في الإنتاج خلال الفترة، ولكن يمكن أن تتوفر مثل هذه المعلومـات في بدايـة الفترة، وعليه يمكن أن تحسب القيمة المستخدمة في الإنتاج خلال الفترة كما يلي:

1- المخزون من مستلزمات الإنتاج في بداية الفترة	2 س	
ناقصا: المخزون في نهاية الفترة	1 س	1س
2- المشتريات من المستلزمات خلال الفترة	3 س	
ناقصا: المرجع من المشتريات	1 س	2 س
مجموع المستخدم خلال الفترة		3 س

إن المستخدم في بعض القطاعات يكون كبيرا كالصناعة التحويلية وقطاع الإنشاء وضئيلا في الصناعة الإستراتيجية وربما النقل والمواصلات والتجارة والخزن، ولكن مقابل ذلك قد يكون الاندثار كبيرا في مثل هذه القطاعات.

3- الطريقة التقديرية: في الأحوال التي لا تتوفر معلومات عن كميات الإنتاج ولا عن المبيعات يتم اللجوء إلى طرائق تقديرية مختلفة تتناسب وطبيعة القطاع الذي تجري فيه. فمثلا عند توفير معلومات عن عدد الأشجار المثمرة من الفواكه فإنه يمكن تقدير كمية الناتج باستخراج معدل إنتاج الشجرة الواحدة وترجيحها بعدد الأشجار.

ولغرض الوصول إلى معدل إنتاج الشجرة الواحدة يمكن أخذ عينة من الأشجار من كل نوع في أماكن مختلفة من القطر وقياس إنتاجها لاستخراج المعدل.

كما يمكن أن تطبق على مجموع الناتج من المحاصيل الحقلية إذا عرف عدد الدونمات المزروعة ومعدل غلة الدونم الواحد، أو كمية الحليب المنتج إذا عرف عدد الأبقار الحلوبة ومعدل إنتاجية البقرة الواحدة وهكذا.

إن الطريقة التقديرية مفيدة جدا في تقدير الناتج غير التام خاصة في القطاع الزراعي، فمثلاً لتقدير الناتج غير التام من الأراضي المحضرة للزراعة للموسم القادم تضرب مساحة الأرض المحروثة في كلفة حراثة الدونم الواحد وفي زراعة الأشجار المعمرة ترجح كلفة زراعة الشجرة الواحدة بعدد الأشجار المزروعة.

ومن الجدير بالإشارة أن الطريقة التقديرية لا تعتمد على التخمين وإنما على بعض المعلومات السابقة وبعض المعلومات الجديدة التي يتم جمعها بطريقة العينة غالباً.

4- طريقة الكلفة: هناك بعض المنتجات التي لا تأخذ شكلا مادياً كالخدمات وبنفس الوقت لا تقدم من أجل الربح، كخدمات الإدارة العامة والدفاع، فإن مثل هذه الخدمات ليس لها قيمة سوقية، أي أنه ليست هناك مبيعات كما أنها لا يمكن أن تأخذ شكلاً مادياً ليتيسر حسابها ولذلك فإن كمية أو قيمة الإنتاج الإجمالي لا يمكن حسابه بأي من الطرائق السابقة، ولهذا يتم اللجوء إلى طريقة الكلفة لحساب الإنتاج الإجمالي أي اعتبار أن قيمة الإنتاج هي كلفة تلك الخدمات.

إن اعتبار الكلفة كأساس لحساب قيمة الإنتاج الإجمالي يمكن أن تطبق على الناتج المستهلك ذاتيا (الناتج الضمني) وبعض الأنواع الأخرى من المنتجات التي لا يتم تسويقها.

5- طريقة التخمين: في بعض الأحوال لا تتوفر معلومات لتقدير الإنتاج الإجمالي لذلك يلجأ الباحث الإحصائي إلى اجتهاده لتخمين بعض المقادير وقد تتوفر لديه بعض المؤشرات القليلة كأسس للتخمين وقد لا تتوفر مثل تلك المؤشرات، فمثلاً قد لا توجد اية معلومات لتخمين كمية أو قيمة الناتج المستهلك ذاتياً في القطاع الزراعي فيلجأ إلى تخمينه كنسبة من الإنتاج بناء على اجتهادات شخصية وقد يستفيد من بعض المؤشرات القليلة المتوفرة من دراسات قديمة لميزانية العائلة وهكذا ومثل هذه الطريقة قد تتعرض إلى حد كبير من الخطأ ومع ذلك فإنها لا بد منها لاستكمال المعلومات التي ستبقى ناقصة إذا لم يتم تخمينها على ما في هذه الطريقة من عيوب التخمين وعدم الدقة.

وأخيراً لا بد أن نشير بأنه يصعب غالباً الاعتماد على طريقة واحدة لتقدير الناتج القومي في القطاعات الاقتصادية جميعها وحتى في القطاع الاقتصادي الواحد، وإنما قد تستخدم هذه الطرائق مجتمعة أو بعض منها.

وفيما يلي نبحث طريقة حساب الناتج القومي في كل قطاع من القطاعات المذكورة:

أولاً: قطاع الزراعة والغابات والصيد:

يتألف هذا القطاع من القطاعات الفرعية التالية، وفيها يتم حساب الإنتاج الإجمالي ومستلزمات الإنتاج كما يلي:

1. الإنتاج النباتي: ويشمل المحاصيل الحقلية والفواكه يضمنها التمور، والخضروات، والتبوغ ومحاصيل العلف وغيرها، وتتألف المحاصيل الحقلية من المحاصيل الشتوية (كالحنطة والشعير والهرطمان والكتان والحمص والعدس) والمحاصيل الصيفية (كالرز والقطن والذرة البيضاء والصفراء والماش والدخن والسمسم والبنجر السكري وغيرهما).أما الخضروات فهي على نوعين أيضا: الصيفية كالباميا والطماطه، واللوبياء الخ، والشتوية فأشهرها الحمضيات: البرتقال والليمون الحلو والحامض والنارنج وغيرها.

هناك منتجات أخرى غير ما ذكر كالتبغ والتبناك والنباتات الطبية والزيتية وما أشبه.

ولتقدير الإنتاج الإجمالي في القطاع الزراعي (الإنتاج النباتي) قد تنبع طرائق مختلفة في الحساب. فقد تلجأ إلى الطريقة غير المباشرة لتقدير الإنتاج الإجمالي حيث تؤخذ قيمة الناتج المباع (مسعراً بأسعار المزرعة) أي بطرح قيمة التسويق والنقل، وهذا يكون عند توفر الإحصاءات التفصيلية الدقيقة، ثم تضاف القيمة التقديرية للناتج الضمني أي الناتج المستهلك من قبل المزارعين أنفسهم، ولكن

الإحصاءات التفصيلية لا تتوفر دائما، وإن توفرت عن بعض المنتجات فإنها لا تتوفر عن البعض الآخر ولهذا يتم اللجوء إلى الطرائق الأخرى فالمحاصيل الحقلية وخاصة المهمة منها قد تجمع البيانات عن كميات إنتاجها[1] بواسطة العينة المتعددة المراحل للوصول إلى المساحة المزروعة ومعدل غلة الدونم الواحد وبالتالي كمية الإنتاج ثم تسعر هذه الكميات بأسعار الجملة التي تنشرها غرف التجارة[2] عادة بعد أن يستبعد من تلك الأسعار الجزء الخاص بالنقل والتسويق للوصول إلى (سعر المزرعة).

وما يقال عن المحاصيل الحقلية يقال أيضا عن الخضروات والتبغ حيث ينبغي توفر المعلومات عن كميات الناتج، بالأسعار التي تباع بها تلك الكميات في مختلف فصول وأيام السنة. والأسعار إذا لم تكن محددة فينبغي جمع المعلومات عنها في أيا م معينة من أشهر السنة وفي أسواق معينة ممثلة للأسواق الباقية[3].

أما الفواكه والتمور فإن الإنتاج الإجمالي هو قيمة ما أنتج منها خلال السنة وهذه المعلومات قد لا تتوفر غالباً. فيمكن أن يحسب بصورة غير مباشرة. أي باستخراج قيمة المبيعات من الفواكه والتمور + (المخزون + المستهلك ذاتيا الذي ينبغي أن يسعر بسعر السوق أو الكلفة). وإذا كانت هذه المعلومات غير متوفرة أيضا فيمكن استخراج الإنتاج الإجمالي للفواكه والتمور إذا ممكن معرفة عدد أشجارها المثمرة ومعدل غلة الشجر الواحدة من كل نوع ثم تسعير الإنتاج بسعر المزرعة (أي إتباع الطريقة التقديرية) وينبغي أن يضاف إلى ذلك الناتج غير التام وهو يتمثل بما يلي:

1- تحضير الأرض وحراثتها وبذر البذور للسنة التالية وهذه تحسب بسعر الكلفة.
2- زراعة أشجار الفواكه والنخيل وهي تقوم بما ينفق عليها أيضا.
3- الإنفاق على إنماء ورعاية تلك الأشجار، قبل أن تعطي ثمرها.

إن الفقرتين الثانية والثالثة هي إنفاقات رأسمالية وينبغي أن تحسب على قيمة الأشجار التي تمثل وسائل إنتاج أساسية وتستقطع بالاندثار.

إن المعلومات عن مثل هذه الفقرات غير متوفرة غالبا، ولا مناص من اللجوء إلى الطريقة التقديرية أو التخمين بعض الأحيان، ففي الفقرة الأولى يستخرج معدل كلفة حراثة وبذر دونم واحد، ثم يرجح بعدد الدونمات المحروثة والمبذورة وكذلك بالنسبة لزراعة الفسائل حيث تخمن كلفة زراعة كل 100 شجرة مثلا من كل نوع، وكلفة إنمائها كل عام.

أما فقرات المستخدم للإنتاج النباتي فهي:

1- البذور: وتستخدم قيمتها بأخذ معدل ما يبذر في الدونم الواحد في كل من المحاصيل الحقلية، والعلف، والتبغ.. الخ.

2- الأسمدة العضوية منها والكيماوية على اختلاف أنواعها.

3- المبيدات: وهي المواد المكافحة للحشرات والأمراض النباتية.

4- الوقود والزيوت.

5- الكهرباء المستخدمة في العملية الإنتاجية.

6- التصليح والإنفاقات على الأدوات الاحتياطية على أن لا تزيد في قيمة الماكنة أو تطيل في عمرها وإلا فإن الإنفاق عندها يكون إنفاقا رأسماليا ينبغي أن يضاف إلى قيمة الماكنة ويستقطع بالاندثار. أما الإنفاق الأول فهو الإنفاق الجاري وهو فقرة من المستخدم.

7- علف حيوانات الخدمة.

8- غير ذلك.

أما الاندثار أي استهلاك رأس المال الثابت في الإنتاج النباتي فيشمل:

1- اندثار مكائن السقي، والمكائن الزراعية كالجرارات وما شكل.

2- اندثار الأبنية والمخازن.

3- اندثار البيوت الزجاجية.

4- اندثار الأشجار المثمرة كالفواكه والنخيل، إذ لكل شجرة عمرا معينا وبعدها تتوقف عن الإنتاج أو يقل بحيث لا يكون اقتصاديا أو تموت. ولذلك ينبغي أن يحسب لها الاندثار بقسمة قيمتها مثلا على سنوات إنتاجها.

ويطرح المستخدم من الإنتاج الإجمالي يتم الحصول على الناتج الإجمالي الذي يطرح منه الاندثار للوصول إلى الناتج الصافي.

مثال 1: البيانات التالية عن قيمة الإنتاج الزراعي النباتي في العراق بالأسعار الجارية في السنتين المذكورتين (بالملايين).

الفقــرات	60	61
1. قيمة المحاصيل الحقلية الشتوية	38.5	41.1
2. قيمة المحاصيل الصيفية	12.7	10.7
3. رسوم البيع (الاستهلاك)	5.2	—
4. البذور للمحاصيل الصيفية والشتوية	8.3	7.6
5. النفط والوقود	2.9	3.2
6. التصليح الجاري	0.9	0.6
7. كلفة إدامة حيوانات الخدمة	2.4	1.8
8. الاندثار	1.3	1.5
9. قيمة مبيعات الخضروات	14.7	18.2
10. البذور للخضروات	0.7	0.6
11. السماد والمواد الكيماوية للخضروات	0.7	0.8
12. مبيعات الفواكه	4.7	6.6
13. المستخدم للفواكه	0.7	0.9
14. صافي المستهلك ذاتيا من الفواكه والتمور	0.6	0.8
15. مبيعات التمور	3.3	3.8
16. المستخدم من التمور	0.4	0.6

المصدر: د. خير الدين حسيب، تقديرات الدخل القومي في العراق، 1953 – 1961 (مطبعة الرابطة، بيروت، 1964)، جدول 23 – 32، ص 110 – 148.

والمطلوب: تنظيم جدول بين الإنتاج الإجـمالي النبـاتي والمسـتخدم والنـاتج الإجـمالي والصـافي بسعر السوق وبسعر كلفة عناصر الإنتاج.

الحل: إن المؤشرات المطلوبة يظهرها الجدول التالي:

الفقرات	60	61
1. قيمة المحاصيل الحقلية الشتوية	38.5	41.1
2. قيمة المحاصيل الصيفية	12.7	10.7
9. قيمة مبيعات الخضروات	14.7	18.2
12. مبيعات الفواكه.	4.7	6.6
14. صافي المستهلك ذاتيا من الفواكه والتمور	0.6	0.8
15. مبيعات التمور	3.3	3.8
الإنتاج الإجمالي بسعر السوق	74.5	81.2
4. البذور الصيفية والشتوية	8.3	7.6
10. البذور للخضروات	0.7	0.6
5. النفط والوقود	2.9	3.2
6. التصليح الجاري	0.6	0.6
7.كلفة إدامة حيوانات الخدمة	2.4	1.8
11. السماد والمواد الكيماوية للخضروات	0.7	0.9
16. المستخدم في التمور	0.4	0.6
13. مستخدمات الفواكه	0.7	0.9
المستخدم	16.7	16.2
الناتج الإجمالي بسعر السوق	57.8	65.0
8. الاندثار	1.3	1.5
الناتج الصافي بسعر السوق	56.5	63.5
3. رسوم البيع (الاستهلاك)	5.2	00.0
الناتج الصافي بسعر كلفة عناصر الإنتاج	51.3	63.5

2. الإنتاج الحيواني:

يشمل الإنتاج الحيواني الفقرات التالي:

1- المواليد الجديدة.
2- الزيادة في وزن الحيوانات.
3- المنتجات الحيوانية: كالحليب والبيض والصوف والشعر الخ.
4- المنتج من الدواجن والطيور والأرانب وغيرها.
5- المنتجات الحيوانية الأخرى كالعسل والحرير... الخ.

إن المعلومات عن الإنتاج الحيواني لا تتوفر مباشرة لأغراض تقدير الإنتاج الإجمالي ولذلك يلجأ إلى الطرائق التقديرية فقد يتم الوصول أول الأمر إلى عدد الحيوانات بواسطة التعدادات السنوية (أو الدورية) أو تقديرات الدوائر ذات العلاقة كمديرية الثروة الحيوانية ومديرية البيطرة وغيرها على أن تعدل الأرقام بالمذبوح منها في المجازر الرسمية وخارجها، وكذلك بيانات التجارة الخارجية (الاستيرادات أو الصادرات) ثم تقوم بأسعار الجملة[(5)] ويلاحظ هنا أن حساب الإنتاج الحيواني من المواليد الجديدة والزيادة في وزن الحيوانات تدمج في فقرة واحدة، حيث تحسب الزيادة في عدد الحيوانات وتقوم بقيمة متوسطة للرأس الواحد[(6)]. كما نلاحظ أن الحيوانات التي تربى وتحسب ضمن الإنتاج الحيواني لا تقتصر على الحيوانات التي تنتج اللحوم والمنتجات الحيوانية فقط. وإنما تلك التي تستعمل للخدمة أيضا.

أما المنتجات الحيوانية كالحليب والصوف الخ فان المعلومات التفصيلية عنها لا تتوفر غالبا ولذلك لا بد من معرفة عدد الحيوانات المنتجة للصوف أو الحليب ومعدل ما ينتجه الرأس الواحد لمعرفة الكمية المنتجة وبالتالي تقويمها بسعر السوق.

وبالنسبة للدواجن والطيور وغيرها ومنتجاتها من البيض فينبغي توفر المعلومات عـن عددها وعن كمياتهـا ثـم تقويمهـا بأسـعار السـوق[6] ويسرى ذلـك عـلى المنتجـات الحيوانيـة الأخرى كالعسل والشمع والحرير.

أما المستخدم في الإنتاج الحيواني فهو:

1- العلف
2- الأدوية البيطرية
3- الزيوت والوقود
4- الطاقة الكهربائية وغيرها

أما الانـدثار فـلا يوجـد فقـرة مهمـة منـه في الإنتـاج الحيـواني سـوى انـدثار الحظـائر والمداجن والأجهزة المستخدمة في الإنتاج كأجهزة التفقيس والحلب وما شاكل ذلك.

مثال 2: البيانات التالية تمثل فقرات الناتج الحيواني في العراق بأسعار السـوق الجاريـة والمستخدم في السنوات المذكورة (بالملايين).

الفقرات	59	60	61
اللحوم والجلود	16.0	20.3	20.4
منتوجات الحليب	18.9	22.4	27.4
الصوف والشعر	2.4	2.4	2.5
فضلات الحيوانات للوقود	2.2	2.3	2.5
الدواجن والبيض	4.3	4.8	5.1
الزيادة في الموجودات	1.7	3.3	4.1
المستخدم	6.6	6.2	4.9

المصدر: حسيب، المصدر السابق جدول 41، ص 180 – 181.

والمطلوب: تنظيم جدول يبين الإنتاج الحيواني الإجمالي والناتج الإجمالي والصافي بسعر السوق مفترضا أن الاندثار يساوي 10% من الناتج الإجمالي.

الحل:

يكون الجدول الذي يبين الإنتاج الحيواني الإجمالي والناتج الإجمالي والصافي كما يلي:

الفقرات	1959	1960	1961
1- اللحوم والجلود	16.0	20.3	20.4
2- منتوجات الحليب	18.9	22.4	27.4
3- الصوف والشعر	2.4	2.4	2.5
4- فضلات الحيوان للوقود	2.2	2.3	2.5
5- الدواجن والبيض	4.3	4.8	5.1
6- الزيادة في الموجودات	2.7	3.3	4.1
الإنتاج الإجمالي	46.5	55.5	62.0
7- المستخدم	6.6	6.2	4.9
الناتج الإجمالي	39.9	49.3	57.1
الاندثار	4.0	4.9	5.7
الناتج الصافي	35.9	44.4	51.4

3. الغابات:

إن الإنتاج الرئيس للغابات هو:

1- الأخشاب: التي يتم قطعها من الغابات.
2- زراعة الغابات الاصطناعية.
3- منتجات الغابات كالعفص والبردى وعرق السوس والصمغ والحبة الخضراء والسماق وغيرها.

ولحساب إنتاج الغابات تقوم الأخشاب بسعر الجملة بعد استبعاد قيمة نقلها وتسويقها علما أن بعض الأخشاب يجري نقلها بواسطة التيارات المائية فلا يوجد إنفاق يذكر على نقلها.

أما إنشاء الغابات المزروعة فهي قد تحسب على الإنتاج النباتي، كما قد تحسب بصورة مستقلة حيث تقوم بكلفة الدونم الواحد المغروس بالأشجار وما ينفق على إنمائها مرجحاً بعدد الدونمات.

أما المستخدم فيتضمن قيمة البذور أو الشتلات والأسمدة والمبيدات إن وجدت ومواد مكافحة الحرائق، والمواد الاحتياطية والزيوت والوقود لمكائن السقي إذا كانت تسقى بالواسطة وكذلك مكائن الحفر والتسوية .. الخ.

أما الاندثار فيتألف من اندثار المكائن والأدوات بمختلف أنواعها وعلى العموم لا توجد إحصاءات دقيقة عن إنتاج الغابات وغالبا ما يتم اللجوء إلى الطرائق التقديرية أو التخمين.

مثال 3: فيما يلي تقدير إنتاج الغابات الصافي بأسعار السوق الجارية في السنوات المذكورة (بآلاف الدنانير).

الحل: للوصول إلى الناتج الصافي من الغابات تجمع فقرات الناتج والتي يظهرها نفس الجدول.

الفقـرات	1959	1960	1961
الفخم وخشب الوقود	396	399	436
خشب البناء	172	191	189
البردى	177	177	177
العفص والصمغ الخ	421	309	341
الناتج الصافي	1166	1076	1143

المصدر: حسيب المصدر السابق، جدول 44، ص 192.

4. الصيد:

يتألف الإنتاج الإجمالي مما يلي :

1- صيد الحيوانات البرية كالغزلان والحيوانات ذات الفراء... الخ

2- صيد الطيور على اختلاف أنواعها.

3- صيد الحيوانات المائية وبصورة خاصة الأسماك إذ أنها تؤلف نسبة كبيرة من الدخل القومي.

لا توجد فقرات مهمة كمستخدم لناتج الصيد، سوى الزيوت والوقود وغيرها. أما الاندثار فيتألف من اندثار وسائل الصيد وخاصة فيما يتعلق بصيد الأسماك البحرية حيث تستخدم الأساطيل في صيده ولذلك فإن كمية الاندثار تكون فيه عالية[8].

مثال 4: فيما يلي تقديرات الإنتاج الإجمالي والمستخدم (بضمنه الاندثار) من صيد الأسماك في العراق بالأسعار الجارية وبآلاف الدنانير. والمطلوب استخراج الناتج الصافي.

السنوات	الإجمالي	المستخدم
1959	1662	266
1960	1995	319
1961	2001	320

الحل: للوصول إلى الناتج الصافي بطرح المستخدم من الإنتاج الإجمالي كما يلي:

السنوات	الصافي
1959	1396
1960	1676
1961	1681

ثانياً: قطاع التعدين والمقالع:

يتكون ناتج هذا القطاع بالدرجة الأولى مما يلي:

1- استخراج النفط العام.
2- المعادن الفلزية كالحديد وغيره.
3- المستخرجات اللافلزية كالفحم والكبريت وغيرهما.
4- الصخور والأحجار والرخام... الخ.
5- الأنواع الأخرى كالملح والحصو والرمل وغير ذلك.

في هذا القطاع يؤلف الإنتاج الإجمالي مما يستخرج من باطن الأرض أو على ظهرها أو البحار والبحيرات وضفاف الأنهار من المواد المذكورة.

أما مستلزمات الإنتاج فهي قليلة بالنسبة لحجم الإنتاج الإجمالي.

أما الاندثارات فإن نسبتها أكبر غالباً نظراً للحاجة إلى وسائل الإنتاج الأساسية التي تستخدم في هذا القطاع سواء في عمليات استخراج النفط أو المعادن أو المستخرجات الأخرى.

والجدير بالإشارة أنه قد يحسب في قطاع التعدين والمقالع بالإضافة إلى استخراج النفط تصفيته ونقله بالأنابيب لاعتبارات حسابية نظراً لعدم توفر حسابات منفصلة، بينما ينبغي إدخال تصفية النفط في الصناعات التحويلية ونقل النفط بالأنابيب في قطاع النقل(9).

مثال 5: البيانات التالية تمثل أهم فقرات نشاط التعدين والمقالع في العراق بأسعار السوق الجارية، في السنتين المذكورتين، وبالآلاف الدنانير.

1961	1960	الفقـرات
209033	208066	استخراج النفط
408	333	اقتلاع الأحجار
212	174	الطين
20	35	الملح
10395	8698	الاندثار في استخراج النفط
120	96	الاندثار في أنواع التعدين الأخرى
-	-	المستخدم

المصدر: حسيب، المصدر السابق، جدول 49، ص 210 – 211.

الحـــل:

إن الفقرات الأربعة الأولى تؤلف الإنتاج الإجمالي لقطاع التعدين والمقالع ونظراً لعـدم وجود مستخدم في هذا القطاع فإنه بطرح الاندثار من الإنتاج الإجمالي يتم الوصول إلى الناتج الصافي، كما في الجدول التالي:

61	60	الفقرات
209033	208066	استخراج النفط
408	333	اقتلاع الأحجار
212	174	الطين
20	35	الملح
609673	208608	مجموع الإنتاج الإجمالي
10395	8698	الاندثار في استخراج النفط
120	96	الاندثار في أنواع التعدين الأخرى
15015	8794	مجموع الاندثار
194658	199814	الناتج الصافي

ثالثاً: قطاع الصناعة التحويلية:

يشمل هذا القطاع منتجات صناعية مختلفـة، يمكـن تجميعهـا في الأصـناف الرئيسـة التالية:

1- المواد التامة.
2- المواد نصف المصنوعة وغير التامة الصنع (مواد تحت الإنتاج).
3- الأعمال الصناعية التي لا تأخذ شكلا مادياً كأعمال التصليح.

ولا بد من التأكيد هنا أن بعض المـواد التامـة الصـنع، والمـواد تحـت الإنتـاج تـدخل كمستخدم في صناعات أخرى لذلك ينبغي تجنـب احتسـابها مـرتين وهـو مـا يـدعي (ازدواج الحساب) فالأملاح والمركبات الكيماوية التي تعتبر ناتجاً للصناعات الكيماوية ينبغـي حسـابها كجزء من الإنتاج الإجمالي لهذا القطاع، ولكنها عندما تدخل في عمليات صناعية تالية كصناعة المطاط مثلا ينبغي أن تطرح من هذه الصناعة كمستخدم وهكذا.

أما أهم أنواع منتجات الصناعية التحويلية فهي منتجات:

1- صناعة المكائن والمعدات والسيارات والقطارات والسفن والطائرات... الخ.
2- صناعة الآلات والأجهزة الدقيقة.
3- صناعة معدات الطاقة والأجهزة الكهربائية.
4- صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبوغ.
5- صناعة الملابس على اختلاف أنواعها.
6- الصناعات الجلدية على اختلافها.
7- الصناعات الخشبية.
8- الصناعات المطاطية.
9- الصناعات البلاستيكية.

10- الصناعات الكيماوية.

11- تصفية النفط.

12- الورق والطباعة.

13- الصناعات التحويلية الأخرى.

14- التصليح.

إن الإنتاج الإجمالي يتألف، كما ذكرنا، من الناتج التام والمواد تحت الإنتاج والأعمال الصناعية[10].

أما المستخدم: فهو جميع المواد الداخلة في الإنتاج وهو بصورة رئيسة يتألف مما يلي:

1- المواد الخام (من قطاع التعدين والمقالع والزراعة بالدرجة الأولى).

2- المواد المصنوعة والمواد تحت الإنتاج التي تدخل كمستخدم في صناعات أخرى.

3- الوقود والزيوت.

4- الطاقة الكهربائية.

5- الأدوات الاحتياطية.

6- تجارب وأبحاث.

7- تدريب العاملين.

8- نقل العمال الصناعيين.

9- غير ذلك.

وتؤخذ المعلومات من الإنتاج الإجمالي لهذا القطاع (وبعض القطاع السابق) من حساب الصنع وحساب المتاجرة وحساب الأرباح والخسائر أو من نتائج التعدادات الإحصائية التي تستقى معلومات من هذه الحسابات.

أما الاندثار فإن حسابه معقد جداً بالنسبة لهـذا القطـاع نظـراً لتعقـد وسـائل الإنتـاج الأساسـية وتنوعهـا، كـما أن الجهـات ذات العلاقـة بالضرائـب (وزارة الماليـة مـثلاً) قـد تضـع تعليمات لحساب الاندثار في الأقطار المختلفة وهذه التعليـمات وإن كانـت مفيـدة للأغـراض الضريبية فإنها قد لا تكون كذلك لأغراض حساب الدخل القومي، وينبغـي أن تـدرس وتـدقق وقد يقتضي الأمر إعادة حسابها من جديد وإن هذا ليس يسيراً بالطبع، ولذلك فقد يؤخذ بما يجري حسابه فعلا من قبل المحاسبين للسهولة ليس ألا[11].

مثـال 6: البيانـات التاليـة تمثـل خلاصـة نتـائج التعـداد الصـناعي للمشـاريع الكبـيرة والصغيرة في العراق، سنة 1968، (ألف دينار).

الفقــرات	الصغيرة*	الكبيرة
1. عدد المؤسسات	26690	1375
2. عدد الأشخاص المشتغلين بأجور	54227	80878
3. عدد الأشخاص الذين لا يتقاضون أجورا.	30194	0000
4. الأجور.	402	22962
5. المواد الأولية	4395	72474
6. الكهرباء	32	1044
7. الوقود.	54	2560
8. زيوت التزييت.	7	330
9. الإيرادات من بيع المنتجات والتصليح وغيرها	6291	149978

* البيانات تخص شهر كانون الأول فقط من السنة المذكورة.

المصدر: نتائج التعدادات الصناعية للمشاريع الكبيرة والصغيرة.

والمطلوب: تقـدير الإنتـاج الإجـمالي والمسـتخدم، والنـاتج الإجـمالي والانـدثار، والنـاتج الصافي للقطاع الصناعي في سنة 1968، علماً بأن الانـدثار يقـدر نسـبة 5% مـن قيمـة النـاتج الإجمالي للمشاريع الصغيرة و 9% للمشاريع الكبيرة.

الحل: إن البيانات المتوفرة عن القطاع الصناعي في العراق في السنة المذكورة غير كافية لتقدير الإنتاج الإجمالي والناتج الصافي، ولذلك لا بد من اللجوء إلى تخمين بعض الفقرات وهي:

1- إن البيانات عن المشاريع الصغيرة والكبيرة شاملة لكل نشاط قطاع الصناعات التحويلية ولا توجد أخرى غيرها.

2- إن البيانات الخاصة بالمشاريع الصغيرة تخص شهراً واحداً وهو كانون أول، وسنفترض أن الأشهر الأخرى مماثلة لهذا الشهر، ولذلك سنضرب البيانات 12 Xللوصول إلى البيانات السنوية.

3- لا توجد فقرات أخرى تخص المستخدم.

4- إن الإيرادات من بيع المنتجات والتصليح وغيرها تمثل الإنتاج الإجمالي ولا توجد بيانات عن الناتج في بداية الفترة ونهايتها.

5- تم تخمين الاندثار بنسبة 5% من الناتج الإجمالي للمشاريع الصغيرة، و 9% من الناتج الإجمالي للمشاريع الكبيرة.

والجدول التالي يظهر الإنتاج الإجمالي والناتج الصافي في المشاريع الصغيرة والكبيرة والمجموع (ألف دينار).

الفقرات	الصغيرة	الكبيرة	المجموع
4. الإنتاج الإجمالي	75492	149978	225470
5. المواد الأولية	52740	72474	77749
6. الكهرباء	384	1044	1428
7. الوقود	648	2560	3208
8. زيوت التزييت	84	330	414
المستخدم	53856	76408	130264
الناتج الإجمالي	21636	73579	95215
الاندثار	1082	6622	7704
الناتج الصافي	20554	66947	87501

ويلاحظ أن الأجور لم تحسب كجزء من المستخدم لأنها جزء من الناتج الصافي.

إن المثال أعلاه هو على نطاق الصناعة كله، ويمكن أن نحسب الناتج الصافي على نطاق المشروع الصناعي الواحد، كما يوضح ذلك المثال أدناه:

مثال 7: البيانات التالية تمثل نتائج نشاط إحدى مؤسسات مصنع الأحذية سـنة 1979 (بآلاف الدنانير).

الفقـرات	المقدار
1. عدد الوحدات المنتجة (ألف زوج)	3272
2. قيمة المبيعات الفعلية	14637
3. خدمات صناعية مقدمة للآخرين	160
4. الأجور	504
5. قيمة المواد الأولية الرئيسة المشتراة	5444
6. قيمة المواد الأولية الأخرى	395
7. الوقود والزيوت والكهرباء	1258

المقدار	الفقــرات
98	8. المواد الولية المتبقية لنهاية السنة
245	9. الموجودات المخزنة في نهاية السنة (ألف زوج)
2340	10. الاندثار بنسبة 8.5% من وسائل الإنتاج البالغة
32	11. مواد أولية من بداية الفترة.
48	12. موجودات مخزنية في بداية السنة (ألف زوج)

والمطلوب: تنظيم جدول بين الإنتاج الإجمالي والمستخدم، والناتج الإجـمالي، والانـدثار، والناتج الصافي (الدخل القومي).

الحل: لتنظيم الجدول المطلوب لا بد من تحقيق الخطوات التالية:

1. لا تتوفر معلومات عن قيمة الوحدات المنتجة، وإنما المباعة فقط، وعليه فلا بد من معرفة سعر البيع للزوج الواحد، وتقويم الموجودات المخزنية في بداية السنة ونهايتها بذلك السعر كما يلي:

القيمة		الفقرة
	3272	عدد الوحدات المنتجة
3320	48	عدد الوحدات من السنة الماضية
245		عدد الوحدات المتبقية
3075		عدد الوحدات المباعة

2. سعر البيع للزوج الواحد $\frac{14637}{3075}$ = 4.760 ديناراً.

3. قيمة الموجودات المخزنية في نهاية السنة 245 x 4.760 = 1166 ديناراً.

4. قيمة الموجودات المخزنية في بداية السنة 48 x 4.760 = 229 دينارً.

5. قيمة الاندثار = $\frac{23400 \times 8.5}{100}$ = 198.9 ديناراً.

6. إن الإنتاج الإجمالي يتألف من المبيعات، وصافي الموجودات المخزنية والخدمات الصناعية.

والجدول التالي يوضح ذلك:

الفقرة		القيمة	
9. الموجودات المخزنية في نهاية السنة		166	
12. الموجودات المخزنية في بداية السنة		299	867
2. المبيعات			14637
3. خدمات صناعية للآخرين			160
الإنتاج الإجمالي			15664
11. مواد أولية من بداية الفترة 32			
5. مواد أولية مشتراه	5444 5476		
8. مواد أولية متبقية	98		5378
6. مواد أولية أخرى			395
7. الوقود والزيوت والكهرباء			1258
المستخدم			7031
الناتج الإجمالي			8633
10. الاندثار			1989
الناتج الصافي			6644

مثال 8: استخدم البيانات الواردة في الحسابات الختامية في المبحث الحادي عشر من الفصل الأول لحساب الإنتاج الإجمالي والصافي مع الإشارة إلى مصدر كل فقرة (أي الحساب الذي أخذت منه).

الحل:

1. الجدول التالي يبين الإنتاج الإجمالي والمستخدم والناتج الإجمالي والصافي بطريقة النـاتج أو القيمة المضافة مع الإشارة إلى المصدر (أي الحساب الذي أخذت منه).

الحساب	الفقرة	القيمة
المتاجرة	المبيعات	20327
المتاجرة	البضاعة أول المدة (4703)	
المتاجرة	البضاعة آخر المدة 7944	3241
الصنع	البضاعة تحت الصنع أول المدة (1215)	
الصنع	البضاعة تحت الصنع آخر المدة 758	
		(457)
الصنع	الإنتاج الإجمالي	32111
	المواد الأولية أول المدة 1000	
	مشتراة 9000 10000	
	آخر المدة 197	9803
الصنع	ماء وكهرباء للمصنع	1916
الصنع	زيوت ووقود للمكائن	472
الأرباح والخسائر	نشر وإعلان	106
الأرباح والخسائر	أجور تدقيق	210
الأرباح والخسائر	ماء وكهرباء	84
	المستخدم	12591
	الناتج الإجمالي	10520
الصنع	الإندثار: للمصنع 1500	
الأرباح والخسائر	للمكتب 300	1800
	الناتج الصافي بسعر السوق	8720
	الضرائب غير المباشرة صفر	
	الإعانات صفر	صفر
	الناتج الصافي بسعر كلفة عناصر الإنتاج	8720

رابعاً: قطاع الكهرباء والغاز والماء:

إن أهم فقرات هذا القطاع:

1. إنتاج وتوزيع الطاقة الكهربائية.
2. إنتاج وتوزيع الماء الصافي، وكذلك توزيع الماء الخام.
3. توزيع الغاز.
4. توزيع البخار في بعض المدن لأغراض التدفئة[12].

ومن الجدير بالذكر أن نقل الطاقة الكهربائية بواسطة الأسلاك يعتبر جزءا من إنتاج هذا القطاع وأن النقل عملية مكملة للعملية الإنتاجية حيث لا يمكن خزن الطاقة بعد إنتاجها.

أما الماء فإن نقله بالأنابيب لمسافات طويلة يحسب ضمن قطاع النقل تماما مثل نقل النفط، ولكن نقل الماء وتوزيعه داخل المدن هو جزء من هذا القطاع.

وعلى العموم فإن المكان الصحيح لقطاع الكهرباء والغاز والماء أن يلحق بقطاع الصناعة التحويلية، ولكن توصيات الأمم المتحدة لا تزال تعتبره مستقلا عن تلك الصناعة، وإن كانت قد اعترفت ضمناً بأنه وثيق الصلة بها لذلك جعلت ترتيبه بعدها (التصنيف الصناعي 1968).

أما أهم فقرات المستخدم فهي الوقود والزيوت والمواد الكيماوية والأدوات الاحتياطية وغير ذلك.

إن الاندثارات في هذا القطاع تؤلف نسبة عالية ولذلك فإن تخمينها بدقة سيؤثر كثيرا على دقة الناتج الصافي الذي تم تحقيقه في هذا القطاع.

وأهم أنواع الاندثارات هي:

1- اندثار المكائن التي تنتج الطاقة الكهربائية، والأجهزة الأخرى اللازمة للتحويل والقطع.. الخ.

2- اندثار شبكة توزيع الطاقة من أسلاك وأعمدة وغيرها.

3- اندثار مكائن ضخ وتصفية المياه.

4- اندثار شبكة توزيع المياه من أنابيب وغيرها.

5- اندثار الأبنية والمكاتب وورشات الصيانة وما إلى ذلك.

وعلى العموم فان حساب الإنتاج الإجمالي والمستخدم والناتج الصافي لا يختلف كثيرا عن طريقة حسابها في قطاع الصناعة التحويلية، كمان أن المعلومات عنها تؤخذ من حساب الصنع والمتاجرة والأرباح والخسائر كما في القطاعين السابقين.

خامساً: القطاع الإنشائي:

يتألف نتاج القطاع الإنشائي من العناصر التالية:

1. الأبنية والعمارات للأغراض المختلفة.
2. الطرق والجسور.
3. السدود والقنوات والمبازل.
4. المصانع وملحقاتها.
5. استصلاح التربة والبيوت الزجاجية.
6. إنشاء الحدائق والمنتزهات ونصب التماثيل والأحواض المائية وغيرها.
7. أعمال الترميم والصيانة لما سبق.
8. الأعمال الإنشائية كوضع الخرائط ودراسة التربة وما إلى ذلك[14].

ونظرا لطول الفترة التي تستغرقها الأعمال الإنشائية فان نسبة كبيرة من الناتج الإنشائي تكون على شكل ناتج غير تام في كل سنة، وينبغي حسابه بدقة وإضافته إلى الإنتاج الإجمالي.

أما المواد المستخدمة في هذا القطاع فان أكثرها من منتجات قطاع الصناعة (الاستخراجية والتحويلية)، كما أن كثيرا من الأعمال الإنشائية صار يجري تصنيعها فان أجزاء كثيرة من الأبنية والجسور..الخ صارت تنتج في المصانع (البناء الجاهز) مما جعل وضع حدود فاصلة بين هذا القطاع وقطاع الصناعة التحويلية أكثر صعوبة من السابق[15].

وفي الحقيقة أن فقرات المستخدم في القطاع الإنشائي كثيرة وقد زادت تعقيدا بعد تطور تصنيع هذا القطاع ولعل أهمها ما يلي:

1. السمنت والجص والنورة .. الخ
2. الطابوق والحجر واللبن وما شاكل
3. الحديد بمختلاف أشكاله
4. الأخشاب بأشكالها المختلفة
5. الحصو والرمل والاتربة
6. الكاشي والشتايكر والموزائيك
7. الفرفوريات.. الخ
8. الأنابيب الحديدية والاسبستية ..الخ
9. اجزاء المساكن والعمارات الجاهزة المصنعة في المعامل
10. القار والإسفلت .. الخ
11. الوقود والزيوت والأدوات الاحتياطية
12. الأدوات الكهربائية
13. الزجاج

14. الأصباغ
15. غير ذلك

أن المكـائن والمعـدات المسـتخدمة في الأعـمال الإنشـائية كثـيرة ومتنوعـة وينبغـي أن تحسب لها الاندثارات السنوية .

واخيرا هناك بعض الأبنية التي يجري إنشاءها في الريف كبناء المسـاكن الريفيـة وبنـاء الاسـيجة والمخـازن .. الـخ .. وهـذه قـد لا تشـملها التعـدادات الإنشـائية فـلا تتـوفر عنهـا المعلومات، ومع ذلك ينبغي أخذها بنظر الاعتبار عند تقدير الإنتاج الإجمالي لهذا القطاع(16).

مثال9: البيانات التالية تمثل نتـائج التعـداد الإنشـائي (القطـاع العـام) في العـراق سـنة 1976 (الف دينار).

الفقــرات	القيمة
1. مجموع قيمة المواد الإنشائية	182885
2. قيمة الوحدات الكهربائية المولدة والمشتراة	254
3. قيمة الوقود والمستهلك	2975
4. قيمة زيت التزييت	2553
5. مصاريف نقل المستلزمات	12195
6. الأجور	62645
7. الإيجار المدفوع للمكائن والمعدات	14895
8. كلفة اندثار المكائن والمعدات	13494
9. المصاريف الأخرى	17014
10. الفوائد المستحقة	824
11. التامين المدفوع	2027
المجموع	311761

المصدر: المجموعة الإحصائية السنوية 1976 جدول 11/20 ص 486-487

والمطلوب: تنظيم جدول بين قيمة الإنتاج الإجمالي والمستخدم والناتج الإجمالي والاندثار والناتج الصافي في القطاع الإنشائي (العام) في العراق في السنة المذكورة.

الحل: إن اغلب الناتج في القطاع الإنشائي العام ليست له قيمة سوقية لذلك سنعتبر قيمته بسعر الكلفة، وعلى هذا يكون الجدول المطلوب كالآتي:

الفقـرات	القيمة
12- الإنتاج الإنشائي في القطاع الاشتراكي	311761
1- مجموع قيمة المواد الإنشائية	182885
2- الكهرباء	254
3- الوقود المستهلك	2975
4- قيمة زيت التزييت	2553
5- مصاريف نقل المستلزمات	12195
7- الإيجار المدفوع للمكائن	14895
9- المصاريف الأخرى	17014
المستخدم	232771
الناتج الإجمالي	78990
8- الاندثار	13494
الناتج الصافي في القطاع الإنشائي العام	65496

سادساً: قطاع تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق:

يتضمن الإنتاج الإجمالي في هذا القطاع من ناتج النشاطات التالية:

1. تجارة الجملة (الداخلية والخارجية)
2. تجارة المفرد
3. المطاعم والمقاهي .. الخ

4. الفنادق وما أشبه.

أن الإنتاج الإجمالي في تجارة الجملة والمفرد يتألف من الفرق بين سعر البيع وسعر الشراء للسلع والخدمات التي يتم التعامل بها. أما المطاعم والفنادق فيتألف من الإيرادات لهذه المؤسسات من بيع إنتاجها.

أما مستلزمات الإنتاج أو المستخدم فهو يتألف مما يلي:

1. المواد الغذائية والمشروبات
2. المواد المكتبية والطبع
3. الطاقة الكهربائية
4. الوقود والزيوت
5. المواد الصحية والتنظيفية ..الخ
6. الدعاية والإعلان
7. الاستئجار
8. العمولات
9. الخدمات المحاسبية والقانونية
10. مصروفات الصيانة
11. التأمين
12. تدريب العاملين ونقلهم
13. غير ذلك

وفي هذا القطاع أنواع مختلفة من الاندثارات أهمها:

1. اندثار المكاتب والمخازن .. الخ
2. اندثار المكائن والأجهزة المستخدمة
3. اندثار أثاث المكتب ومحلات البيع[17]
4. اندثار أثاث الفنادق والمطاعم وغيرها[18]

مثال 10: البيانـات التاليـة تمثـل أهـم فقـرات النشـاط التجـاري في العـراق في السـنة المذكورة بأسعار كفة عناصر الإنتاج الجارية وبآلاف الدنانير:

الفقـرات	1970
1- المقالع	603
2- المنتجات الزراعية المحلية	38810
3- المنتجات الصناعية المحلية	28068
4- توزيع المنتجات النفطية	9110
5- تجارة الصادرات	2059
6- تجارة الاستيردات	26932
7- الفنادق والمطاعم والمقاهي	11411
8- المستخدم	28423
9- الاندثار *	1270

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، المصدر السابق، ص 78 -79 ج17 * قيمة مخمنة.

والمطلوب: تنظيم جدول يبين الإنتاج الإجمالي والناتج الإجمالي والصافي

الحل: أن الفقرات السبعة الأولى تمثل فقرات الإنتاج الإجمالي وبطـرح المسـتخدم منـه يتم الوصول إلى الناتج الإجمالي الذي يعطي الناتج الصافي بعد طرح الانـدثار كـما في الجـدول التالي:

الفقــرات	1970
المقالع	630
المنتجات الزراعية المحلية	38810
المنتجات الصناعية المحلية	28068
توزيع المنتجات النفطية	9110
تجارة الصادرات	2059
تجارة والاستيرادات	36932

الفقــرات	1970
الفنادق والمطاعم والمقاهي	11411
الإنتاج الإجمالي المستخدم	126993 28423
الناتج الإجمالي الاندثار	98570 1270
الناتج الصافي	97300

والجدير بالإشـارة أن المعلومـات لهـذا القطـاع تؤخـذ مـن حسـاب المتـاجرة وحسـاب الأرباح والخسائر بالنسبة لتجارة الجملة والمفـرد، عنـدما تتـوفر مثـل تلـك الحسـابات، ومـن حساب الإيرادات والمصروفات والأرباح والخسائر بالنسبة للمطاعم والفنـادق، عنـدما تتـوفر مثل هذه الحسابات هي الأخرى.

سابعاً: قطاع النقل والمواصلات والخزن:

يتألف الإنتاج الإجمالي لهذا القطاع من منتجات النشاطات التالية:

1. نقل (المسافرين والبضائع) بأنواعه الأربعة، البري والمائي والجوى والأنابيب، والنقل البري يتضمن أيضا النقل بالعربات والحيوانات بالإضافة إلى النقل بالسيارات والسكك الحديد.
2. خدمات البريد والبرق والهاتف...الخ.
3. خزن السلع – مثل المخازن المبردة وصوامع الحبوب (السايلوات).

إن الإنتاج الإجمالي للنقل يمكن أن يتألف مـن الإيـرادات لنقـل المسـافرين والبضـائع بالطرق المختلفة، وكذلك بالنسبة للخزن والمواصلات.

أما المستخدم فيمكن أن يتألف من العناصر التالية:

1. الزيوت والوقود بصورة خاصة البنزين وزيت الغاز والفحم .. الخ
2. الطاقة الكهربائية

3. الادوات الاحتياطية التي لا تزيد في عمر المكائن أو كفائتها
4. غير ذلك

اما الإندثار قيتألف من الانواع التالية:

1. اندثار وسائط النقل المحتلفة
2. اندثار الانابيب ومكائن محطات الضخ
3. اندثار الاجهزة والادوات
4. اندثار الأبنية والمكاتب والمخازن ومحطات القطارات
5. اندثار السكك الحديد والجسور التي تمر عليها.
6. ندثار المطارات والموانئ (الأرصفة) والأجهزة المستخدمة فيها، وكذلك الأثاث(18).

مثال 11: فيما يلي بيانات عن نشاط السكك الحديد في العراق سنة 1976.

الفقــرات	المقدار
كمية البضاعة المنقولة (الف طن)	5122
اجور النقل (الف دينار)	12484
كم/طن (الف)	2252490
عدد المسافرين (الف)	3519
ايرادات نقل المسافرين (الف دينار)	1664
كم/ شص (الف)	703764

المصدر: المجموعة الاحصائية السنوية 1976، جدول 27/19 ص 449-451.

والمطلوب تقدير الانتاج الاجـمالي والمسـتخدم والانـدثار والنـاتج الاجـمالي والصـافي في جدول واحد على افتراض مايلي:

الفقـرات	القيمة (الف دينار)
الوقود	5235
الاندثار	3537
مصروفات اخرى	1698

الحل: تؤلف فقرة أجور نقل البضائع وإيرادات نقل المسافرين الإنتاج الإجمالي، أما المستخدم والاندثار فيؤخذ من الجدول الافتراضي الثاني كالآتي:

الفقـرات	القيمة (الف دينار)
اجور نقل البضائع	12484
ايرادات نقل المسافرين	1664
الانتاج الاجمالي للسكك الحديد	14148
الوقود	5235
مصروفات اخرى	1698
المستخدم	6933
الناتج الاجمالي	7215
الاندثار	3537
الناتج الصافي	3678

ثامناً: المصارف والتأمين والعقارات والخدمات التجارية:

يتألف الإنتاج الإجمالي في هذا القطاع من نشاطات المؤسسات التالية:

1. المصارف المركزية والتجارية والمتخصصة والصرافين
2. مؤسسات التأمين واعادة التأمين .
3. مكاتب الدلالية والعقارات ودور السكن
4. مؤسسات الخدمات التجارية الأخـرى مثـل مكاتـب الاستشـارات القانونيـة والإدارية والحسابية.. الخ.

والإنتاج الإجمالي يتـألف مـن الفـرق بـين إيـرادات ومصروفـات هـذه المؤسسـات أمـا المستخدم فيتألف مما يلي:

1. القرطاسية
2. الطاقة الكهربائية
3. الوقود
4. غير ذلك

اما الاندثار فيتألف بالدرجة الاولى من:

1. اندثار الابنية والمكاتب
2. اندثار الأجهزة والأدوات المكتبية والأثاث
3. وغيرها

ونظرا للصعوبات الحسابية في استخدام طريقة القيمة المضـافة في هـذا القطـاع تتبـع طريقة الحصص الموزعة غالبا(19)

وحساب الإنتاج الإجمالي في المصارف والتأمين يكون بتحديد ما يـدعي (رسـم الخدمـة المحتسب) وهذه الفقرة تتحدد في المصارف على الوجه التالي الإنتاج الإجمالي = رسم الخدمـة المحتسب = الفوائد المقبوضة- الفوائد المدفوعة+العمولات والإيرادات الأخرى.

اما حساب الإنتاج الإجمالي (رسم الخدمـة المحتسـب) في نشـاط التـأمين عـلى الحيـاة وأنواع التأمين الأخرى فهي كما يلي:

رسم الخدمة المحتسب (في التأمين على الحيـاة)= الأقسـاط المسـتلمة مـن قبـل شركـة التأمين – (التعويضات المدفوعة من قبل الشركة + الإضـافة إلى الاحتيـاطي الحسـابي-الفوائـد على الاحتياطي الحسابي).

وفي مجال أنواع التأمين الأخرى فان رسم الخدمة المحتسب يكون كما يلي:

رسم الخدمة المحتسب (في انواع التأمين الاخرى) = الإقساط المستلمة من قبل الشركة- (التعويضات المدفوعة من قبل الشركة+الفوائد على احتياطي الأخطار غير المنتهية)[20] ويلاحظ أن الإضافة إلى الاحتياطي الحسابي لا يحسب لانه يعتبر جزءاً من الارباح.

مثال 12: فيما يلي حساب الأرباح والخسائر لمصرف الفرات التجاري للسنة المنتهية في 1981/12/31.

المصروفات	دينار	الإيرادات	دينار
الفوائد المدفوعة	300	الفوائد	500
العمولات المدفوعة	175	العمولات	275
ماء وكهرباء	25	أرباح الاستثمارات	225
صيانة وتصليح	50	-	-
رواتب وأجور	200	-	-
اندثار	60	-	-
رسوم (ضرائب غير مباشرة)	65	-	-
صافي الربح	125	-	-
المجموع	1000	المجموع	1000

والمطلوب: تنظيم جدول يبين الإنتاج الإجمالي والدخل القومي للمصرف المذكور خلال السنة 1981.

الحل: الجدول التالي يبين الإنتاج الإجمالي والدخل القومي للمصرف المذكور خلال السنة المذكورة:

الفقرة		القيمة
الفوائد المقبوضة	500	
ناقصا: الفوائد المدفوعة	300	200
العمولات المستلمة		275
أرباح الاستثمارات		225
الإنتاج الإجمالي (رسم الخدمة المحتسب)		700
العمولات المدفوعة		175
ماء وكهرباء		25
صيانة وتصليح		5
المستخدم		250
الناتج الإجمالي بسعر السوق		450
الاندثار		60
الناتج الصافي بسعر السوق		390
ناقصا: الضرائب غير المباشرة		65
الناتج الصافي بسعر كلفة عناصر الإنتاج		325

مثال13: فيما يلي حساب التأمين على الحياة وحساب الأرباح والخسائر لشركة بابل للتأمين على الحياة للسنة المذكورة.

حساب التأمين على الحياة

للسنة المنتهية في 1981/12/31

المصروفات	ألف دينار	الإيرادات	ألف دينار
تعويضات	100	الاحتياطي الحسابي في بداية المدة	900
تصفيات عقود تأمين	50	الأقساط	350
أرباح لحملة العقود	40	العمولات	75
الاحتياطي الحسابي آخر المدة	1000		
إجمالي الربح	135		
المجموع	1325	المجموع	1325

حساب الأرباح والخسائر

للسنة المنتهية في 1981/12/31

المصروفات	ألف دينار	الإيرادات	ألف دينار
رواتب	105	إجمالي الربح	135
اندثار	45	اصافي الخسارة	40
ماء وكهرباء	20	-	-
قرطاسية	5	-	-
المجموع	175	المجموع	175

والمطلوب: تنظيم جدول يبين الإنتاج الإجمالي والناتج الإجمالي والصافي لنشاط التـأمين على الحياة.

الحل: يكون الجدول بالفقرات المطلوبة على الوجه الآتي.

الفقــرات			ألف ينار
الأقساط		350	
العمولات		75	425
التعويضات		100	
تصفيات عقود التأمين		50	
أرباح لحملة عقود التأمين		40	
الاحتياطي الحسابي في آخر المدة	1000		
في أول المدة	900	100	(290)
الإنتاج الإجمالي (رسم الخدمة المحتسب)			135
قرطاسية			5
ماء وكهرباء			20
المستخدم			25
الناتج الإجمالي بسعر السوق			110
الاندثار			45
النـاتج الصـافي بسـعر السـوق(وبسـعر كلفـة عنـاصر الإنتاج)			65

مثال 14: فيما يلي حساب التأمينات العامة وحساب الأرباح والخسائر لشركة سومر للسنة المذكورة:

حساب التأمينات العامة

للسنة المنتهية في 81/12/31

المصروفات	ألف دينار	الإيرادات	ألف دينار
التعويضات	180	احتياطي عمليات	600
رسوم: ضرائب غير مباشرة	60	التأمين في بداية المدة	
عمولات	50	الأقساط	330
احتياطي عمليات التأمين في آخر		العمولات	150
المدة	660		
إجمالي الربح	130		
المجموع	1080	المجموع	1080

حساب الأرباح والخسائر

للسنة المنتهية في 981/12/31

المصروفات	ألف دينار	الإيرادات	ألف دينار
رواتب	90	إجمالي الربح	130
اندثار	30	فوائد	50
صافي الربح	60		
المجموع	180	المجموع	180

والمطلوب: تنظيم جدول يبين الإنتاج الإجمالي والدخل القومي للسنة المذكورة بطريقة القيمة المضافة.

الحل: إن الفقرات المكونة للإنتاج الإجمالي والدخل القومي كما هو في الجدول التالي:

الفقــرات	ألف دينار
الأقساط	330
العمولات	150
التعويضات	(180)
الإنتاج الإجمالي بسعر السوق	250
الاندثار	30
الناتج الصافي بسعر السوق	220
ضرائب غير مباشرة	60
الناتج الصافي بسعر كلفة عناصر الإنتاج	160

والجدير بالإشارة أن دور قطاع السكن كان يعتبر في السابق قطاعا منفصلا وقد أضيف إلى هذا القطاع في نظام الحسابات القومية سنة 1968 والإنتاج الإجـمالي لقطـاع دور السـكن يتألف من القيمة الإيجارية لجميع دور السكن المؤجرة والمشغولة من قبـل مالكيهـا، ولـذلك فإنه يتألف من جزأين:

الأول: القيمة المدفوعة فعلا عن المساكن المؤجرة.

الثاني: القيمة المحتسبة عن إيجار الدور المشغولة من قبل مالكيها.

أما الإيجارات المدفوعة من قبل القطاعات الأخرى كقطـاع الإدارة العامـة والـدفاع، أو الخدمات الحكومية... الخ فينبغي أن تستبعد لأنها حسبت كقيمة مضافة في تلك القطاعات.

أما مستلزمات الإنتاج فهي:

1. الصيانة والترميم.
2. كلفة المجارى.
3. رسوم البلدية.

أما الاندثار فيشمل الاندثار السنوي للمساكن[21].

تاسعاً: قطاع الخدمات:

يتألف قطاع الخدمات من نوعين:

أ- الخدمات الحكومية: وهي الخدمات التي تقدمها الحكومة مجانا وأحيانا بمقابل يكون أقل من سعر الكلفة مثال ذلك خدمات التعليم والصحة وغيرها، ومثلها أيضا الخدمات الخيرية التي تقدم مجانا أو بأجور زهيدة.

وقد أضيف لها نشاط الإدارة العامة والدفاع الذي كان يعتبر قطاعا منفصلا قبل عام 1968.

ب- الخدمات الأهلية: وهي الخدمات التي تقدم من قبل الأفراد أو المنشآت الخاصة بثمن، أي أنها لها سعراً سوقياً مثال ذلك:

1. خدمات التعليم والصحة وما شاكلها.
2. خدمات التسلية كالسينمات والملاهي والمسارح...الخ.
3. خدمات تنظيف وغسل وكي الملابس والحلاقة واستوديوهات التصوير..الخ.
4. خدمات تصبيح الملابس، الأحذية، السيارات الخاصة...الخ.
5. الخدمات الشخصية والبيتية.
6. خدمات أخرى.

وبسبب ما تقدم فإن احتساب الإنتاج الإجمالي في كل من الخدمات الحكومية والأهلية مختلف لعدم سعر سوقي لها في الأولى ووجود مثل هذا السعر في الثانية (علما أن الخدمات الحكومية التي لها سعر سوقي تعامل مثل الخدمات الأهلية)، ولذلك فإن احتساب الإنتاج الإجمالي للخدمات الحكومية يكون بطريقة عوامل الإنتاج والمؤلفة من الفقرات التالية:

1) الأجور والرواتب التي تدفع للموظفين والعاملين في هذا القطاع وتشمل الأجور والرواتب الإسمية ومخصصات غلاء المعيشة ومخصصات المهن

والمخصصات الأخرى كالملابس، والأغذية، وما تدفعه الحكومة عن منتسبيها في الضمان الاجتماعي وغير ذلك.

2) الكتب والقرطاسية والطعام في المؤسسات العلمية، الخ والأدوية والألبسة والأطعمة الخ في المؤسسات الصحية.

3) الإيجارات المدفوعة للأبنية المستأجرة بالإضافة إلى الإيجارات المحسوبة عن الأبنية المشغولة بواسطة هذا القطاع المملوكة للحكومة.

4) الكهرباء والوقود والمصروفات الأخرى.

5) الاندثارات.

أما مستلزمات الإنتاج لهذا القطاع فهي القرطاسية والكتب والطاقة الكهربائية والأطعمة والألبسة والوقود والزيوت وبعض الأدوات الاحتياطية للأجهزة المستخدمة.

إن الإنتاج الإجمالي في هذا القطاع لا يمكن حسابه بطريقة الناتج أو القيمة المضافة، لأن منتجات هذا القطاع لا تعرض في السوق، كما أسلفنا ولذلك فإنها ليست لها قيمة سوقية، ولهذا السبب تحسب بسعر الكلفة[22].

أما الخدمات الأهلية فإن الإنتاج الإجمالي فيها يكون بمقدار العائد من وراء تقديم تلك الخدمات.

أما مستلزمات الإنتاج في الخدمات الأهلية فتتألف غالباً من مما يلي:

1. القرطاسية ومواد المكتب.
2. المواد الصحية ومواد التنظيف وما شاكل.
3. الأدوات الاحتياطية.
4. الطاقة الكهربائية.
5. الوقود والزيوت.
6. غير ذلك[23].

وكثير من الخدمات الأهلية يمكن حسابها بطريقة الإنتاج لأن الإيرادات من وراء تقديم هذه الخدمات يؤلف مجموع الإنتاج الإجمالي.

هوامش ومراجع الفصل الثاني

1) يقوم الجهاز المركزي للاحصاء بجمع المعلومات عن كميات الناتج لبعض المحاصيل الحقلية المهمة كالحنطة والشعير والقطن والرز ..الخ . بطريقة العينة المتعددة المراحل. اما المحاصيل الأخرى فيجري الاعتماد على تقديرات وزارة الزراعة على أن تؤخذ بطريقة لأنها تخمينيه، إذ ينبغي تعديلها في بعض الأحيان كما يمكن الاستفادة من نتائج التعداد الزراعي الاخير (تعداد 1971) في بعض الاحوال للحصول على معلومات عن المساحات المزروعة .. الخ

انظر: الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية 1977 ص 43 -50.

القسم الاول: المحاصيل، المحاصيل الحقلية، الجداول 1/3-8/3 حيث تتوفر معلومات عن المساحة المزروعة ومتوسطة غلة المشارة الواحدة ومجموع الإنتاج حسب المحافظات في 1977/1976 للمحاصيل التالية:

الحنطة، الشعير، الحمص، العدس، الهرطمان، الكتان، الشلب، الماش، السمسم، القطن، الذرة الصفراء، عباد الشمس.

أما في الجدول 9/3 ص 51-54 فهناك نفس المعلومات عن نفس المحاصيل للسنوات 71-1977/76 اضافة إلى محاصيل اخرى وهي البنجر السكري ، وقصب السكر والتبغ والتبناك.

2) تشير غرفة تجارة بغداد في نشرتها الاسبوعية اسعار الجملة لكثير من المحاصيل الزراعية في اسواق بغداد والموصل والبصرة ويمكن الاستفادة من هذه الأسعار في تقويم كميات الناتج بعد تعديلها علما أن وزراه التجارة قد بدأت بتسعير اغلب المنتجات الزراعية منذ سنة 1977 (اسعار الجملة والمفرد) مما وفر معلومات دقيقة وتفصيلية في جميع ايام السنة.

وهذا يجعل بالامكان تقدير الانتاج الاجمالي لتلك المحاصيل بصورة أدق من السابق.

3) تتوفر كميات الناتج لاغلب الخضروات . انظر المصدر السابق، جدول 10/3 حيث اعطيت كميات الناتج بالإضافة إلى المساحة المزروعة وغلة الدونم لـ 21 نوعا من الخضروات الصيفية والشتوية . هذا وان الخضروات والفواكه مسعره فلا حاجة لجمع المعلومات عنها.

4) تتوفر معلومات تقديرية عن عدد النخيل المثمر والفسيل والذكر مصنفة حسب المحافظات، كما أن الإناث المثمرة مصنفة حسب نوعيتها (زهدى،ساير، حلاوى، خضراوى، خستاوى، بريم، جبجاب، أنواع أخرى) كما أعطي متوسط إنتاج النخلة الواحدة من كل نوع ومجموع الانتاج لسنة 1977. انظر المصدر السابق، جداول15/3-16/3 ص64ـ65 كما توجد معلومات عن عدد أشجار الفواكه ومتوسط إنتاجية الشجرة لسنة 1971، المصدر السابق جدول 11/3 ص66.

5) يجري الاعتماد على مصادر مختلفة للوصول إلى عدد الحيوانات في العراق كمديرية الثروة الحيوانية ومديرية البيطرة ونتائج التعداد الزراعي سنة 1971 والمسح الحيواني بالعينة سنة 1974 وسنة 1976 ومن هذا الأخير حيث تم الوصول إلى عدد الحيوانات من الابقار والجاموس والأغنام والإبل والخيول والحمير والبغال والدواجن موزعة حسب المحافظات. كما يستفاد من عد الحيوانات المذبوحة في المجازر وخارجها وبيانات التجارة الخارجية . ثم تقوم الأعداد بسعر الجملة عدا هوامش النقل والتسويق. انظر المصدر السابق، جدول 18/3 و19/3 ص 68 -69.

6) في تقديرات الدخل القومي في العراق يعتبر إنتاج اللحوم ناتجا زراعيا حيث تحسب قيمة اللحوم التي يتم الحصول عليها بالذبح ضمن الإنتاج الإجمالي

الزراعي، وهذا غير صحيح اذ أن عملية الذبح عملية صناعية أن قيمة الحيوانات وهي حية تعتبر ناتجا زراعيا.

وبعد ذبحها تعتبر ناتجا صناعيا ، وتشمل اللحوم والجلود والمصارين ..الخ.

7) أن المسوحات الحيوانية التي أجراها الجهاز المركزي للإحصاء وفرت معلومات عن عدد الدواجن في سنة 1976 من الدجاج والديك الرومي والبط والوز وأنواع أخرى.

8) أن من اهم مصادر المعلومات للقطاع الزراعي في العراق هي:

أ- نشرات الجهاز المركزي للاحصاء

1- النتائج والأرقام القياسية للمحاصيل الرئيسة في العراق للفترة 67-1970
2- الإحصاء الزراعي الحيواني للسنوات 52/ 53، 58، 1971
3- الاحصاء التجريبي لتخمين الحليب في نينوى والمحمودية
4- كلفة انتاج الحنطة في خمس محافظات في العراق لسنة 66
5- احصاءات الأسعار لعام 70-1971، جملة ومفرد
6- البذور الزيتية انتاجها واستهلاكها
7- الثروة الحيوانية ومشاريع حمايتها وتطورها
8- الطلب على السلع الزراعية وتوقعات الانتاج للسنوات 68-1974
9- واقع المزارع الحكومية في العراق
10- اقتصاديات الصوف في العراق
11- تقديرات صافي المساحة المزروعة ومتوسط الغلة ، ومجموع انتاج محاصيل الحنطة والشعير والشلب والقطن
12- المجموعات الاحصائية السنوية

ب- نشرات وزارة الزراعة:

1- دليل القطاع الزراعي 67-1969

2- تكاليف وايراد الدونم الواحد من الخضراوات الصيفية في العراق لعام 1968

3- التكاليف التسويقية للخضروات الصيفية والشتوية لعام 1969

4- المجموعة الحيوانية لعام 1965

5- التقرير السنوي لمديرية الثروة الحيوانية العامة لعام 1970

6- انتاج المحاصيل والخضر الصيفية في العراق لموسم 1971

ج- تقارير اخرى:

1- بيانات غير منشورة عن المحاصيل والخضروات لوزارة الزراعة.

2- بيانات غير منشورة عن مديرية الثروة الحيوانية وقسم البستنة في الزعفرانية ومديرية المكائن والآلات الزراعية ومصلحة المصايد والأحياء المائية ومصلحة تسويق التمور، والشركة العامة لاستيراد وتوزيع المواد الكيماوية ودائرة انحصار التبغ.

3- وزارة الصناعة، زراعة البنجر السكري للموسم 1970/69.

9) إن أهم المصادر للتعدين والمقالع هي:

1. الجهاز المركزي للإحصاء، تقارير الإحصاء الصناعي.
2. الجهاز المركزي للإحصاء، تقارير الإحصاء الإنشائي.

10) يستفاد من البيانات التي يتم الحصول عليها من التعدادات الصناعية للمشاريع الكبيرة في العراق التي ابتدأت في سنة 1960 وتعدادات المشاريع الصغيرة منذ سنة 1962 والتي يجر تكييفها لتوفير المعلومات لأغراض الحسابات القومية كما تجري الاستعانة ببيانات أخرى لإستكمال المعلومات لغرض الوصول إلى القيمة الإجمالية والصافية.

11) إن أهم مصادر المعلومات لقطاع الصناعة التحويلية في العراق هي:

1. الجهاز المركزي للإحصاء، تقارير الإحصاء الصناعي للمؤسسات الكبيرة.

2. الجهاز المركزي للإحصاء، تقارير الإحصاء الصناعي للمؤسسات الصغيرة.

3. الجهاز المركزي للإحصاء، تقارير إحصاءات التجارة الخارجية.

4. الجهاز المركزي للإحصاء، الرقم القياسي لحجم الإنتاج الصناعي.

5. وزارة المالية، التقارير السنوية.

6. وزارة النفط والمعادن، مصلحة المصافي النفطية، الميزانيات والحسابات الختامية.

12) في العراق يقتصر إنتاج هذا القطاع على فقرتين الأولى والثانية فقط أما توزيع الغاز فيحسب ضمن توزيع المنتجات النفطية، ولا يوجد توزيع إلا في قاعدة الحبانية.

13) إن أهم المصادر لقطاع الماء والكهرباء والغاز هي:

1. مصلحة الكهرباء الوطنية، الميزانية العامة والحسابات الختامية.

2. مصلحة إسالة الماء في منطقة بغداد، الميزانية العامة والحسابات الختامية.

3. شركات النفط ، التقارير والنشرات السنوية.

4. مصلحة الموانئ العراقية، الميزانيات والحسابات الختامية.

5. المصافي الحكومية – الميزانيات والحسابات الختامية.

14) يجري في العراق كل عام تعداد إنشائي من قبل الجهاز لجميع الأبنية التي يقوم بإنشائها القطاع الأهلي والرسمي (عدا وزارة الدفاع)، وفق استمارات فصلية، كما أن الأعمال الإنشائية تتم وفق إجازات بناء تذكر فيها مواصفات البناء. ومشتملاته وكلفته هذه أيضا يجري تجميعها وإعدادها إذ يمكن الاستفادة منها لأغراض حسابات الدخل القومي، كما ينبغي الاستفادة من التعدادات الصناعية.

15) في التصنيفات الدولية القديمة كان قطاع الإنشاء يعتبر فرعاً من فروع القطاع الصناعة التحويلية.

16) إن أهم المراجع للمعلومات عن قطاع البناء والتشييد هي:

أ. الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج الإحصاء الإنشائي الحكومي والأهلي.

ب. الجهاز المركزي للإحصاء، إحصاء إجازات البناء والترميم.

ج. الجهاز المركزي للإحصاء، بحث ميزانية الأسرة لسنة 1972/71، النتائج الأولية للمرحلة الأولى والثانية.

17) إن أهم المصادر لقطاع تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق في العراق هي:

1. الجهاز المركزي للإحصاء، الاستثمارات الخاصة بالشركات التجارية والتقارير السنوية الصادرة عنها.
2. الجهاز المركزي الإحصائي، تقارير الإحصاء الصناعي.
3. الجهاز المركزي للإحصاء، تقارير الإحصاء الإنشائي.

18) إن أهم مصادر المعلومات عن قطاع النقل والمواصلات والخزن في العراق هي:

1. وزارة النقل، التقارير الإدارية والميزانيات والحسابات الختامية لمصلحة السكك الحديد، وشركة النقل البحري، ومصلحة الخطوط الجوية العراقية والشركة العامة للنقل البري.
2. وزارة المواصلات، الحسابات الختامية والميزانيات لمصلحة الموانئ العراقية ومديرية الطيران المدني، ومصلحة البريد والبرق والهاتف.
3. وزارة البلديات، والداخلية، الميزانيات والحسابات الختامية للمنشأة العامة لنقل الركاب في بغداد، وفي المحافظات.
4. وزارة التجارة، الحسابات الختامية لمصلحة تنظيم تجارة الحبوب.

5. الميزانيــة والحســابات الختاميــة للشركــات والمؤسســات التجاريــة (القطــاع الاشــتراكي والخاص).

6. الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة إحصاء النقل والمواصلات- التقارير والنشرات الشهرية.

7. الجهاز المركزي للإحصاء، مسح أولي للفنادق والمطاعم.

19) إن أهم المصادر لقطاع البنوك والتأمين والعقارات في العراق هي الميزانيات والحسابات الختامية للمصارف وشركات التأمين التالية:

1. المصارف التجارية (الرافدين).
2. المصارف المتخصصة (الصناعي، الزراعي، العقاري).
3. البنك المركزي العراقي.
4. شركة التأمين الوطنية.
5. الشركة العراقية للتأمين على الحياة.
6. شركة إعادة التأمين العراقية.

الجهاز المركـزي للإحصـاء، المسـح الميـداني بالعينـة لـوكلاء الـدور والعقـارات في كافـة محافظات العراق.

20) انظر: عبد الرحيم المالكي، المصدر السابق، ص 10 – 15.

21) أما مصادر المعلومات عن ملكيـة دور السـكن فهـي المنشـورات التاليـة التـي يصـدرها الجهاز المركزي للإحصاء.

1- بحث ميزانية الأسرة، لسنة 71 – 1972.
2- نتائج حصر السكان لسنة 1970.
3- تقارير الإحصاء الإنشائي.
4- أسعار الجملة والمستهلك للفترة 39 – 1971.
5- نتائج التعداد السكاني لسنة 1977.

22) إن أهم المصادر للإدارة العامة والدفاع في العراق هي:

1. وزارة المالية، التقارير السنوية لمديرية المحاسبات العامة، والجداول الملحقة عن مصروفات وإيرادات الميزانية الإعتيادية وميزانية الخطة.
2. وزارة الداخلية، ميزانيات الإدارة المحلية.
3. وزارة البلديات، ميزانيات البلديات.
4. وزارة التخطيط، ميزانيات خطة التنمية القومية.
5. الهيئة العليا للإصلاح الزراعي – الميزانيات.
6. الميزانيات للمؤسسات الأخرى مثل:

أ. لجنة الطاقة الذرية.
ب. مصلحة المصايف والسياحة.
ج. وكالة الأنباء العراقية.
د. مصلحة المعارض والأسواق التجارية.
ه. مؤسسة الاستثمارات العمالية.
و. المؤسسة الثقافية العمالية.
ز. المديرية العامة لصندوق التقاعد.
ح. مصلحة السينما والمسرح القومي.
ط. هيئة المواصفات والمقاييس.
ي. المؤسسات والمصالح الأخرى الملحقة بالميزانية الإعتيادية غير الإنتاجية والتي تقدم خدمات فقط.

23) أما مصادر المعلومات للخدمات الحكومية الأخرى في العراق فهي:

1. وزارة المالية، الميزانية الاعتيادية وكذلك الجداول الملخصة لها، بالإضافة إلى التقارير المالية.
2. وزارة التخطيط، خطة التنمية القومية.

3. الميزانيات الاعتيادية للمؤسسات مثل:

أ. الجامعات العراقية.

ب. مجلس البحث العلمي.

ج. المجلس العلمي العراقي.

د. مؤسسة الخدمات الصحية الريفية.

24) إن أهم المصادر عن الخدمات الأهلية في العراق التي تصدر عن:

الجهاز المركزي للإحصاء:

أ- بحث ميزانية الأسرة.

ب- مسح أولي للنشاط الخدمي.

وهذا وتنشر خلاصة لأغلب النشرات الإحصائية السابقة في المجموعة الإحصائية السنوية التي يصدرها الجهاز المركزي للإحصاء كل عام.

أسئلة الفصل الثاني

1. ما هو المقصود بحساب الدخل القومي بطريقة القيمة المضافة؟ وما هي الفكرة التي تقوم عليها؟
2. أذكر الطرائق التي يتم بموجبها حساب الناتج القومي في القطاعات الإقتصادية؟
3. ما هي القطاعات الفرعية التي يتألف منها قطاع الزراعة والغابات والصيد؟ وكيف تتم تقدير الإنتاج الإجمالي والمستخدم في كل منها؟
4. ما هو قطاع التعدين والمقالع؟ أعط فكرة موجزة عن حساب الإنتاج الإجمالي والمستخدم في هذا القطاع.
5. أذكر أهم الفقرات التي يتألف منها الإنتاج الإجمالي والمستخدم في قطاع الصناعة التحويلية. هل يمكن اعتبار قطاع الكهرباء والغاز والماء جزءاً من الصناعة التحويلية. هل هناك اختلاف أساس في حساب الإنتاج الإجمالي والمستخدم لهذا القطاع وقطاع الصناعة التحويلية؟
6. ما هو القطاع الإنشائي، وما هي أقسام انتاجه الرئيسة؟ بما تتميز الأعمال الإنشائية، وهل يؤثر ذلك على حساب الدخل القومي في هذا القطاع؟ اذكر بعض فقرات المستخدم المهمة؟
7. ما الفرق بين تجارة الجملة والمفرد، ولماذا أضيفت نشاطات المطاعم والفنادق إلى هذا القطاع؟ وضح بإيجاز كيف يحسب الدخل القومي فيه؟ ما هي مصادر المعلومات المهمة لتجارة الجملة والمفرد؟ وللمطاعم والفنادق؟
8. ما هي النشاطات في قطاع النقل والمواصلات والخزن؟ وكيف يتحدد الإنتاج الإجمالي لهذه النشاطات؟ ما هي أنواع الإندثار لهذا القطاع؟
9. اذكر القطاعات الفرعية التي يتألف منها قطاع المصارف والتأمين والعقارات والخدمات التجارية، وكيف يحسب الإنتاج الإجمالي لتلك الفروع.

كيف يختلف الإنتاج الإجمالي في هذا القطاع والقطاعات السابقة، وخاصة قطاعات الزراعة والصناعة والإنشاء.

10. يتألف قطاع الخدمات من نوعين رئيسيين هما: الخدمات الحكومية والأهلية. أذكر أهم فقرات كل منهما. هل يختلف احتساب الإنتاج الإجمالي في كل من القسمين؟ لماذا؟

تمارين الفصل الثاني

تمرين (1)

فيما يلي البيانات التالية عن المحاصيل الحقلية في العراق بالأسـعار الثابتـة (1956) في السنوات المذكورة وبملايين الدنانير.

الفقــرات	1959	1960	1961
المحاصيل الصيفية	9.1	11.3	8.8
المحاصيل الشتوية	40.7	38.5	41.1
بذور المحاصيل الشتوية	6.3	6.6	7.3
بذور المحاصيل الصيفية	0.5	0.7	0.5
التلف	0.4	0.4	0.5
كلفة إدامة حيوانات الخدمة	1.5	1.6	1.9
النفط والوقود	2.8	2.9	3.2
التصليح	0.5	0.6	0.6
تكاتليف التسويق	2.7	3.0	3.6
رسوم الاستهلاك	3.9	4.2	5.3
مصروفات أخرى	0.6	0.7	0.7
اندثار	1.3	1.3	1.5

المصدر: حسيب، المصدر السابق، ج24ص 112 – 113، ج 26ص 124 – 125.

والمطلوب ما يلي:

1) تنظيم جدول مفصل بين الإنتاج الإجـمالي للمحاصـيل الحقليـة والنـاتج الإجـمالي والصـافي بسعر السوق وبسعر كلفة عناصر الإنتاج.

2) تنظيم جدول مختصر بين الإنتاج الإجمالي بسعر السوق وسعر كلفة عناصر الإنتاج وكـذلك الناتج الإجمالي والصافي.

3) قياس تغير الناتج الصافي بسعر كلفة عناصر الإنتاج معتبراً أن السنة الأولى هي السنة الأساس.

تمرين (2)

فيما يلي بيانات أخرى عن الإنتاج النباتي في السنوات المذكورة بالسعار الثابتة (1956)، أسعار السوق، وبملايين الدنانير.

الفقــرات	59	60	61
الناتج من الخضروات	6.7	12.2	18.1
بذور	0.4	0.6	0.6
سماد	0.4	0.5	0.7
مواد كيماوية	0.3	0.2	0.3
مصروفات أخرى	0.2	0.2	0.2
التلف في إنتاج الخضروات	0.6	1.1	1.6
مصاريف التسويق والخضروات	0.6	0.8	0.8
الناتج من الفواكه	2.7	2.9	6.6
المستخدم من الفواكه	0.5	0.6	0.9
الناتج من التمور	2.2	2.4	2.6
المستخدم في التمور	0.3	0.4	0.4
الناتج الضمني من الفواكه والتمور	0.4	0.5	0.7

المصدر: حسيب، المصدر السابق، جداول 29-34، ص136-150.

المطلوب ما يلي:

1. تنظيم جدول بين الإنتاج الإجمالي والناتج الإجمالي والصافي للخضروات على افتراض عدم وجود اندثار في هذا النشاط.
2. تنظيم جدول بين الإنتاج الإجمالي للخضروات والفواكه والتمور والناتج الإجمالي الصافي.

3. استفد من البيانات في التمرين السابق لتنظيم جدول تفصيلي بين الإنتاج الإجمالي النباتي بسعر السوق والناتج الإجمالي والصافي.
4. قياس تغير الناتج الصافي معتبراً أن السنة الأولى هي الأساس.
5. حساب معدل دخل الفرد من الإنتاج النباتي إذا علمت أن عدد السكان في السنوات 59 – 1961 هو 6548، 6675، 6804 ألفا على التوالي.
6. قياس تغير معدل دخل الفرد بالطريقة المباشرة، معتبراً أن السنة الأولى هي الأساس.
7. قياس معدل تغير الفرد من العلاقة بين الدخل والسكان.

تمرين (3)

البيانات التالية تمثل فقرات الإنتاج الحيواني بأسعار السوق الثابتة (أسعار 1956) في السنوات المذكورة (بالملايين).

الفقــرات	59	60	61
اللحوم والجلود الخ	15.5	16.4	16.4
فضلات الحيوانات للوقود	2.3	2.3	2.4
لحوم الدواجن والبيض	3.4	3.4	3.5
منتجات الحليب	15.1	15.8	22.3
صافي الزيادة في الموجودات	2.7	2.7	3.4
الصوف والشعر	2.7	2.7	2.8
المستخدم في الإنتاج الحيواني	4.6	4.8	5.0

المصدر: حسيب، المصدر السابق، ج41، ص 182 – 183.

والمطلوب ما يلي:

1. تنظيم جدول يبين الإنتاج الإجمالي والناتج الإجمالي والصافي بأسعار السوق الثابتة، مفترضا أن نسبة الاندثار هي 5، 6، 7 % من الناتج الإجمالي في السنوات الثلاث على التوالي.
2. قياس تغير الدخل القومي من الإنتاج الحيواني معتبراً أن السنة الأولى هي السنة الأساس، وعرض النتائج في جدول.
3. إيجاد معدل دخل الفرد من الإنتاج الحيواني مستفيداً من المعلومات عن السكان في الفقرة (5) من التمارين السابقة.
4. قياس تغير معدل دخل الفرد من الإنتاج الزراعي بالطريقة المباشرة.
5. حساب الرقم القياسي لدخل الفرد من العلاقة.

تمرين (4)

فيما يلي تقديرات إنتاج الغابات الصافي بأسعار السوق الجارية في السنوات المذكورة (بآلاف الدنانير).

الفقـرات	59	60	61
الفحم وخشب الوقود	404	407	410
خشب البناء	175	179	183
البردي	177	177	177
العفص والصمغ الخ	536	426	440

والمطلوب ما يلي:

1. إيجاد الناتج الصافي للغابات في السنوات المذكورة.
2. قياس تغير الناتج الصافي معتبرا أن السنة الأول هي الأساس. على افتراض أن الرقم القياسي لأسعار منتجات الغابات كان 102، 99، 107 في السنوات الثلاث على التوالي.

تمرين (5)

فيما يلي بيانات عن الإنتاج الإجمالي والمستخدم بضمنه الإندثار لصيد الأسماك بأسعار السوق الثابتة (1956) في السنوات المذكورة (بالآلاف).

السنوات	الإجمالي	المستخدم
1959	1653	264
1960	1694	270
1961	1736	276

والمطلوب ما يلي:

استخراج الناتج الصافي لصيد الأسماك في السنوات المذكورة وقياس تغيره باعتبار أن سنة 1960 هي السنة الأساس.

تمرين (6)

من البيانات في التمارين الأربعة السابقة أوجد ما يلي:

1. تنظيم جدول موحد بالقيمة المضافة الصافية يضم فقرات الناتج النباتي والحيواني والغابات وصيد الأسماك للوصول إلى الناتج الصافي للقطاع الزراعي الذي يضم النشاطات المذكورة مفترضاً أنه لم يحصل أي تغير في أسعار ناتج نشاط الغابات في السنوات التالية منذ سنة 1956.
2. قياس تغير الناتج في الفقرة السابقة معتبراً أن السنة الأولى هي السنة الأساس.
3. حساب معدل دخل الفرد مستفيدا من عدد السكان في التمرين (2).
4. إيجاد الرقم القياسي لمعدل دخل الفرد بالطريقة المباشرة.
5. قياس تغير معدل دخل الفرد في هذا القطاع باستخدام طريقة العلاقة بين الدخل والسكان.

تمرين (7)

فيما يلي بيانات عن الناتج الإجمالي في قطاع التعدين والمقالع بأسعار السوق الجارية في العراق في السنوات المذكورة وبالآلاف الدنانير.

الفقـرات	57	58	59
استخراج النفط الخام	113101	175432	189993
اندثار استخراج النفط	9516	9328	8821
استخراج الطين	110	107	144
قلع الأحجار	212	205	276
الملح	48	31	25
استخراج الرمل والحصى	1365	1503	1368
اندثار الأنواع الأخرى من التعدين	87	92	91

المصدر: حسيب، مصدر سابق، جدول 49 ص 210 – 211، ج50، ص 216 – 217.

والمطلوب ما يلي:

1. تنظيم جدول بين الناتج الإجمالي والصافي بسعر سوق للسنوات المذكورة.
2. قياس تغير قيمة الناتج الإجمالي والصافي.
3. استخراج معدل حصة الفرد من القيمة المضافة في هذا القطاع مستخدما المعلومات التالية عن عدد السكان للسنوات 57 – 1959 والبالغة 6301، 6423، 6548 ألفا على التوالي.

تمرين (8)

فيما يلي بيانات عن الناتج الإجمالي بسعر السوق (الصناعة التحويلية) والمستخدم والضرائب غير المباشرة والإعانات في السنوات المذكورة (بملايين الدنانير).

الفقــرات	1966	1967
الضرائب غير المباشرة	18	24
الناتج الإجمالي بسعر السوق	92	106
الإعانات	1	2
المستخدم	136	160

والمطلوب: تنظيم الجداول التالية التي تبين:

1. الإنتاج الإجمالي والصافي بسعر السوق على افتراض أن الانـدثار يؤلـف 10% مـن قيمـة الناتج الإجمالي بسعر كلفة عناصر الإنتاج.
2. الإنتاج الإجمالي والناتج الإجمالي والصافي بسعر كلفة عناصر الإنتاج.
3. قياس تغير قيمة الإنتاج الإجمالي والناتج الإجمالي والصافي بسعر السوق.
4. تغير قيمة الإنتاج الإجمالي والناتج الإجمالي والصافي بسعر كلفة عناصر الإنتاج.

تمرين (9)

فيما يلي بيانات عن الإنتاج الإجمالي والقيمة المضافة بضمنها الاندثار والقيمة المضـافة بـدون الانـدثار بأسـعار السـوق الثابتـة (أسـعار سـنة 1956) في السـنوات المـذكورة بـالآلاف الدنانير.

الفقــرات	1953	1956	1960
الإنتاج الإجمالي	1918	3405	6179
القيمة المضافة بضمنها الاندثار	1325	2530	4122
القيمة المضافة بدون الاندثار	1058	2072	3460

المصدر: حسيب، المصدر السابق، ص 294 – 295، جدول 73.

والمطلوب:

تنظيم جدول يبـين الإنتـاج الإجـمالي والمسـتخدم والنـاتج الإجـمالي والانـدثار والنـاتج الصافي.

تمرين (10)

فيما يلي بيانات عن القطاع الإنشائي في العراق بأسعار السوق الثابتة (أسعار 1956) وبالآلاف الدنانير.

الفقــرات	1953	1956	1960
مجمل الإنتاج	38343	69122	79009
القيمة المضافة الصافية من الاندثار	13429	24025	27071
الاندثار	1786	3984	4896

المصدر: حسيب، المصدر السابق، ص 286 – 288، جداول 70 و 71.

والمطلوب:

1. تنظيم جدول يبين الإنتاج الإجمالي والمستخدم والناتج الإجمالي والاندثار والناتج الصافي.
2. قياس تغير الإنتاج الإجمالي والناتج الإجمالي والصافي معتبراً أن سنة 1953 هي السنة الأساس.
3. كتابة صيغ الأرقام القياسية للناتج الصافي المحسوبة في الفقرة السابقة في السنوات الثلاث.

تمرين (11)

من التعدادات الإنشائية تتوفر المعلومات التالية عن القطاع الإنشائي الأهلي في العراق سنة 1975 (ألف دينار).

الفقــرة	القيمة
قيمة المواد الإنشائية	46088
مصاريف نقل المستلزمات	705
مصاريف أخرى	1562
الأجور المدفوعة	16064
الكلفة الكلية	64419

المصدر: المجموعة الإحصائية السنوية 1976، جدول 14/20، ص 491.

والمطلوب: تقدير الإنتاج الإجمالي والمستخدم والاندثار والناتج الإجمالي والصافي مفترضاً:

1. إن قيمة الإنتاج أكثر من الكلفة الكلية بنسبة 15%.
2. إن الاندثار يؤلف 6% من الناتج الإجمالي.
3. إن 2% من الأجور تؤلف قيمة بعض المستلزمات التي يقدمها المقاولون مثل الوقود والزيوت وغيرها.

تمرين (12)

فيما يلي خلاصة نتائج الإحصاء الصناعي للمنشآت الصناعية الكبيرة في سنة 1975 (مليون دينار).

الفقرات	اشتراكي	خاص	المجموع
عدد المنشآت	204	1145	1349
المشتغلون (ألف)	93.6	41.0	134.6
الأجور	53	18	71
قيمة الإنتاج	316	121	437
قيمة مستلزمات الإنتاج	230	87	317
قيمة المبيعات	306	121	427

المصدر: المجموعة الإحصائية السنوية 1976، جدول 4/ 1، ص 124.

والمطلوب:

تنظيم جدول يبين الإنتاج الإجمالي والمستخدم والناتج الإجمالي والصافي، على أن يخمن الاندثار بنسبة 9% من الناتج الإجمالي.

تمرين (13)

البيانات التالية عن نشاط السكك الحديد في العراق سنة 1975 (بالآلاف).

الفقـرات	المقدار
كمية البضاعة المنقولة (طن)	4382
كلفة نقل البضائع (دينار)	11540
كم / طن	1924518
عدد المسافرين (شخص)	3086
كم / شخص	934920
إيرادات نقل المسافرين (دينارا)	1448

المصدر: المجموعة الإحصائية السنوية 1976، جدول 27/19، ص 449 – 451.

المطلوب: تنظيم جدول بالإنتاج الإجمالي والناتج الإجمالي والصافي مفترضاً أن قيمة الوقود المستهلك والمصروفات الأخرى والاندثار هي بنسبة 41%، 13%، 28% من الإنتاج الإجمالي على التوالي.

تمرين (14)

فيما يلي حساب الأرباح والخسائر لمصرف دجلة التجاري للسنة المنتهية في 1980/12/31.

المصروفات	ألف دينار	الإيرادات	ألف دينار
الفوائد المدفوعة	60	الفوائد	100
العمولات المدفوعة	35	العمولات	55
ماء وكهرباء	5	أرباح الاستثمارات	45
صيانة وتصليح	10		
رواتب وأجور	40		
اندثار	12		
رسوم	13		
صافي الربح	25		
المجموع	200	المجموع	200

والمطلوب: تنظيم جـدولي يبـين فقـرات الإنتـاج الإجـمالي والـدخل القـومي للـمصرف المذكور خلال سنة 1980، بطريقة القيمة المضافة.

تمرين (15)

فيما يلي حساب التأمينات العامة لشركة أكد للتأمين للسنة المنتهية في 1980/12/31.

المصروفات	ألف دينار	الإيرادات	ألف دينار
التعويضات	36	احتياطي عمليات التأمين	120
رسوم	12	الأقساط	75
عمولات	10	العمولات	25
احتياطي عمليات التـأمين في 31/ 12	132		
إجمالي الربح	30		
المجموع	220	المجموع	220

وحساب الأرباح والخسائر لنفس الفترة للشركة المذكورة.

المصروفات	ألف دينار	الإيرادات	ألف دينار
رواتب	18	إجمالي الربح	30
اندثار	10	فوائد	10
صافي الربح	12		
المجموع	40	المجموع	40

والمطلوب: تنظيم جدول يبين الإنتاج الإجمالي والدخل القومي بطريقة القيمة المضافة للشركة المذكورة في سنة 1980.

تمرين (16)

فيما يلي حساب التأمين على الحياة لشركة نينوى للتأمين على الحياة للسنة المنتهية في 1980/12/31

المصروفات	ألف دينار	الإيرادات	ألف دينار
تعويضات	20	الاحتياطي الحسابي في 1/1	180
تصفيات عقود التأمين	12	الأقساط	70
أرباح لحملة العقود	8	العمولات	15
الاحتياطي الحسابي في 12/31	200		
إجمالي الربح	25		
المجموع	265	المجموع	265

وحساب الأرباح والخسائر للشركة المذكورة لنفس السنة.

المصروفات	ألف دينار	الإيرادات	ألف دينار
رواتب	11	إجمالي الربح	25
اندثار	5		
قرطاسية	2		
ماء وكهرباء	3		
صافي الربح	4		
المجموع	25	المجموع	25

والمطلوب: تنظيم جدول يبين الإنتاج الإجمالي والدخل القومي بطريقة القيمة المضافة للشركة المذكورة في سنة 1980.

تمرين (17)

فيما يلي الحسابات الختامية للشركة العربية الصناعية للسنة المنتهية في 1981/12/31.

1. حساب الصنع:

المصروفات	ألف دينار	الدائن	ألف دينار
بضاعة تحت الإنتاج في اول المدة	240	كلفة الصنع	3900
مواد أولية في أول المدة 200		مـواد أوليـة في آخـر	40
مواد أولية مشتراه 1800	2000	المدة	
ماء وكهرباء	380	بضاعة تحت الصـنع	150
زيوت ووقود للمكائن	90	في آخر المدة	
رواتب وأجور صناعية	1200		
مدفوعات للضمان عن العمال	60		
خدمات طبية	300		
اندثار موجودات المصنع			
المجموع	4090	المجموع	4090

2. حساب المتاجرة:

المصروفات	ألف دينار	الإيرادات	ألف دينار
البضاعة في أول المدة	950	المبيعات	4050
كلفة الصنع	3900	البضاعة في آخر المدة	1600
إجمالي الربح	800		
المجموع	5650	المجموع	5650

3. حساب الأرباح والخسائر:

المصروفات	ألف دينار	دائن	ألف دينار
رواتب وأجور إدارية	150	إجمالي الربح	800
إيجار	100	فوائد من الودائع الثابتة	62
فوائد للمصارف	15	أرباح من بيع الموجودات	50
خصم مسموح به	10	خصم مكتسب	14
نشر وإعلان	22	إيراد عقار	144
أجور تدقيق	42		
ماء وكهرباء للإدارة	16		
كلفة نقل الموظفين	35		
اندثار الأثاث	70		
صافي الربح	610		
المجموع	1070	المجموع	1070

4. حساب التخصيص:

المصروفات	ألف دينار	دائن	ألف دينار
احتياطي عام	200	صافي الربح	610
أرباح توزع على المساهمين	250		
حصة العمال	100		
ضريبة الدخل	60		
المجموع	610	المجموع	610

والمطلوب: تكوين جدول من الفقرات ذات العلاقة في الحسابات أعلاه لتقدير الإنتاج الإجمالي والمستخدم والناتج الإجمالي والصافي بطريقة القيمة المضافة للشركة المذكورة.

الفصل الثالث

تقدير الدخل القومي

بطريقة الحصص الموزعة

الفصل الثالث

تقدير الدخل القومي بطريقة الحصص الموزعة

تقدير الدخل القومي بطريقة الدخل أو الحصص الموزعة أو عوائد عوامل الإنتاج هي الطريقة الثانية لحساب الدخل القومي، فالدخل القومي - كما ذكرنا سابقاً - أما أن يحسب بعد إنتاجه وهو ناتج، أو عند استلامه كدخول، أو عندما ينفق لشراء السلع والخدمات الإنتاجية وهو ناتج، أو عند استلامه كدخول، أو عندما ينفق لشراء السلع والخدمات الإنتاجية والاستهلاكية كنفقات.

وهذا الفصل مخصص لبحث الطريقة الثانية وهي طريقة الدخل أو الحصص الموزعة فالناتج يعد إنتاجه يوزع إلى العناصر التالية:

1. الأجور والرواتب وما شاكلها.
2. الربح والإيجارات وما شاكلها.
3. الفوائد.
4. الأرباح.
5. الضرائب غير مباشرة.

إن العنصر الأول هو دخل العمل، بينما العناصر الثلاثة هي دخل الملكية، أما العنصر الخامس فهو دخل الحكومة مباشرة من الإنتاج. كما أن للحكومة دخل هو الضرائب المباشرة التي تؤخذ من العناصر الأربعة السابقة.

والدخل القومي بطريقة الحصص الموزعة يمكن أن يحسب بإحدى طريقتين:

1. الدخول المدفوعة Income Paid out : وهي جميع الدخول العينية والنقدية المدفوعة إلى العمل والملكية من قبل الوحدات والمشروعات والحكومة وغيرها.

وبموجب هذه الطريقة تؤخذ المعلومات من الحسابات والتقارير المالية للشركات والهيئات والمؤسسات التي تستخدم رأس المال وقوة العمل، وتؤدي إلى

الوصول إلى دخول عناصر الإنتاج فعلا، حسب أشكالها المختلفة: الأجور والريع والفوائد والأرباح، ولهذا فهي تعتبر الطريقة الفضلى من هذه الناحية.

2. الدخول المستلمة Income received: وهي أنواع الدخول النقدية والعينية المستلمة من قبل الأفراد والمشروعات عن تقدم العمل أو عناصر الإنتاج الأخرى، وبموجب هذه الطريقة تؤخذ المعلومات عن تقديرات الدخول الفردية وسجلات ضريبة الدخل حيث يتم الوصول إلى الدخول الخاضعة للضريبة، وغير الخاضعة لها أو المتهربة منها، على أن يضاف لها بعد ذلك صافي الدخل من بقية أنحاء العالم.

والطريقتان ينبغي أن يؤديا إلى نتائج واحدة، لكن ذلك لا يحصل غالبا لاختلاف المصادر التي تؤخذ منها المعلومات في كل طريقة.

وعلى أية حال فإن اغلب الدول تستعمل الطريقتين في أن واحد حسب توفر مصادر المعلومات.

والجدير بالذكر أن دخول عوامل الإنتاج تحسب في القطاعات الاقتصادية المختلفة التي أتينا على طرائق حساب الناتج (القيمة المضافة) فيها، وقد راينا أن بعض تلك القطاعات لا يمكن حساب الناتج فيها إلا بطريقة الدخول لعدم وجود قيمة سوقية لمنتجاتها مثل قطاع الخدمات الحكومية وخاصة الإدارة العامة والدفاع حيث أن حساب الناتج فيها بطريقة القيمة المضافة يكتنفه صعوبات ومشاكل كثيرة كما هو الحال في قطاع البنوك والتأمين والعقارات. ومشاكل كثيرة كما هو الحال في قطاع البنوك والتأمين والعقارات. ونتناول فيما يلي بالشرح الموجز وعوائد عوامل الإنتاج المشار إليها:

أولاً: الأجور Wages

الأجور هي المكافئات التي يحصل عليها العمال من رب العمل لقاء مساهمتهم في الإنتاج. ولكن الأجور قد تأخذ أشكالاً مختلفة هي:

1. الأجـور النقديـة وتشـمل الأجـور والرواتـب والمخصصـات للأشـخاص المقيمـين في البلـد normal resident الـذين يسـاهمون في النشـاطات الاقتصـادية المختلفـة (بضـمنهم القوات المسلحة) ومجموع المقيمين يشمل أيضا الدبلوماسـيين والعـمال الـذين يعملـون خارج القطر بصـورة مؤقتـة وكـذلك العـاملين عـلى البـواخر والطـائرات ووسـائط النقـل الأخرى.

والأجور تحسب قبل دفـع الضرائـب أو اسـتقطاعات التقاعـد أو الضـمان الاجتماعـي. والأجور النقدية تشمل بـالطبع مخصصـات غـلاء المعيشـة ومخصصـات الزوجيـة و الأطفـال، والأعمال الإضافية وتعويض الإجازات المتراكمة.

2. الأجـور العينيـة: يتلقـى العـاملون بالإضـافة إلى أجـورهم النقديـة أجـورا عينيـة كأغذيـة وملابس (غير بدلة العمل) خاصة عمال الفنادق والمطاعم والأفران وغيرهم.

3. قد يتلقى العاملون أيضا جوائز ومكافئـات ومـنح نقديـة وعينيـة عـلى زيـادة الإنتـاج أو الاقتصاد في النفقات، كما أن عمال وموظفي بعض المؤسسـات يتلقـون تسـهيلات معينـة (الحصول على منتجات المشروع بأجور مخفضة أو بدون مقابـل مثـل شركـات الخطـوط الجوية التي تبيع منتسبيها بطاقات سفر سنوية بأجور رمزية) إن هذه كلها تعتـبر أيضـا من فقرات الأجور.

4. بعض المشاريع تقدم لمنتسبيها خدمات ثقافيـة وصـحية وترفيهيـة وخـدمات نقـل بـدون مقابل أو بأجور مخفضة، وخدمات سكن.

5. الرواتب والمخصصات المدفوعة للقوات المسلحة بغض النظر عن مدة الخدمة ونوعها. إن هذه المدفوعات تعتبر من ضـمن الأجـور، مضـافا إليهـا كلفـة الغـذاء والملابـس (البدلـة العسكرية). لكن لا يحتسب من ضمن الأجور المكافئات التي تقدم في نهايـة الخدمـة أو مكافئات الحرب.

6. مدفوعات رب العمل في صناديق الضمان الاجتماعي والتقاعد التي يدفعها عن عماله.

7. دخول الحرفيين والصناع الذين يعملون لحسابهم الخاص وأصحاب المهن كالأطباء والمحامين.. الخ وكذلك أصحاب المزارع الصغيرة الذي يعتمدون على جهودهم الخاصة.

إن دخول هؤلاء وإن كانت تعتبر (دخولا مختلطة Mixed income) لأنها تمثل دخل رأس المال بالإضافة إلى العمل، إلا أنها أقرب إلى الأجور وهي أن اشتملت على شيء من الربح إلا أنه بالدرجة الأولى تابع للجهد الشخصي لصاحب المهنة أو المزرعة.

ولا يعتبر من ضمن الأجور الفقرات التالية:

1. المدفوعات للعاملين من نفقات سبق أن تم دفعها من قبلهم كنفقات السفر.
2. المدفوعات للعمال عن كلفة الأدوات التي يستعملونها في الإنتاج وبدلة العمل والتي يشترونها من دخولهم.
3. إعانات البطالة والمرض وإصابات العمل وكذلك المخصصات التقاعدية ومخصصات إنهاء الخدمة لأنها تعتبر من المبالغ المحولة.

والمثال التالي يوضح ما سبق:

مثال1: البيانات التالية مستقاه من حسابات إحدى شركات صناعة النسيج في نهاية عام 1980 (البيانات الموضوعة).

والمطلوب: تنظيم جدول يبين الفقرات المكونة للأجور المدفوعة من قبل الشركة خلال العام المذكور.

الفقـرات	القيمة بالدينار
1. الرواتب والأجور	14456
2. مخصصات السفر لمندوب الشركة المتجول	178
3. أقمشة وزعت على العمال بدون مقابل	720
4. كلفة مساهمة الشركة في مطعم العمال	890
5. جوائز ومكافئات تقديرية للعمال المبدعين	513

القيمة بالدينار	الفقــرات
2800	6. كلفة المركز الصحي في الشركة لخدمة منتسبيها
220	7. مدفوعات الشركة لصندوق الضمان الاجتماعـي (نصـفها عـلى العمال)
120	8. ما يدفعه العمال للصندوق المذكور من أجورهم
450	9. أصيب أحد العمال فدفعت الشركة تعويضا له
196	10. قيمة بدلات العمال الجديدة لهذا العام
985	11. كلفة النادي الثقافي والترفيهي للعمال
120	12. تملك الشركة 6 شقق مؤجرة للعمال بإيجار رمزي شهرياً
65	13. علما أن الإيجار الحقيقي لكل شقة في الشهر
71	14. تسهيلات النقل المقدمة للعمال شهرياً

الحل: إن فقرات الأجور بأشكالها المختلفة كما يوضحها الجدول التالي:

القيمة بالدينار	الفقــرات
14456	1. الرواتب والأجور النقدية
720	3. أقمشة وزعت على العمال بدون مقابل
890	4. مساهمة الشركة في مطعم العمال
513	5. جوائز ومكافئات تقديرية للعمال المبدعين
2800	6. كلفة المركز الصحي في الشركة لخدمة منتسبيها
110	7. مدفوعات الشركة عن عمالها (220 × 0.5)
985	11. كلفة النادي الثقافي والترفيهي للعمال
540	12-13 ما تقدمه الشركة للسكن هو (65-20)×12
852	14- تسهيلات النقل 71×12
21866	مجموع الأجور المدفوعة

ثانياً: الريع Rent

وهو دخل الأرض والأبنية..الخ ويشمل:

1. إيجار الأرض.
2. إيجار الأبنية والمكاتب ودور السكن.
3. إيجار الأجهزة والمعدات والمكائن..الخ.
4. ريع براءة الاختراع.
5. حقوق الطبع والتأليف.
6. حقوق الموارد الطبيعية.

والريع يشمل الدخول الفعلية للمالكين الذين يؤجرون ممتلكاتهم وكذلك الإيجارات المحتسبة Imputed rent من استخدامهم لتلك الممتلكات.

والريع يحتسب صافيا بعد استبعاد كلفة التشغيل التي تشتمل على:

1. أقساط التأمين.
2. نفقات الصيانة والإدامة.
3. ضريبة العقار.
4. عمولة السماسرة.
5. فوائد الديون المترتبة على العقار.
6. أجور الماء والكهرباء وما شاكل.
7. احتياطي الاندثار.

وبالنسبة للمنشآت التي تستأجر وتؤجر الأراضي والممتلكات فينبغي أن يستخرج الفرق بين الإيجارات المدفوعة عن الأراضي المستأجرة والإيجارات المقبوضة عن الأراضي المؤجرة.

والمثال التالي يوضح ما سبق:

مثـال2: مـن حسـابات المشروع الصـناعي السـابق اسـتقيت الفقـرات الأخـرى التاليـة للسنة المذكورة.

الفقـــــرات	القيمة بالدينار
16. دفع إيجار مكاتب الشركة	7000
17. الإيجار المقدر عن بناء معمل الشركة ومكائنه	180000
18. ريع براءة اختراع لإحدى الشركات الأجنبية	3000
19. أجور الماء والكهرباء	1650
20. الأقساط المدفوعة لشركة التأمين عن معمل الشركة ومكاتبها	12000
21. الفوائد المدفوعة للمصرف العقاري	2980
22. كلفة الصيانة والادامة لممتلكات الشركة	1760
23. دفعت عمولة لاستئجار احد مكاتب الشركة	210
24. قدر الاندثار بنسبة 10% من ايجار المعمـل و20% مـن ايجـار العمارة السكنية	
25. تم بناء مخازن في المعمل بكلفة	250000

والمطلوب: تقدير صافي الريع المدفوع من قبل الشركة خلال السنة المذكورة.

الحل: إن الفقرات المكونة لصافي الريع المدفوع من قبل الشركة خلال السنة المـذكورة كما في الجدول التالي:

الفقــرات	القيمة بالدينار
14. الإيجار الحقيقي المحتسب للشقق السكنية 12x6x65 16. إيجار عن مكاتب الشركة 17. إيجار مقدر عن معمل الشركة ومكائنه 18. ريع براءة الاختراع	4680 7000 180000 3000
مجموع الريع المدفوع	194680
ناقصا: كلفة التشغيل وتشمل: 19. أجور الماء والكهرباء	 1650

الفقــرات	القيمة بالدينار
20. أقساط التأمين	12000
21. فوائد المصرف العقاري	2980
22. كلفة الصيانة	1760
23. عمولة استئجار مكتب الشركة	210
24. تخصيصات الاندثار: المعمل 18000	
الشقق السكنية 936	18936
مجموع كلفة التشغيل	37536
الريع لصافي المحلي	157144
18. الريع المحول إلى الخارج	3000
مجموع الريع الصافي	154144

ثالثاً: الفائدة: interest

الفوائد هي المبالغ الفعلية actual التي يتلقاها الرأسمالي مقابل إقراض أمواله للآخرين وسعر الفائدة هي النسبة المئوية المدفوعة على مبلغ القرض.

والفوائد تأخذ الأشكال التالية:

1- الفوائد المدفوعة إلى المصارف والمؤسسات المالية مقابل الاقتراض منها[2].
2- فوائد السندات المالية: وهي السندات التي تصدرها الشركات وتبيعها للجمهور أو المصارف وتدفع عليها مبالغ سنوية بنسبة معينة ، كما قد تدفع إضافة إلى ذلك جوائز نقدية بالقرعة لتشجيع تصريف السندات.
3- الفوائد المدفوعة على المسندات التي تصدرها الحكومة إلى الجمهور.
4- الفوائد المحتسبة على وثائق التامين أو على المبالغ التأمينية لدى شركات التامين.
5- الفوائد المدفوعة على الودائع المصرفية الجارية والثابتة وحسابات التوفير ومثلها الفوائد المدفوعة من قبل صناديق التوفير للمودعين.

عند حساب الفوائد غالبا ما يحصل ازدواج في الحساب بسبب أن بعض الأفراد والمؤسسات الذين يكونون مقترضين ويدفعون الفوائد غالبا ما يكونون مقرضين ويتلقون الفوائد من الآخرين، وهذا يتطلب ان نستخرج الفوائد الصافية أي الفوائد المقبوضة - الفوائد المدفوعة، ولكن هذا غير ممكن من الناحية العملية ويبدو أن الازدواج في الحساب أمر لا مفر منه على الأقل في قسم من نشاطات الأفراد والمؤسسات.

مثال 3: فيما يلي فقرات أخرى مستقاة من حسابات المشروع الصناعي السابق الخاصة بعام (1980) بالدينار.

الفقـرات	القيمة
26. الفوائد المدفوعة بنسبة 4% من قرض المصرف الصناعي.	125000
27. أصدرت الشكة سندات مالية للجمهور بفائدة 5% على مبلغ القرض البالغ.	200000
28. جوائز تشجيعية على القرض السابق بلغت هذه النسبة.	1500
29. تلقت الشركة فوائد على مبالغها المودعة لدى مصرف الرافدين	415
30. ومن ذمم أخرى	130
31. فوائد دفعت إلى مصرف الرافدين عن قروضه للشركة	805
32. فوائد دفعتها الشركة على ديونها لمجهزي موادها الخام	1010

والمطلوب: تقدير الفوائد الصافية المدفوعة من قبل الشركة خلال العام المذكور مع الأخذ بنظر الاعتبار الفقرات السابقة ذات العلاقة.

الحل: إن الفقرات المكونة للفوائد الصافية التي دفعت من قبل الشركة خلال العام المذكور يوضحها الجدول التالي:

الفقــرات			القيمة
21. فوائد المصرف العقاري			2980
26. فوائد المصرف الصناعي $125000 \times \frac{4}{100}$			5000
27. فوائد السندات المالية $200000 \times \frac{5}{100}$			10000
28. جوائز تشجيعية على القرض			
31. فوائد دفعت إلى مصرف الرافدين		805	1500
29. فوائد على ودائع الشركة لدى المصرف المذكور	415		
30. فوائد من ذمم الآخرين	<u>130</u>	<u>545</u>	
32. فوائد على ديونها للآخرين			260
			1010
مجموع الفوائد المدفوعة			20750

رابعاً: الأرباح Profit

الأرباح هي المبالغ التي يحصل عليها المنظم مقابل مساهمته في العملية الانتاجية وتحمله مخاطر الإنتاج. يحسب صافي الربح (أو صافي الخسارة)، وهو صافي الربح المعد للتوزيع، أي قبل توزيعه، أي أنه يتضمن كافة الاحتياطيات التي قد تستقطع منه لتغطية تقلبات الأسعار والديون المعدومة وهي الديون التي يشك في تحصيلها وكذلك التحويلات الجارية (المبالغ المحولة) وهي المصروفات والإيرادات التي ليست لها علاقة بالعملية الإنتاجية للوحدة الاقتصادية (مثل التبرعات والغرامات، الديون المعدومة...الخ) والأرباح تأخذ أشكالاً مختلفة:

1. الأرباح التي تحققها المشروعات الفردية الكبيرة وشركات الأشخاص والشركات ذات المسؤولية المحدودة.
2. أرباح الأسهم التي يحصل عليها حملة السهم في الشركات المساهمة والجمعيات التعاونية، والشركات المختلطة والعامة.
3. الأرباح غير موزعة لدى الشركات (الخاصة والعامة والمختلطة) والتي تستبقي لكي تستخدم في توسيع الإنتاج...الخ.

4.احتياطي الديون المعدومة والتي تستقطع من الأرباح لمقابلة الديون التي قد لا يمكن الحصول عليها، وهذا الاحتياطي إذا استخدم للتعويض عن الديون التي لم يتم الحصول عليها لا يعتبر جزءا من الأرباح أما إذا لم يستخدم فيظل جزءاً من أرباح الشركة.

5.التحويلات من الشركات إلى الأفراد والمؤسسات كمنح وإعانات للأبحاث والمؤسسات الخيرية والهدايا وغير ذلك، والتي تستقطع من الأرباح عادة.

6.الضرائب المباشرة التي تفرض على أرباح ورأسمال الشركات، والمشكلة هنا أن وقت دفع الضريبة هو ليس وقت نشوئها أو تحققها كجزء من الأرباح، والدقة تقتضي أن يحسب ذلك الجزء من الضريبة المدفوع عن الأرباح المتحققة في السنة التي لم يتم تقدير الدخل القومي لها.

وعند حساب الأرباح ينبغي أن يؤخذ بنظر الاعتبار ما يلي:

1. حساب الاحتياطي لنضوب الموارد الطبيعية كمناجم الفحم والكبريت والحديد..الخ أو حقول النفط والذي يجب أن يضاف إلى حساب الأرباح، لأن نضوب الموارد الطبيعية لا يعتبر استهلاكا لرأس المال (اندثارا)ينبغي استبعاده وهذه المسألة تحتاج إلى إعادة نظر أو معاملة خاصة على الأقل.

2. الاندثار والمخزون السلعي قد تحسب على أسس تجارية لا تلاءم الحسابات القومية، لذلك قد يلزم إعادة تقويمها، وهذا يؤدي إلى زيادة أو نقصان الأرباح.

ولكن من الناحية الأخرى ينبغي أن تستبعد من الأرباح الفقرات التالية:

1. الأرباح والخسائر الرأسمالية الوهمية Capital gains & losses: وهي الأرباح التي تنشأ من إعادة تقويم الأصول الثابتة بأسعار أعلى من قيمتها.

إن الفرق الناشئ من إعادة التسعير ينبغي أن يستبعد من حساب الأرباح لأنه لم ينشأ من مساهمة فعلية في الإنتاج.

2. الأرباح المستحقة للأجانب والتي تحول إلى الخارج.

والمثال التالي يوضح ما سبق:

مثال4: فيما يلي فقرات أخرى من حسابات شركة النسيج الصناعية لسنة 1980 بالدينار.

الفقـرات	القيمة
33. مجموع الأرباح التي وزعتها الشركة لحملة الأسهم	40000
34. أرباح غير موزعة	15000
35. احتياطي للديون المعدومة	7000
36. استخدم منه للتعويض عن الديون غير المستحصلة	4500
37. تبرعت الشركة من أرباحها للعمل الفدائي	500
38. دفعت الحكومة ضرائب مباشرة عن أرباحها هذا العام	6700
39. حققت الشركة ربحا من إعادة تقويم أصولها الثابتة	11000
40. من الأرباح الموزعة كانت حصة أحد الممولين الكويتيين	13000
41. بعد توزيع الأرباح تلقت الشركة أرباحا صافية من فرعها بالأردن	6000

والمطلوب: تحديد مجموع الأرباح التي حققتها الشركة خلال السنة.

الحل: إن الأرباح التي تم تحقيقها كما تظهرها الفقرات التالية:

الفقـرات		القيمة
33. مجموع الأرباح الموزعة		000000
34. أرباح غير موزعة		15000
35. احتياطي للديون المعدومة	7000	
36. استخدم منها	4500	2500
37. تبرعات الشركة من الأرباح للعمل الفدائي		500
38. ضرائب مباشرة للحكومة عن الأرباح		6700
مجموع الأرباح المتحققة في القطر العراقي		64700
40. الأرباح المحولة إلى الكويت	(13000)	
41. الأرباح المحولة من الأردن	6000	(7000)
مجموع الأرباح الصافية		57700

خامساً: الضرائب غير المباشرة

الضرائب غير المباشرة هي حصة الإدارة المحلية والمركزية أو كليهما في الدخل القومي وهي تأخذ أشكالاً مختلفة منها:

1- الضرائب الكمركية على الصادرات.

2- المكوس أو ضرائب البيع.

3- الأسعار الاحتكارية التي تفرضها الحكومة على بعض منتجاتها والتي تكون أعلى بكثير من أسعار كلفتها مثل احتكار تجارة التبوغ أو التجارة الخارجية عموما حيث تفرض أسعارا على بعض السلع يزيد كثيرا عن سعر الكلفة، أما إذا كانت الأسعار أقل من سعر الكلفة، فتعتبر (إعانة) من الحكومة، والإعانة هي ضريبة غير مباشرة سالبة، أي أن الحكومة تدفعها للأفراد أو المشاريع، والإعانة ينبغي أن تطرح من الضريبة غير المباشرة.

والإعانات يمكن أن تكون على شكل إعفاءات من الضرائب الكمركية على وسائل الإنتاج المستوردة أو المواد الخام، أو إعفاءات من الرسوم أو الضرائب الأخرى.

إضافة إلى ما تقدم فإن الحكومة تشارك المتقاسمين الأربعة السابقين:

العمال والمالك، والرأسمالي، والمنظم دخولهم فتأخذ حصتها على شكل ضرائب مباشرة، وهذه الضرائب تعتبر دفعات تحويلية.

كما أن الحكومة تشارك في تكوين الدخل القومي بوصفها مالكا لواحد أو أكثر من العناصر الأربعة السابقة، كمالك للأرض أو العقارات أو رأس المال، أو منظما للعملية الإنتاجية، فتحصل على الريع أو الفوائد أو الأرباح من مشاريعها، وحتى على الضرائب غير المباشرة وإن حساب هذه المدخولات لا يختلف عن طرائق حسابها للقطاع الخاص.

وفيما يلي مثال لتوضيح ما سبق:

مثال5: فيما يلي بيانات أخرى مستقاة من حسابات الشركة الصناعية السابقة، في سنة 1980.

الفقــرات	القيمة
42. بلغت الضرائب الكمركية على الصادرات من منتجات الشركة	2950
43. أما ضريبة البيع في الداخل (المكوس) فقد بلغت	14007
44. بلغت إعفاء من الضريبة الكمركية على المواد الخام	6722
45. كما أعفيت سيارة إنتاجية من الضريبة البالغة	1200

والمطلوب: تحديد حجم الضرائب غير المباشرة الصافية من الإعانات.

الحل: تكون الضرائب غير المباشرة والإعانات كما في الجدول التالي:

الفقــرات	القيمة
42. الضرائب الكمركية على الصادرات	2950
43. المكوس (ضريبة البيع في الداخل)	14007
مجموع الضرائب غير المباشرة	16957
44. إعفاءات من الضريبة الكمركية على المواد الخام	6722
45. إعفاء السيارة الإنتاجية من الضريبة الكمركية	1200
مجموع الإعانات	7922
الضرائب غير المباشرة (الصافية من الإعانات)	9035

وبعد تجميع هذه الدخول: الأجور والريع والفوائد والأرباح والضرائب غير المباشرة (الصافية من الإعانات)، يتم الحصول على الدخل المحلي بسعر السوق وبإضافة وطرح الدخول من والي جميع أنحاء العالم يتم الحصول على الدخل القومي بسعر السوق وباستبعاد الضرائب غير المباشرة الصافية من الإعانات تصل إلى الدخل القومي بسعر كلفة عناصر الإنتاج[3].

مثال6: استخدم البيانات والنتاج التي تم التوصل إليها في الأمثلة السابقة لحساب الدخل القومي بسعر السوق وبسعر كلفة عناصر الإنتاج.

الحل: الدخل المحلي يتألف من حصص عناصر الإنتاج الأربعة وهي الأجور والريع والفوائد والأرباح، وإذا أضيف لها الضرائب غير المباشرة (الصافية من الإعانات) التي تحصل عليها الحكومة من العملية الإنتاجية، فإنه يتم الوصول إلى الدخل المحلي بسعر السوق.

وبإضافة صافي الدخول المحولة من الخارج يتم الوصول إلى الدخل القومي بسعر السوق، كما يوضح ذلك الجدول التالي:

الفقــرات			القيمة
الأجور			21866
الريع			157144
الفوائد			20750
الأرباح			64700
الدخل المحلي بسعر كلفة عناصر الإنتاج			264460
زائدا الضرائب غير المباشرة والصافية من الإعانات			9035
الدخل المحلي بسعر السوق			273495
الدخول المحولة إلى الخارج			
18. ريع براءة الاختراع	3000		
40. أرباح محولة إلى الكويت	13000	16000	(10000)
41. دخول محولة من الأردن		6000	
الدخل القومي بسعر السوق			263495

مثال7: استخدم البيانات في الحسابات الختامية (في المبحث 11 من الفصل 1) لحساب الدخل القومي بطريقة الحصص الموزعة مع الإشارة إلى الحساب الذي أخذت منه كل فقرة، وقارن النتيجة التي يتم الوصول إليها بالمثال السابق عند حساب الدخل القومي بطريقة الناتج (مثال 3، في قطاع الصناعة التحويلية).

الحل: الجدول التالي يبين الـدخل القـومي بطريقـة الحصـص الموزعـة مـع الإشـارة إلى المصدر الذي أخذت منه المعلومات:

الحساب	الفقرات	القيمة
الصنع	الرواتب والأجور الصناعية	6005
الصنع	مـدفوعات الشركـة لصـندوق الضـمان عـن	601
الصنع	العمال	284
الأرباح والخسائر	خدمات طبية للمصنع	738
الأرباح والخسائر	رواتب وأجور إدارية	167
	نقل الموظفين الإداريين	
مجموع الأجور والرواتب		7795
الأرباح والخسائر	الإيجار المدفوع	500
الأرباح والخسائر	الإيجار المستلم	(700)
صافي الربح		(200)
الأرباح والخسائر	فوائد للمصارف 82	
الأرباح الخسائر	خصم مسموح به 54	136
الأرباح والخسائر	فوائد من ودائع الشركة (316)	
الأرباح والخسائر	خصم مكتسب (82)	(398)
صافي الفوائد		(262)
الأرباح والخسائر	صافي الربح	1631
الأرباح والخسائر	أرباح من بيع الموجودات	(244)
مجموع صافي الربح		1387
الدخل القومي		8720

ومن الجدول أعلاه يلاحظ أن الناتج القومي الصافي (الـدخل القـومي) قـد بلـغ 8720 دينار بطريقة الحصص الموزعة، وهي نفس النتيجة التي تـم الوصـول إليهـا بطريقـة القيمـة المضافة في المثال السابق.

مثـال8: اسـتخدم البيانـات في حسـابات المتـاجرة والأربـاح والخسـائر لمصرف الفـرات التجاري وشركة بابل للتأمين على الحياة وشركة سومر للتأمين لتقدير الدخل القـومي بطريقـة الحصص الموزعة لكل مما يلي:

1. جدول للدخل القومي لمصرف الفرات التجاري.
2. جدول ثان لشركة بابل للتأمين على الحياة.
3. جدول ثالث لشركة سومر للتأمين.

الحل:

1. إن الدخل القومي لمصرف الفرات التجاري كما في الجدول التالي:

المصدر	الفقرات	ألف دينار
الأرباح والخسائر	الرواتب والأجور	200
الأرباح والخسائر	صافي الربح	125
	الدخل القومي	325

ويلاحظ أن الدخل القومي للنشاط المصرفي هو نفس الناتج الصافي الذي تـم الحصـول عليه بطريقة الناتج، في المثال السابق.

2. الدخل القومي لشركة بابل للتأمين على الحياة كما في الجدول التالي:

المصدر	الفقرات	ألف دينار
الأرباح والخسائر	الأجور والرواتب	105
الأرباح والخسائر	صافي الخسارة	(40)
	الدخل القومي	65

وهنا أيضا نجد أن الدخل القـومي بطريقـة الحصـص الموزعـة يسـاوي النـاتج الصـافي المستخرج بطريقة القيمة المضافة في المثال السابق.

3. الدخل القومي لشركة سومر كما في الجدول التالي:

المصدر	الفقرات			ألف دينار
التأمينات	احتياطي عمليات التأمين آخر المدة	660		
التأمينات	احتياطي عمليات التأمين أول المدة	<u>600</u>	60	
الأرباح والخسائر	صافي الربح		<u>60</u>	120
الأرباح والخسائر	الرواتب			90
الأرباح والخسائر	ناقصا: الفوائد المستلمة			(50)
	الـدخل القـومي بسـعر كلفـة عنـاصر الإنتاج			160

ويلاحظ أن النتيجة في هذا الجدول والتي حسبت بطريقة الحصص الموزعة تطابق النتيجة السابقة التي حسبت بطريقة القيمة المضافة كما تجدر الإشارة إلى الدخل القومي قد استخرج بسعر كلفة عناصر الإنتاج مباشرة، ولو أريد حسابه بسعر السوق يتوجب إضافة الضرائب غير المباشرة الصافية من الإعانات.

سادساً: مشاكل حساب الدخل القومي

إن حساب الدخل القومي في القطاعات الاقتصادية بطريقة القيمة المضافة أو الإنتاج وكذلك بطريقة الحصص المزرعة أي الدخول لا تخلو من مشاكل كثيرة، نشير فما يلي إلى أهمها بإيجاز:

1- حدود الإنتاج: يعرف الناتج القومي حسب المفهوم الرأسمالي بأنه "مقدار الناتج المنتج من السلع والخدمات من قبل السكان المقيمين في القطر خلال مدة معينة هي سنة عادة" فما هي حدود الإنتاج من السلع والخدمات؟ أي ما هي السلع والخدمات التي تؤلف الناتج القومي. وما هي المنتجات التي لا تحسب ضمن ذلك الناتج؟ وفي الحقيقة ان حدود الإنتاج ليست واحدة في كل الدول الرأسمالية حيث أنها تختلف من قطر لآخر، وقد يختلف الأمر بالنسبة للقطر الواحد في فترتين مختلفتين. فهناك مفهوم الإنتاج الشامل أي إنتاج السلع والخدمات التي تشبع الحاجات الإنسانية ولها سعر أو كلفة اقتصادية قابلة للتقدير. وهناك مفهوم الإنتاج المتبادل وهو الذي يقتصر على إنتاج السلع والخدمات القابلة للبيع في السوق، وتستثنى من ذلك النشاطات التي لا يمكن تبادلها كأعمال الحكومة. وبين هذين المفهومين تقع اختلافات كبيرة في مجال حساب الدخل القومي ولغرض وضع مفهوم موحد للإنتاج فقد أقرت الأمم المتحدة توصية بهذا الشأن كما يلي:

1- بالنسبة للمنتجين الأوليين: Primary Producer

وهم الذين يشتغلون في الزراعة والغابات والصيد وصيد الأسـماك والتعـدين والمقـالع فان جميع إنتاجهم الأولى يدخل في حساب الدخل القومي سواء تم تبادله أم لا. أما إنتـاجهم غير الأولي فيدخل في الحساب الجزء المتبادل منه فقط.

مثال9: فلاح بلغ إنتاجه الصافي المباع في السوق من بستانه سنة 1978 مبلغ 740 دينار من الفواكه والمحاصيل الحقلية. كما استهلك هو وعائلته ما قيمتـه الصـافية 120 دينـارا.كـما قام خلال العام ببناء سياج بستانه من الطين بقيمة تقد ر بـ 50 دينارا. كما حصل على أجـور من مساهمته في بناء اسيجة جيرانه في أوقات فراغه بقيمة 80 دينارا.

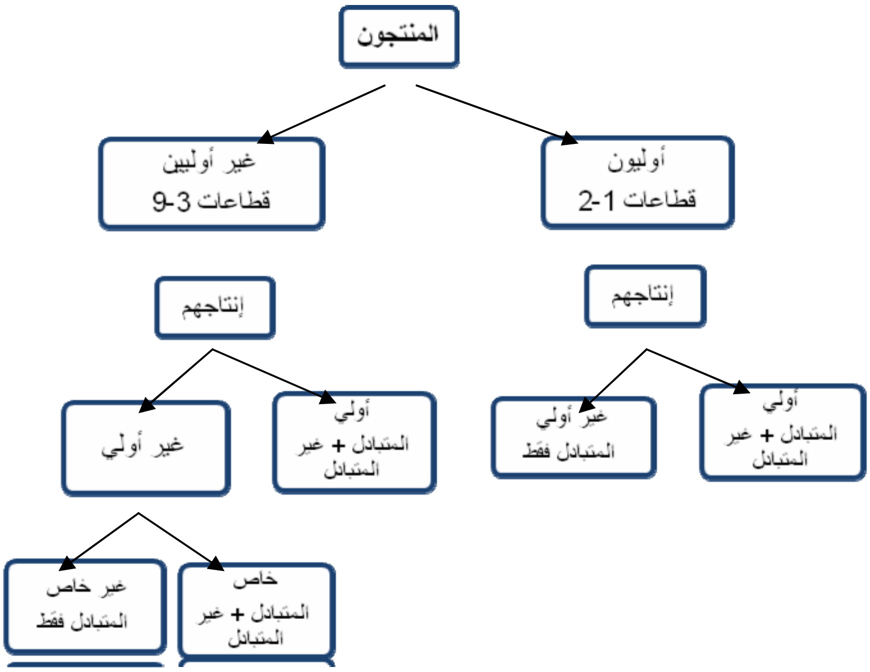
والمطلوب: تنظيم جدول يبين فقرات إنتاجه الداخلة في الناتج القومي.

الحل: الفقرات الداخلة هي الإنتاج الأولى (الزراعي) المتبادل والمستهلك ذاتيا والإنتـاج غير الأولى المتبادل فقط كما يلي:

الفقــرات	القيمة
الناتج الصافي الزراعي المباع	740
الناتج الزراعي المستهلك ذاتيا	120
الأجور من بناء الأسيجة	80
مجموع الفقرات الداخلة في الدخل القومي	(940)

ب - وبالنسبة للمنتجين الآخرين، وهم الذين يعملون في القطاعات الأخرى غير المذكورة سابقا، فـان جميـع إنتـاجهم في حقـل نشـاطهم الخـاص، بالإضـافة إلى إنتـاجهم الأولى ـ إن وجـد يـدخل في حساب الدخل القـومي، سـواء تـم تبادلـه أم لا. أمـا الإنتـاج غـير الأولى في غـير حقـل نشـاطهم الخاص، فيحسب منه في الدخل القومي الجزء القومي المتبادل فقط. وبكلمة أخرى يحـذف مـن الإنتاج القومي القيمة الصافية لجميع الإنتاج غير الأولي المنـتج مـن قبـل المنتجـين غـير الأوليـين

خارج حقل صناعتهم الخاص والمستعمل للاستهلاك الذاتي، أي غير المتبـادل"[5] والمخطـط التالي يلخص الفقرتين السابقتين.



(كل إنتاج غير أولي، غير خاص، غير متبادل، لا يحتسب)

شكل رقم (3)

مخطط يبين الإنتاج الأولي وغير الأولي المتبادل وغير المتبادل الخاص وغير الخاص الذي يحسب في الدخل القومي

مثال10: عامل حقق دخلا من عمله الإنشائي خـلال سـنة 1978 بلـغ 888 دينـار كـما اشتغل (15) يوما في ترميم بيته خمن بـ 45 دينارا. كما قدر الدخل المتحقـق في مزرعـة بيتـه الصغيرة بـ 70 دينارا استهلكها هو وعائلته وفي أوقات فراغه يعمل في صـنع الأواني الفخاريـة، باع منها قيمته الصافية 35 دينارا، وصنع لاستعماله البيني ما قيمته 20 دينارا.

والمطلوب: تنظيم الفقرات المكونة للدخل القومي في جدول.

الحل:

إن الفقرات الداخلة هي إنتاجه الأولي وغير الأولي الخاص المتبادل منـه وغـير المتبـادل أما إنتاجه غير الاولي في قطاعه الخاص فيحسب منه المتبادل فقط كما يلي:

الفقــرات	القيمة
الدخل من الأعمال الإنشائية	888
الدخل المقدر من ترميم بيته	45
الناتج المستهلك ذاتيا من المزرعة	70
الدخل من صنع الأواني الفخارية	35
المجموع	938

2- المقيمون وغير المقيمين:

في تعريفنا للدخل القومي قلنا بأنـه مجمـوع السـلع والخـدمات المنتجـة مـن قبـل سكان القطر خلال السنة. فما هو المقصود بسـكان القطـر؟ إن المقصـود بـذلك هـم السـكان المقيمـون فيـه، وقـد وضـع صـندوق النقـد الـدولي تعريفـا للشـخص المقـيم يخـص الأفـراد والمؤسسات والمنظمات الدولية أخذت به الأمـم المتحـدة. فالشـخص الـذي في دولتـه بصـورة دائمة يعتبر مقيما فيها.

أما الشخص الذي يعيش في دولة أخرى لأنها المركز العام لمصـالحة General Center of Interest فانه يعتبر مقيما في تلـك الدولـة، والمقصـود بـالمركز العـام لمصـالحه أنهـا مركـز نشاطه الاقتصادي ومورد رزقه فالعراقي الذي يعمل في لبنان يعتـبر مقـيما فيـه. أمـا موظفـو السفارة العراقية في بيروت والطلبة العراقيون الذين يدرسون في الجامعات والمدارس اللبنانيـة والمرضى الذين يذهبون للاستشفاء في المصحات والمستشفيات هناك فإنهم يعتـبرون مقيمـون في العراق.

أما المؤسسات كالهيئات الحكوميـة والمشروعـات الاقتصـادية وغيرهـا فإنهـا تعتبر مقيمة في الدولة التي تنشأ فيها على شرط أن تكـون مرتبطـة باقتصـاد ذلـك

البلد، بينما وكالات الشركة Agencies في الدول الأخرى فإنها تعتبر مقيمة في الدولة الأصلية التي توجد فيها الشركة، أما فروع الشركة Branches وكذلك الشركات التابعة Subsidiaries فإنها تعتبر مقيمة في البلد الذي تؤسس فيه إذا كانت مرتبطة باقتصاده، والسبب في هذا التمييز بين وكالات الشركة وفروعها هو أن هذه الفروع والشركات التابعة رغم أنها مملوكة للشركة الأم في البلد الآخر، إلا أنها تتمتع باستقلال ذاتي ولها حساباتها المستقلة وهو ما لم يتوفر للوكالة التي لا تتمتع بأي استقلال.

أما المنظمات الدولية فهي وحدات إقليمية، لا تتبع الدولة التي توجد فيها، وكذلك الموظفون العاملون في تلك المنظمات.

وبعد تحديد مفهوم الإقامة ينبغي إدخال جميع السلع والخدمات المنتجة من قبل المقيمين في القطر في الدخل القومي لذلك القطر واستبعاد نشاطات غير المقيمين وما ينتجونه من سلع وخدمات.

3. الحذف والازدواج:

إن الفقرات التي تؤلف الناتج القومي لكل بلد كثيرة جدا، ولعل بعضها لا تتوفر عنه المعلومات حتى في البلدان المتطورة إحصائيا ولذلك فمن غير المستبعد أن تفوت بعض تلك الفقرات على من يقوم بحساب الدخل القومي إما لعدم العلم بها أو الجهل بمقدارها. وهذا يسبب نقصا في حجم الدخل القومي.

ومن الناحية الأخرى قد تحسب الفقرات مرتين وهذا يسبب زيادة في الدخل القومي فالقطن الذي نتج في القطاع الزراعي ينبغي أن يحسب ناتجاً لهذا القطاع، وعند حلجه في المحالج فإن القطن المحلوج ينبغي أن تستبعد من قيمته القطن الزهر للوصول إلى الناتج الصافي لعملية الحلج.

إن عدم استبعاد قيمة القطن الزهر يعني ازدواجا في الحساب أي حساب قيمته مرتين، مرة كناتج للقطاع الزراعي، ومرة أخرى كناتج للقطاع الصناعي،

لعملية الحلج، وهذا يزيد في قيمة الدخل القومي، لذلك ينبغي التمييـز بـين السـلع النهائيـة Finished goods والسـلع الوسـيطة Intermediate goods فـالقطن سـلعة نهائيـة لقطـاع الزراعة وعندما تدخل عملية الحلج تكـون سـلعة وسـيطة ينبغـي اسـتبعاد ثمنهـا مـن قيمـة السلعة النهائية وهي القطن المحلوج.

ومما يزيد الأمور تعقيداً أن بعض المنتجات قد تكون سلعا وسيطة وسلعا نهائية في آن واحد فخدمات البريد مثلا تكون سلعا نهائية إذا قدمت للمستهلكين مباشرة، إمـا إذا قـدمت للمؤسسات التجارية والصناعية. . .الخ فإنها تعتبر سلعا وسيطة ينبغي اسـتقطاع قيمتهـا مـن قيمة الناتج التجاري أو الصناعي[8].

إن التمييز بين السلع الوسيطة والسـلع النهائيـة يكـون مهـما جـدا إذا جـرى حسـاب الناتج القومي بطريقة (الناتج النهائي) أي أنه يساوي مجموع السلع النهائية.

أما إذا تم ساب النـاتج بطريقـة (القـيم المضـافة) أي تتبـع العمليـات الإنتاجيـة منـذ البداية حيث تؤخذ قيمة الناتج الأولى وتحسب له القـيم المضـافة ف العمليـات التاليـة فـإن التمييز بين السلع الوسيطة والنهائيـة لا يكـون ضروريـا فـالقطن يكـون ناتجـا أوليـا للزراعـة ويجب أن تستبعد من قيمته قيمة المواد الداخلة في إنتاجه من بذور واسمدة وغيرها، وعند دخوله عملية الحلج تزداد قيمته فتحسب له القيمـة المضـافة لهـذه العمليـة ثـم بعـد ذلـك القـيم المضـافة الأخـرى مـن الغـزل والنسـيج، والتسـويق حتـى يكـون سـلعة نهائيـة في يـد المستهلك[9].

إن هذه الطريقة أي طريقة القيمـة المضـافة لا تتطلـب التمييـز بـين السـلع النهائيـة والسلع والوسيطة كما ذكرنا إن كل ما تتطلبه هو تحديد السلع والخدمات الداخلة في الإنتاج سواء كانت نهائية أو وسيطة لغرض طرحها من الإنتاج الإجمالي للوصـول إلى النـاتج الإجـمالي والصافي.

4. النشاط القانوني:

الناتج القومي كما قلنا هو مجموع السلع والخدمات المنتجة من قبل المقيمين في القطر خلال سنة، ولكن بعض السلع والخدمات المنتجة قد تكون ممنوعة قانوناً مثال ذلك زراعة الخشخاش في بعض الأقطار وهو الناتج الذي يستخرج منه الآفيون أو زراعة كميات من التبغ أكثر من الحد المسموح به من قبل الحكومة أو بيع السكاير الأجنبية المهربة وما إلى ذلك.

والسؤال هو: هل ينبغي احتساب مثل هذه النشاطات، في الدخل القومي أم استبعادها؟ بعض الدول تحتسب مثل هذه النشاطات وبعضها الآخر لا يحتسبها النتيجة العملية إن تقديرات الدخل تكون غير قابلة للمقارنة.

ومن أجل أن يكون الدخل القومي قد جرى حسابه على أسس موحدة فقد اقترحت الأمم المتحدة القاعدة التالية لحساب مثل هذه النشاطات، وهي أن تكون الإيرادات فيها قد حصلت من دافعها بمحض إرادته وبدون إكراه له(10).

والنتيجة العملية لهذه الوصية عن أغلب النشاطات غير القانونية، إن لم يكن كلها، تحسب في الدخل القومي والمشكلة التبعية التي تنشأ عن ذلك هي أنه لا توجد في أغلب الدول إحصاءات دقيقة من هذه النشاطات لأنها غير قانونية، ولا بد من اللجوء عندها إلى التقدير.

5. الناتج الضمني:

وهو الناتج المستهلك ذاتيا من قبل المنتجين أنفسهم حيث أن المنتج قد يقوم باستهلاك جزء من إنتاجه ويبيع الباقي في السوق، وهذا يكون كبيرا في القطاع الزراعي. ونسبة الناتج الزراعي الضمني تكون صغيرة في البلدان المتطورة اقتصاديا وتزداد هذه النسبة في البلدان الأقل تطورا نظراً لأن حجم الناتج يكون أصغر في مثل تلك البلدان. وهنا تبرز مشكلتان: تحديد حجم هذا الناتج الضمني الذي لا تتوفر عنه أية بيانات إحصائية، وتقويم هذا الناتج بعد تحديد حجمه، وهو لم

يدخل قطاع التبادل وليست له قيمة سوقية، ولو تـم تقـويم النـاتج الضـمني بالأسـعار التـي بيعت بها المنتجات المماثلة فإن ذلك قد يكون مقبولا إلا أنـه لـيس دقيقـاً تماماً لأن الأسـعار تتحدد بموجب العرض والطلب غالباً، ولو عرضـت المنتجـات الأخـرى المسـتهلكة ذاتيـاً لأزداد العرض عن المستوى السابق وربما تأثرت الأسعار بسبب ذلـك مـما قـد يـؤدي إلى تغـير قيمـة الناتج القومي بمجموعه. ولو تم تسعير الناتج المستهلك ذاتياً بأسعار الكلفة لكـان هـذا اكـثر قبولاً كما يبدو، ولكن من الناحية الأخرى يجعل الناتج قسمين، كـل قسـم منـه مقـوم بسـعر مختلف: الناتج المسوق بالسعر الذي بيع به فعلا في المزرعة (سعر المزرعة) والنـاتج الضـمني بسعر الكلفة وهو السعر الذي يختلف عن سابقه بأرباح المنتجين والضرائب غير المباشرة.

وعلى العموم فإن الاتجاه السائد هو تقويم الناتج لضمني بسعر الكلفة.

6. المصطلحات:

إن أدبيات الدخل والحسابات القومية باللغة العربية لا تستعمل مصطلحات موحدة، وكذلك الحال في بعض اللغات الأخـرى كالإنجليزيـة مـثلا. ففـي الصـفحات السـابقة كنـا قـد استخدمنا المصطلحات المنتج الإجمالي، أو الإنتاج الإجمالي، النـاتج الإجـمالي والنـاتج والصـافي. والأول يعني قيمة مجموع السلع والخدمات المنتجة دون استقطاع أي شيء منهـا مـن المـواد الداخلة في إنتاجها أما إذا طرحـت المـواد التـي دخلـت في الإنتـاج وهـي التـي أطلقنـا عليـه: (المستخدم، أو مستلزمات الإنتاج أو السلع الوسيطة). فعندها يتم التوصل إلى الناتج الإجمالي (أو القيمة المضافة الإجمالية).

إن مستلزمات الإنتاج التي جرى استبعادها لا تتضـمن قـيما تخمينيـة لاسـتهلاك رأس المال الثابت أو وسائل الإنتـاج المختلفـة والتـي تسـمى بتخصيصـات الانـدثار وبطرحهـا يـتم الوصول إلى الناتج الصافي أو القيمة المضافة الصافية.

ولكن المصطلحات السابقة لا تستخدم بنفس المعنى دائما، فبعض المصادر والنشرات الإحصائية تسمى الإنتاج الإجمالي بالناتج القائم أو الناتج الإجمالي كما أن هذا المصطلح قد يطلق عليه الإنتاج الكلي، كما أن مستلزمات الإنتاج قد تتضمن أحيانا الاندثار.

ونظراً لما تقدم ينبغي التحقق من مضمون أي مصلح يستخدم في هذا المجال، ولا يجوز اعتبار ما ورد في الصفحات السابقة من معان لهذه المصطلحات هي نفسها عندما ترد في مصادر أخرى.

والمخطط التالي يلخص المصطلحات باللغة الإنكليزية وما يقابلها بالعربية:

الإنتاج الإجمالي (المنتج الإجمالي) المستخدم	Gross Production (G. Output) Input
الناتج الإجمالي الاندثار	Gross Product Depreciation
الناتج الصافي	Net Product

7. المبالغ المحولة:

عند حساب الدخل القومي بطريقة الحصص الموزعة كما ذكرنا سابقا أن الدخل القومي يتألف من الدخول التي يحصل عليها المنتجون بشكل أجور وريع وفوائد وأرباح، ولكن بعض الدخول لا تدفع تحت هذه العناوين[11].

فالأجور مثلا لا تقتصر فقط على المبالغ النقدية التي يحصل عليها العاملون يوميا أو أسبوعيا أو شهريا، وإنما هناك فقرات تحمل عناوين أخرى وهي في حقيقتها من الأجور مثل الخدمات الطبية والثقافية والترفيهية، المقدمة من قبل المشروع لمنتسبيه وذلك بدون مقابل، وأيضا ما يدفعه رب العمل عن عماله في صناديق التقاعد الاجتماعي وغيرها.

ومن الناحية الأخرى هناك فقرات غير ما سبق يحصل عليها العمال في حالات معينة مثل التعويضات نتيجة إصابات العمل أو عند العجز والتقاعد أو التي تحصل عليها عائلة العامل المتوفي وغير ذلك. إن هذه المبالغ لا تقدم نتيجة المساهمة المباشرة في الدخل القومي في سنة معينة، ولذلك لا تعتبر من فقرات الأجور وإنما (مبالغ محولة)، أي أنها أنتجت من قبل منتجين آخرين، وانتقلت إلى مستلميها ليس بسبب مساهمتهم الآنية في العمل والإنتاج، وإنما لاعتبارات قانونية – كقوانين التضامن الاجتماعي التي تقضي إعانة الذين يعجزون عن العمل أو ذويهم لأي سبب من الأسباب كالإصابة أو الشيخوخة أو الوفاة.

والمبالغ المحولة لا تقتصر على ما سبق فهي قد تأخذ أشكالا مختلفة، فما يستلمه الزوجات ربات البيوت من أزواجهن يعتبر من هذا القبيل.

ولهذا السبب تصبح المقولة الطريفة المنسوبة إلى أحد الاقتصاديين الإنكليز (بيكو) من أن الدخل القومي ينخفض إذا تزوج السيد من خادم[12] منزله. لأن المرأة التي كانت تشتغل خادماً لديه في طبخ الطعام وتنظيف الدار...الخ تستلم أجرا على إنتاج ما تقوم به، ينبغي حسابه في الدخل القومي، وعندما تصير زوجاً له فإن عملها السابق في البيت عندئذ لا يحسب في الدخل القومي لأن المبالغ التي كانت تستلمها كأجور تصبح من المبالغ المحولة، إلا إذا كانت الدولة تحتسب في الناتج القومي أعمال ربات البيوت وقليل من الدول تفعل ذلك.

8. النشاط الحكومي:

يمكن تقسيم النشاط الحكومي إلى قسمين:

1. النشاط الحكومي الاعتيادي: وهو نشاط الحكومة بصفتها السلطة الحاكمة ويمثل هذا نشاط الإدارة العامة والقضاء والمحافظة على الأمن الداخلي وحماية الدولة والدفاع عنها ضد الأعداء، وهذه الخدمات لا يوجد لها ما يقابلها في القطاع الخاص، وهناك خدمات حكومية أخرى تقدم مجانا أو بمقابل ولكن بأقل من سعر

الكلفة مثل خدمات التعليم والصحة وغيرها، إن مثل هذه الخدمات قد تقوم بها بعض المشاريع الخاصة.

2. النشاطات الاقتصادية: وهي النشاطات التي تقوم بها المشاريع الاقتصادية الحكومية لإنتاج السلع والخدمات وهي تكون عادة مشابهة لمشاريع القطاع الخاص التي تعمل على أساس الربح.

والنوع الأول ليس نشاطا سوقيا بينما النوع الثاني نشاط سوقي كنشاطات بقية المشاريع الاقتصادية الخاصة كما أشرنا، وللتمييز بين النوعين السوقي وغير السوقي يتم اللجوء إلى معايير مختلفة منها مثلا إذا كان لمشروع يستهدف الربح أو أن هناك مشاريع تقوم بنشاطات مماثلة، أو فيما إذا كان المشروع يعتمد في تمويله على بيع منتجاته أو خدماته أو إذا كانت سياسة الإنفاق في المشروع تعتمد على الدخل المتوقع حصوله من بيع المنتجات، وأخيرا إذا كان المستهلكون (الجمهور) أحرارا في الانتفاع بمنتجات المشروع أو مجبرين عليها. تلك هي المعايير لسوقية النشاط الحكومي وعندها يجب معاملة هذا النشاط كما تعامل نشاطات المؤسسات المماثلة في القطاع الخاص.

أما النوع الأول فيكون احد الأصناف التالي من الخدمات:

1. الخدمات التي تقدم للمشروعات الاقتصادية بالدرجة الأولى كالعناية بالطرق والجسور والموانئ والمطارات وخطوط السكك الحديد ومحطاتها.
2. الخدمات التي تقدم للأفراد كمستهلكين مثل الخدمات التعليمية والصحية وما أشبه.
3. الخدمات التي تقدم للإفراد والمشروعات معا كخدمة الإدارة العامة والدفاع وحفظ الأمن الداخلي.

وتختلف الآراء من حيث حساب هذه الخدمات في الدخل القومي ويمكن تلخيصها بما يلي:

أ. إن الصنف الأول يجب حسابه في الدخل القومي لأنه لا يختلف عن الخدمات الأخرى التي يقدمها القطاع الخاص.

ب. إن الصنف الثاني هي خدمات وسيطة تدخل في إنتاج المشروعات الاقتصادية وينبغي استبعادها وإلا احتسبت مرتين وسببت ازدواجاً في الحساب.

ج. الصنف الثالث هو الذي يسبب اختلافا أكبر بين المهتمين بحسابات الدخل القومي وتتلخص آراؤهم بما يلي:

1. فريق يرى استبعاد هذا النشاط عموما باعتباره خدمات وسيطة لأن القوانين والنظم الاجتماعية وحفظها ضروري للإنتاج الاقتصادي، ولكن هذا الرأي لا يلقى قبولا واسعا.

2. فريق آخر يرى أن الحكومة تقوم بنشاط إنتاجي، ولذلك فإنه يجب أن يقوم بما ينفق عليه من أجور ورواتب، وقد صار هذا الرأي أوسع انتشاراً، بعد أن تبنته الأمم المتحدة وأقرته في توصياتها.

ورغم كل ما تقدم فإن النشاط الحكومي لا يزال موضع نقاش ولم يتم الاتفاق عليها بعد.

9. الحدود الاقتصادية:

مما سبق عرفنا أن الناتج القومي للقطر ينتج من قبل المقيمين سواء كانوا داخل الحدود الإقليمية أو خارجها، ولكن الناتج المنتج داخل الحدود الإقليمية من قبل المقيمين وغيرهم هو الناتج المحلي، ولهذا يتطلب تحديد مفهوم الحدود الإقليمية وقد يبدو الأمر لأول وهلة أنه ليس له مبرر، فالحدود الإقليمية تكون معروفة عادة ومثبتة بقوانين دولية (عدا ما يحصل بين الدولة وجيرانها من اختلافات في رسم الحدود).

ومع ذلك فإن الأمر لا يخلو من بعض المشاكل، فهناك مثلا وسائل النقل كالسفن والطائرات لتي تعمل خارج الحدود الإقليمية للقطر، بينه وبين الأقطار

الأخرى، وحتى بين الأقطار الأجنبية، وهناك المستعمرات والمناطق التابعة وهناك أيضا ممتلكات القطر في الدول الأخرى وما إلى ذلك.

ولغرض حسابات الدخل القومي يتبع ما يأتي:

1. جميع المستعمرات والمناطق التابعة تعتبر خارج الحدود الإقليمية.
2. جميع الأبنية داخل الحدود الإقليمية للبلد جزءا من رأسماله حتى وأن كانت قد شيدت من قبل غير مقيمين، فإذا قام العراق ببناء دار لسفارة في بيروت فإن هذه البناية تعتبر جزءا من رأس المال الثابت اللبناني وليس العراقي.
3. تكون وسائل النقل كالسفن والطائرات داخل الحدود الإقليمية حتى وإن كانت تعمل خارجها وتبقى جزءا من رأسمال القطر المحلي وإنتاجها جزءا من إنتاجه أما إذا استأجر قطر آخر بعض هذه السفن فإن إنتاجها الصافي من الإيجار (أي بعد طرح الإيجار والمستلزمات الأخرى) تعتبر إنتاجا للبلد المستأجر، أما الإيجار فيعتبر جزءا من الناتج المحلي للبلد المالك[16].

10. شركات النفط الأجنبية:

المقصود بشركات النفط الأجنبية هي الشركات التي تستخرج النفط في الدول المنتجة بموجب عقود وامتيازات منحت لها من قبل السلطات الحاكمة في تلك الدول مثال ذلك شركة نفط العراق وشركة نفط الموصل وشركة نفط البصرة التي كانت تعمل سابقا في العراق وتم تأميمها من قبل الحكومة الوطنية، فهذه الشركات مسجلة عادة خارج الحدود الإقليمية، وقد يكون مالكوها من عدة دول، وهناك ثلاث و جهات نظر مختلفة في حساب إنتاج نشاطات هذه االشركات، وهي أي وجهات النظر تؤثر على الناتج المحلي للأقطار المنتجة للنفط، ولكنها لا تؤثر على الناتج القومي وتتلخص وجهات النظر هذه فيما يلي:

1. اعتبار شركات النفط الأجنبية وحدات إقليمية على غرار المنظمات الدولية وهذا يعني أن إنتاج هذه الشركات لا يدخل في الناتج المحلي للبلد الذي تعمل

فيه ولكن الرواتب والأجور للعاملين في هذه الشركات في البلد المنتج، وحصة الحكومة وغيرها تدخل في الناتج القومي باعتبارها من الدخول المحول من أنحاء العالم.

ويؤخذ على هذه الطريقة أنها لا تظهر الناتج المحلي للقطر بصورة صحيحة كما أنها تعامل شركات النفط الأجنبية بشكل مختلف عن الشركات الأجنبية الأخرى العاملة في البلد دون مبرر، ولهذا تعتبر وجهة النظر هذه ضعيفة ولا تلاقي قبولا واسعا.

2. اعتبار الجزء الخاضع إلى الضريبة من إنتاج هذه الشركات هو الذي يحسب في الناتج المحلي، وهذا الجزء بالطبع هو رواتب وأجور العاملين في هذه الشركات بالإضافة إلى ما تحصل عليه الحكومة. أما حصة شركات النفط المحولة إلى الخارج فلا تدخل في الناتج المحلي.

ويعاب على هذه الطريقة أنها لن تصور الناتح المحلي بصورة صحيحة من ناحية، ولو صدرت قوانين في الدول المنتجة اخضعت حصص شركات النفط للضريبة فإن طريقة الحساب ستتغير.

3. اعتبار شركات النفط الأجنبية مقيمة في البلد الذي تعمل فيه حسب ما أوصى به صندوق النقد الدولي كما مر معنا[17]. وعلى هذا فإن إنتاج هذه الشركات يدخل كله في الناتج المحلي، أما حصة شركات النفط المحولة إلى الخارج فتعتبر من الدخول المحولة المستبعدة للوصول إلى الناتج القومي.

وعلى هذا الأساس يكون الناتج القومي في الدول المنتجة للنفط بواسطة شركات النفط الأجنبية أقل من الناتج المحلي[18].

إن هذه الطريقة هي الأكثر شيوعا والتي توصى بها الأمم المتحدة واستخدمت في حسابات الدخل القومي في العراق.

مثال 11: البيانات التالية تمثل الأجور والأرباح الصافية في قطاع استخراج النفط الخام في العراق، والناتج الصافي للقطاعات الأخرى بأسعار كلفة عناصر الإنتاج في السنتين المذكورتين وبملايين الدنانير؟.

الفقــرات	1960	1961
الأجور والرواتب المدفوعة في العراق	7	9
صافي الأرباح	192	190
الناتج الصافي في القطاعات الأخرى	346	391

والمطلوب: تنظيم ثلاثة جداول تبين الناتج المحلي والناتج القومي في العراق في السنتين المذكورتين والتي تعكس وجهات النظر الثلاث في حساب نشاط شركات النفط الأجنبية علما أن النفط كان يستخرج حينئذ من قبل تلك الشركات وإنها كانت تأخذ نصف صافي الأرباح وتحويلها إلى الخارج.

الحل: فيما يلي الجداول التالية التي تبين وجهات النظر الثلاث.

الجدول الأول: شركة النفط وحدة إقليمية، ولذلك لا يدخل شيء من الأجور والأرباح في الناتج المحلي كما يلي:

الفقـــرات	1960	1961
الناتج الصافي للقطاعات الأخرى	346	391
الأجور والرواتب المحولة من الخارج	7	9
نصف الأرباح المحولة من الخارج	96	95
الناتج القومي	449	495

الجدول الثاني: اعتبار الجزء الخاضع للضريبة من إنتاج الشركات هو الذي يحسب في الناتج المحلي بالإضافة إل الأجور كما أنها تؤلف بنفس الوقت الناتج كما يلي:

الفقـــــرات	1960	1961
الأجور والرواتب	7	9
الناتج الصافي للقطاعات الأخرى	346	391
نصف صافي الأرباح الخاضعة للضريبة	96	95
الناتج المحلي والقومي	449	495

الجدول الثالث: اعتبار شركات النفط مقيمة في البلد الذي تعمل فيه لذلك فـإن إنتـاج هذه الشركات يدخل كله في الناتج المحلي، وتعتبر حصـة الشركـات الـنفط دخـولا محولـة إلى الخارج للوصول إلى الناتج القومي كما يلي:

الفقـــرات	1960	1961
الأجور والرواتب	7	9
ناتج القطاعات الأخرى	346	391
أرباح قطاع استخراج النفط	192	190
الناتج المحلي	545	590
أرباح شركات النفط المحولة إلى الخارج	96	95
الناتج القومي	449	495

مثال12: افترض أن النفط في المثال السابق كان يستخرج من قبل شركة النفط الوطنية، فكيف تحسب نشاطات الشركة وما تدفعه من أجور في الناتج المحلي والقومي.

الحل: تعامل أرباح النفط وما تدفعه شركة النفط الوطنية كايـة أربـاح أخـرى تحصـل عليها الشركات الوطنيـة، وكـذلك الحـال بالنسـبة للأجـور والرواتـب المدفوعـة في القطاعـات الأخرى، حيث تحسب كلها في الناتج المحلي، وهي نفسها تؤلف نفسـها النـاتج القـومي عـلى اعتبار أن نصف الأرباح الخاصة بشركات النفط الأجنبية لم تعد تحـول إلى الخـارج، وهـذا مـا يوضحه الجدول التالي:

الفقــرات	1960	1961
ناتج القطاعات الأخرى	346	391
أرباح شركة النفط الوطنية	192	190
الأجور والرواتب المدفوعة في قطاع النفط	7	9
الناتج المحلي والناتج القومي	545	590

11. نشاط المؤسسات المالية:

المؤسسات المالية هي المصارف وشركات التأمين، إن نشاط هذه المؤسسات وما تحققه من إنتاج، وحساب هذا الناتج كجزء من الناتج القومي يمثل واحدا من مشاكل حسابات الدخل القومي.

تقوم المصارف بصورة خاصة التجارية منها بالتوسط بين أصحاب رؤوس الأموال النقدية (المودعين) وبين من هم بحاجة إلى رؤوس الأموال هذه من المقترضين فهذه المؤسسات تستلم رؤوس الأموال النقدية من المودعين وتدفع عنها في بعض الأحوال نسباً من الفوائد (حساب التوفير)، ولا تدفع أية فوائد للأموال الأخرى (الحسابات الجارية)، ولكنها مقابل ذلك تقدم لهم بعض الخدمات المجانية في حفظ أموالهم، والدفع عند الطلب وغيرها، وهي بدورها تقوم بإقراض تلك الأموال للمقترضين بنسب أعلى من الفوائد، ولكن ما تحصل عليه من فوائد يستخدم لتغطية إنفاقها من الرواتب والإيجارات والفوائد المدفوعة إلى المودعين والأرباح، ولكن هذه الفوائد ليست من أموال المصرف الخاصة وإنما من أموال الآخرين وينبغي أن تعود لأصحاب رؤوس الأموال، وإن على المصرف أن يحصل على أجور لقاء الخدمات المجانية التي يقدمها.

ونظراً لما تقدم فإنه يصعب عمليا تقدير الخدمات المقدمة للمودعين والمقترضين وخاصة المجانية منها، وبالتالي تحديد الإنتاج في القطاع المصرفي.

وما يقال عن المصارف يقال عن شركات التأمين وخاصة التأمين على الحياة، فهذه المؤسسات تقوم بالتأمين على حياة الأشخاص لفترات معينة بمبالغ

محددة تتقاضاها على شكل أقساط، وفي نهاية الفترة أو عند الوفاة تسدد الشركة مبلغ التأمين المتفق عليه إلى المؤمن عليه أو ورثته (المستفيدين). أما الأقساط التي تحصل عليها فإنها تستثمرها أو تقرضها لتحصل على فوائد تدفع منها التعويضات للمستفيدين بالإضافة إلى الأجور والرواتب لمنتسبيها والإيجار لمكاتبها والمصروفات الأخرى وتحتفظ بالباقي كأرباح.

ولما كانت هذه الأرباح التي تحصل عليها شركات التأمين ليست من أموالها الخاصة وإنما من أموال الآخرين كالمصارف لذلك كان الناتج المتحقق في قطاع المؤسسات المالية الوسيطة موضع نقاش.

ورغم أن الدائرة الإحصائية في الأمم المتحدة قد وضعت توصيات بشأن حساب الدخل القومي في هذا القطاع، إلا أن بعضها قائم على افتراضات نظرية غير واقعية وإن المشكلة لا تزال بعيدة عن الحل النهائي(19).

12. جداول حسابات الدخل القومي:

عند إعداد جداول تقديرات الدخل القومي لأي قطر من الأقطار لا بد أن تتوفر فيه كافة المتطلبات الأساسية للجدول الإحصائي الكامل من رقم وعنوان واسم القطر، والسنوات التي يخصها إضافة إلى وحدات العملة والمذكرات الافتتاحية والتفسيرية ومذكرة المصادر بالإضافة إلى هيكل الجدول الذي يتألف من الأعمدة وعناوينها والأسطر وعناوينها(20).

إن المتطلبات السابقة هي ضرورية لكل جدول إحصائي وفوق ذلك لا بد لجداول حسابات الدخل القومي أن تتوفر لها شروط خاصة بها لتكون أكثر دقة ووضوحا، ومن هذه المتطلبات ما يأتي:

1. يمكن تنظيم الجدول بأعمدة متعددة عندما يكون لسنة واحدة ولكن جداول الحسابات هذه تنظم غالبا لسنوات كثيرة وعلى هذا ينبغي تخصيص عمود واحد

لكل سنة، إذ أن تخصيص أكثر من عمود يسبب ارتباكا وصعوبة في قراءة الجدول.

2. ينظم الجدول حسب الترتيب التالي: توضع أولا فقرات الإنتاج الإجمالي ثم يستخرج مجموعها، يليه فقرات المستخدم ومجموعة ثم يطرح المستخدم من الإنتاج الإجمالي في نفس الجدول للوصول إلى الناتج الإجمالي ثم يوضع بعده الاندثار، وبطرحه يتم الوصول إلى الناتج الصافي أو القيمة المضافة، علماً بأن كل عملية طرح أو إضافة في الجدول لا بد أن يسبقها خط أفقي للدلالة على تلك العملية الحسابية.
3. في الجدول السابق يتم الوصول أولا إلى الناتج المحلي وبإضافة أو طرح صافي الدخول المحولة من أقطار العالم المختلفة يستخرج الناتج القومي.
4. ينظم الجدول بأسعار السوق وبطرح الضرائب غير المباشرة الصافية من الإعانات يتم الوصول إلى أسعار كلفة عناصر الإنتاج.
5. تنظم جداول الدخل القومي بالأسعار الجارية أولا، ثم يليها بعد ذلك الجداول بالأسعار الثابتة.
6. وأخيرا إن قراء جداول الدخل القومي هم من القراء المتخصصين ولذلك لا ضرورة أن تذكر أمام الفقرات السالبة الكلمة (ناقصا) كالمستخدم والاندثار، أما الفقرات التي يمكن أن تكون سالبة أو موجبة، لا بد أن تذكر أمامها كلمة (ناقصا) وعند ذكرها أمام عنوان السطر لا ضرورة لوضع الإشارة السالبة في الأعمدة وقد تستخدم الأقواس للدلالة على القيم السالبة.

هوامش ومراجع الفصل الثالث

1. هناك بعض التناقض في هذه الفقرة، فما دامت بدلة العمل لا تحسب جزءا من الأجور فلماذا إذن تحسب البدلة العسكرية كجزء من الأجور.

2.المصارف تدفع فوائد أيضا وهنا ينبغي أن تستخرج الفوائد الصافية.

3. يشير الدكتور جواد هاشم إلى انه بعد هذا ينبغي طرح مجموع فوائد الدين العام من الدخل القومي، وكذلك طرح فوائد الديون الاستهلاكية، لان هذه الفوائد احتسبت سابقا. انظر: الحسابات القومية، الصفحات 43، 360_361 وهذا أمر لا نرى له مبررا، لان احتساب الفوائد أمر مطلوب، أما إعادة طرحها فيعني عدم احتسابها. وعلى أية حال فان المؤلف الفاضل يعود فيشير إلى أن (اغلب الدول في الوقت الحاضر لا تستبعد هذه الفوائد مثل كندا والنرويج)، المصدر المذكور أدناه ، ص 361.

4.انظر بهذا المصدر ما يلي:

(أ) زكريا احمد نصر، عشر محاضرات في الدخل القومي، (معهد الدراسات العربية العاليه في جامعة الدول العربية، القاهرة، 1957) ص8.

(ب) الدكتور محمد عزيز، الدخل القومي في العراق 1950-1973 (معهد البحوث والدراسات العربية التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، 1975) ص29.

5. انظر الدكتور جواد هاشم، الحسابات القومية (المؤسسة العامة للدراسات والنشر، بيروت، 72)، ص 55-78.

6. تسهيلات للعمليات الحسابية فقد أوصت الأمم المتحدة اعتبار الموظفين الدائميين Permanent staff في المنظمات الدولية أفرادا مقيمين في البلد توجد فيه تلك المنظمات، ولما كانت المنظمات الدولية وحدات

إقليمية، وعليه فان نشاط هؤلاء الموظفين الدائميين لا يدخل في الناتج المحلي للبلد الذي توجد فيه تلك المنظمات وإنما في الناتج القومي لذلك البلد باعتباره من المبالغ المحولة من الخارج.

انظر بذلك: د. جواد هاشم المصدر السابق، ص 91 – 93.

7. انظر: زكريا احمد نصر ، المصدر السابق، ص 6_8
8. د. جواد هاشم، المصدر السابق، ص 81_85.
9. د. زكريا احمد نصر، المصدر السابق 8_9.
10. المصدر السابق، ص 79_80.
11. وما يقال عن الدخول هذه يقال أيضا عن الضرائب غير المباشرة التي قد تحمل تسميات مختلفة وتستلمها جهات متعددة.
12. انظر: الدكتور محمد عزيز، المصدر السابق ص 303.
13. قال بهذا الرأي كوزنتس kusnets الاقتصادي المعروف.
14. في مقدمة القائلين بهذا الرأي ريتشارد ستون R.stone الذي ترأس لجان الخبراء التي وضعت توصيات الأمم المتحدة الخاصة بنظام الحسابات القومية.
15. انظر: زكريا احمد نصر ، المصدر السابق، ص 26-32.
16. انظر: د. جواد هاشم المصدر السابق ص 101-102.
17. انظر فقرة: المقيمون وغير المقيمين، السابقة ص 160.
18. المصدر السابق، ص 102-107.
19. المصدر السابق، ص 111-119.
20. للاطلاع مفصلا على أقسام الجدول الإحصائي الكامل انظر للمؤلف: مبادئ طرق الإحصاء، (مطبعة العاني، بغداد، 1968) ص81- 83.
21. انظر ملاحظاتنا المختلفة عن جداول إحصاءات الدخل القومي في العراق في الباب الثالث من هذا الكتاب.

أسئلة الفصل الثالث

1- ما هي الفكرة التي تقوم عليها طريقة الحصص الموزعة لحساب الدخل القـومي ، ومـا هي أشكال تلك الحصص؟.

2- يتم تقدير الدخل القومي بطريقة الحصص الموزعة بأحـد أسـلوبين: الـدخول المدفوعـة والـدخول المسـتلمة، وضـح كـل أسـلوب، ومـا هـو الأسـلوب الملائـم لظـروف العـراق الاقتصادية؟

3- ما هو المقصود بالأجور ومـا هـي أشـكالها المختلفـة؟ مـا هـي الفقـرات التـي لا يمكـن حسابها ضمن الأجور؟.

4- ما هو الريع، وماذا يشمل؟ كيف يحسب الدخل القومي من الريع؟

5- ما هي الفائدة ؟ وما هو سعرها؟ وأشكالها؟ كيف يحسب الدخل القومي من الفوائـد، دون إزدواج في الحساب؟

6- ما هي الأرباح؟ وأشكالها؟ وما هي الحالات التي يجب أن تراعى عنـد حسـاب الأربـاح وما هي الفقرات التي يجب أن تستبعد من الأرباح عند حساب الدخل القومي منها؟

7- ما هي الضرائب غير المباشرة، وما هي أشكالها؟ وما هو المقصود بالإعانات ولماذا تعتـبر ضريبة سالبة؟ وما علاقة الضرائب والإعانات بتقديرات الدخل القومي؟

8- عدد مشاكل حساب الدخل القومي في القطاعات الاقتصـادية، موضـحا مشـكلة حـدود الإنتاج بإيجاز فيما يتعلق بـالمنتج الأولي وغـير الأولي، والإنتـاج المتبـادل وغـير المتبـادل والخاص وغير الخاص.

9- وضح مفهوم السكان المقيمين وغير المقيمين واثر ذلك عـلى حسـابات الـدخل القـومي. كيف تعامل الشركات الأجنبية وفروعها ووكالاتها، والمنظمات الدولية في هذا الصدد؟

10- ما هي السلع النهائية والسلع الوسيطة وعلاقة ذلك بالحـذف والازدواج في حسـابات الدخل القومي؟

11- هل يصلح أن يكون النشاط القانوني فقـط هـو النشـاط الـذي يحسـب فيـه الـدخل القومي؟ ومـا هـي توصـية الأمـم المتحـدة في هـذا المجـال، والنتيجـة العمليـة لهـذه التوصية؟

12- لماذا الناتج الضمني يعتبر واحدة من مشاكل حساب الدخل القومي؟ وضح ذلك؟

13- مـا هـي مشـكلة المصـطلحات في أدبيـات الـدخل والحسـابات القوميـة؟ ومـا هـي المصطلحات التي ترى استخدامها في هذا المحال غير التي وردت في هذا الكتاب؟

14- ما هو لمقصـود بالمبـالغ المحولـة ومـا هـي أشـكالها؟ ولمـاذا تعتـبر هـذه المبـالغ مـن المشاكل؟

15- ما هي أنواع النشاط الحكومي؟ ومـا هـي وجهـات النظـر المختلفـة في حسـاب هـذا النشاط؟

16- ما علاقة الحدود الإقليمية للدول بحسابات الدخل القومي؟ وضح ذلك؟

17- كيف تحسب نشاطات شركات النفط الأجنبية في حسابات الدخل القومي؟ ومـا هـي الاجتهادات بهذه الصدد؟

18- لماذا يمثل نشاط المؤسسات واحدا من مشاكل حسابات الدخل القومي؟

19- كيف ترتب المعلومات الإحصائية في جداول حسابات الدخل القومي؟

تمارين الفصل الثالث

تمرين (1)

فيما يلي خلاصة من حسابات إحدى شركات الزيوت النباتية في نهاية عام 1981 (الأرقام الموضوعة).

الفقـرات	القيمة
1. الأجور والرواتب	30815
2. تسهيلات النقل المقدمة للعمال	1923
3. مساهمة الشركة في مطعم العمال	1382
4. وزعت بعض منتجات الشركة على منتسبيها بقيمة	400
5. خدمات صحية للعمال	3000
6. مكافئات تقديرية للعمال	600
7. مدفوعات الشركة لصندوق الضمان الإجتماعي	250
8. مدغوعات الشركة للصندوق المذكور عن العمال	470
9. خدمات ثقافية وترفيهية	2003
10. خدمات سكنية للعمال	1100
11. كلفة بدلات العمال	230
12. مخصصات سفر لبعض موظفي الشركة	380
13. تعويضات مرض وإصابة عمل	2120
14. مخصصات تقاعدية للعمال	4500

المطلوب: تنظيم جدول يبين مكونات الأجور خلال السنة المذكورة.

تمرين (2)

فيما يلي بيانات أخرى من حسابات الشركة السابقة في السنة المذكورة

الفقــرات	القيمة بالدينار
15. إيجار مقدر عن معامل الشركة	192000
16. أجور الماء والكهرباء	2759
17. أقساط التأمين على ممتلكات الشركة	14581
18. الاندثار المقدر	22000
19. نصب ماكنة جديدة بقيمة	55100
20. فوائد للمصرف العقاري	13000
21. صيانة وإدامة لممتلكات الشركة	2488
22. إيجار لمكتب الشركة	8000
23. إيجار لمخازن الشركة	3500

والمطلوب: تنظيم جدول يمثل صافي الريع المدفوع من قبل الشركة خلال السنة المذكورة.

تمرين (3)

الفقرات التالية هي بيانات أخرى من حسابات الشركة السابقة، في السنة المذكورة.

الفقــرات	القيمة بالدينار
24. فوائد بنسبة 6% استحقت على السندات المالية البالغة	150000
25. جوائز تشجيعية لحملة السندات بلغت	1000
26. للمصرف الصناعي فوائد على الشركة بلغت	4000
27. دفعت فوائد عن قروض الشركة من مصرف الرافدين	1200
28. تلقت الشركة فوائد من ديون عملائها بقيمة	550
29. فوائد عن ديون الشركة للآخرين	800

والمطلوب: تنظيم جدول يبين الفوائد الصافية المدفوعة من قبل الشركة خلال العام المذكور.

تمرين (4)

فيما يلي بيانات أخرى استقيت من حسابات الشركة في العام المذكور:

القيمة بالدينار	الفقــرات
25000	30. أرباح للمصرف الصناعي
22500	31. أرباح لحملة أسهم الشركة الآخرين
30000	32. أرباح غير موزعة
6000	33. منها احتياطي للديون المعدومة
4700	34. استخدم منها لتغطية تلك الديون
1000	35. تبرعت الشركة من أرباحها غير الموزعة إلى الأعمال الخيرية
2600	36. خسارة الشركة من إعادة تقويم أصولها الثابتة
5100	37. دفعت الشركة للحكومة ضريبة دخل هذا العام
	38. من أرباح حملة الأسهم كانت 5% لمولين عرب حولت للخارج

والمطلوب: تحديد الأرباح المتحققة لدى الشركة في العام المذكور، مفصلة في جدول.

تمرين (5)

كانت الضرائب غير المباشرة والتي دفعتها الشركة والإعانات التي تلقتها مـن الحكومـة خلال العام الذكور كما يلي: (بالدينار)

القيمة	الفقــرات
16820	39. الضرائب غير المباشرة المدفوعة عن بيع منتجاتها بلغت
5510	40. حصلت الشركة على إعفاء من الضريبة على ماكنة مستوردة
7800	41. إعفاء من الرسوم على موادها الأولية المستوردة

والمطلوب: تنظيم جدول يبين الضرائـب غـير المبـاشرة (الصـافية مـن الإعانـات) التـي دفعتها الشركة في السنة المذكورة.

تمرين (6)

استخدم البيانات والنتائج في التمارين الخمسة السابقة لحساب مقدار النـاتج المحـلي والدخل القومي بسعر السوق وبسعر كلفة عناصر الإنتاج.

تمرين (7)

فـيما يـلي بيانـات مسـتقاة مـن حسـابات أحـد المشـاريع التجاريـة في 980/12/31 (بالدينار) – الأرقام الموضوعة.

والمطلوب: تنظيم جدول لكل فقرة مما يلي:

1- الأجور.
2- الريع.
3- الفوائد.
4- الأرباح.
5- الضرائب غر المباشرة.
6- الدخل القومي.

الفقــرات	القيمة
1. الأجور والرواتب خلال السنة	57819
2. أجور الماء والكهرباء	4520
3. فوائد دفعت لمصرف الرافدين من قروض الشركة	6700
4. تبرعت الشركة بعض السلع للأعمال الخيرية	1500
5. إعفاءات من الضريبة الكمركية على السيارات الإنتاجية	3200
6. مدفوعات الشركة لصندوق الضمان عن عمالها	680
7. مخصصات سفر لمندوب الشركة المتجول	260
8. أقساط التأمين عن مكاتب الشركة ومخازنها	2535
9. فوائد لحملة السندات المالية	13000
10. تخصيصات من الأرباح للديون المعدومة	8500

الفقــرات	القيمة
11. ضرائب على مبيعات الشركة	28710
12. مكافئات تقديرية وجوائز للعمال	1000
13. تعويضات مرض وبطالة وإصابات عمل	4300
14. إيجار محتسب لمحلات الشركة	4200
15. مبيعات الشركة	260000
16. فوائد على الديون الممنوحة للعملاء	991
17.تحققت أرباح من إعادة تقويم منشآت الشركة وأثاثها	2602
18. خدمات نقل لمنتسبي الشركة	1820
19. تخصيصات الاندثار لمنشآت الشركة وأثاثها	27000
20. جوائز لحملة السندات	2000
21. أرباح لحملة أسهم الشركة	32850
22. الديون المعدومة التي لم يتم تحصيلها	6407
23. إيجار مدفوع عن بعض مكاتب الشركة ومخازنها	8900
24. تكاليف بدلات العمل	612
25. نصب معارض وديكورات في أحد محلات البيع	16780
26. أرباح غير موزعة.	15000
27. ضريبة الدخل المدفوعة للحكومة	6000
28. من الأرباح الموزعة حولت حصة المساهمين الأردنيين	5000
29. مدفوعات العمال لصندوق الضمان	560

تمرين (8)

أحد العراقيين العاملين في صيد الأسماك حقق إنتاجا صافيا من صيد السمك المباع بلغ 625 دينار في سنة 1978 بالإضافة إلى استهلاكه من الأسماك ما قيمته 185 ديناراً. كما أنتج في مزرعة بيته الريفي من الخضر والفواكه ما قيمته 90 دينار لاستهلاكه الخاص و 40 دينارا باعها في السوق.

وفي خلال العام قام بنفسه وعائلته بترميم بيته بلغ صافي إنتاجه من ذلك مبلغ 120ديناراً كما قام بصبغ بيته بقيمة صافيه 60 دينارا وبعض البيوت الأخرى بقيمة 150 دينارا.

والمطلوب تحديد الفقرات التي تدخل في حساب الدخل القومي للقطر في السنة المذكورة من خلال تنظيم جدول يظهر تلك الفقرات.

تمرين (9)

قام أحد عمال الشركة العامة للصناعات الميكانيكية في الإسكندرية بتصليح سيارته بقيمة 130 دينارا كما قدم خدمات تصليح للآخرين بقيمة 460 دينارا أما دخله السنوي من إنتاجه من الشركة فقد بلغ 1500 دينارا في هذه السنة كما أنتج في مزرعة صغيرة لاستهلاكه الخاص 170 دينارا ويقوم هذا العامل في أوقات فراغه بصنع الكراسي الخشبية للحدائق من سعف النخيل صنع منها لاستعماله الخاص ما قيمته 20 دينار وللآخرين 40 دينارا.

والمطلوب تحديد الناتج الذي يدخل في حساب الدخل القومي للقطر من خلال تنظيم جدول يعرض فقرات ذلك الناتج في السنة المذكورة.

تمرين (10)

فيما يلي بيانات عن تقديرات الدخل القومي الصافي في العراق بأسعار كلفة عناصر الإنتاج الجارية في السنتين المذكورتين، (بملايين الدنانير).

الفقرات	1958	1959
الناتج الصافي للقطاعات الاقتصادية عدا استخراج	378	396
النفط	6	8
أجور ورواتب العاملين في شركات النفط الأجنبية	158	176
أرباح النفط		

فإذا علمت أن أرباح النفط كانت تتقاسمها حينئذ شركات النفط الأجنبية مع الحكومة مناصفة، فما هي مقادير الناتج المحلي والقومي بناءا على وجهات النظر الثلاث لمعالجة نشاطات الشركات المذكورة.

المطلوب: تنظيم جدول لكل حالة.

تمرين (11)

لو أن الشركات التي كانت تقوم باستخراج النفط في العراق في السنتين المذكورتين في التمرين السابق هي شركات وطنية، فكيف يتم حساب الناتج المحلي والناتج القومي من الفقرات المذكورة.

تمرين (12)

استخدم البيانات في الحسابات (التمارين 14 - 16) من الفصل السابق لحساب الدخل القومي بطريقة الحصص الموزعة للمنشآت التالية:

1- مصرف دجلة التجاري.

2- شركة أكد للتأمين.

3- شركة نينوى للتأمين على الحياة.

تمرين (13)

استخدم البيانات في (تمرين17) من الفصل السابق لتقدير الدخل القومي بطريقة الحصص الموزعة.

الفصل الرابع

تقدير الدخل القومي

بطريقة الإنفاق

الفصل الرابع

تقدير الدخل القومي بطريقة الإنفاق

أشرنا سابقاً إلى أن الدخل القومي هو صافي مجموع ما ينفق على السلع والخدمات النهائية التي تم إنتاجها والذي يدعي بالإنفاق القومي[1]. ولما كانت السلع والخدمات المنتجة إما أن تكون سلعا استهلاكية أو إنتاجية. فالإنفاق إما أن يكون استهلاكياً أو إنتاجياً (استثمارياً). والإنفاق هذا سيكون من قبل الجهات التي حصلت على الدخول وهم السكان والحكومة وعليه فإن الإنفاق سيكون خاصاً أو حكومياً سواء كان إنفاقاً استهلاكياً أو إنتاجياً ولكن رب سائل يسأل هل من الضروري إن كل من حصل على الدخل سينفقه في مجال الاستهلاك أو الإنتاج؟ في الحقيقة أن الدخول التي تم الحصول عليها سينفق بعضها لغرض الاستهلاك وبعضها سيدخر. وإن المدخرات ستتحول بواسطة النظام المالي والمصرفي إلى من هم بحاجة إلى إنفاقها لغرض الاستثمار على الأغلب حيث سينتهي بها الأمر إلى الإنفاق وهكذا سيتعادل مجموع الإنفاق مع السلع والخدمات المنتجة، وإذا بقيت هناك بقية من الدخول لم تنفق أي أن هناك بقية من السلع المخزونة التي لم يتم بيعها ستضاف إلى مجموع الإنفاق للوصول إلى الإنفاق القومي.

إن الإنفاق على السلع الاستهلاكية سيؤدي إلى إشباع الحاجات الإنسانية أما الإنفاق على السلع الإنتاجية فيعني إشباع الحاجات الإنتاجية أي الاستثمار الذي يؤدي بدوره إلى تجميع وتكوين رأس المال الثابت.

يمكن تحديد الفقرات المكونة للإنفاق القومي كما يلي:

أولاً: الإنفاق الاستهلاكي وهو نوعان:

1- الخاص.

2- الحكومي.

ثانياً: الإنفاق الإنتاجي الخاص والعام ويشمل:

تكوين رأس المال الثابت.

صافي الزيادة من المخزون السلعي.

مجموع الإنفاق لأغراض الاستهلاك والاستثمار

ثالثا: الصادرات من السلع والخدمات:

- الاستيرادات من السلع والخدمات:

مجموع الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي.

+ الدخول المحولة من أنحاء العالم إلى القطر

- الدخول المحولة إلى العالم من القطر:

الإنفاق القومي الإجمالي بسعر السوق.

- احتياطي الاندثار:

الانفاق القومي الصافي بسعر السوق

- الضرائب غير المباشرة

+ الاعانات:

الانفاق القومي الصافي بسعر كلفة عناصر الإنتاج

وفيما يلي سنتناول كيفية حساب ومكونات كل فقرة من الفقرات السابقة:

أولاً: الإنفاق الإستهلاكي

الإنفاق الاستهلاكي Consumption Expenditure هو مقدار ما ينفق على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية من قبل الحكومة والسكان ولذلك فإن الإنفاق الاستهلاكي نوعان: حكومي وخاص، وفيما يلي توضيح لأهم فقرات كل منهما:

1. الإنفاق الإستهلاكي الخاص:

يتألف الإنفاق الإستهلاكي الخاص من الإنفاق على السلع والإنفاق على الخدمات ويشمل الإنفاق الاستهلاكي النهائي. Final consumption

expenditure للأفراد (القطاع العائلي) والمؤسسات الخاصة التي لا تقوم على أساس الـربح Private non – p r ofit institutions عـلى سـلع الاسـتهلاك الجـاري والخـدمات عـلى أن يطرح منها صافي مبيعاتهم من السلع المستعملة أي كما يلي:

1- الإنفاق على السلع والخدمات (عدا الأراضي)
2- (ناقصا) مبيعات السلع المستعملة
3- إنفاق المقيمين في ال قطر على السلع الاستهلاكية في الخارج
4- (ناقصا) إنفاق غير المقيمين (السواح) داخل البلد

وهو هو واضح أن الاتفاق الاستهلاكي الخاص يتألف بالدرجة الأولى مـن الإنفـاق عـلى السلع، والإنفاق على الخدمات وفيما يلي أهم أنواع السـلع والخـدمات التـي يجـري الإنفـاق عليها:

أ- السلع وتشمل:

1- الأغذية
2- الملابس
3- المشروبات والتبوغ
4- الإيجار وضريبة العقار
5- أجور الماء الصافي والخام
6- الوقود والضياء
7- سلع الاستهلاك المعمرة
8- السلع الثقافية والهوايات
9- غيرها: مواد تنظيف، مصابيح كهربائية الخ.

ب- الخدمات وتشمل:

1- الخدمات المنزلية
2- خدمات التأمين

3- خدمات صحية

4- خدمات النقل

5- خدمات المواصلات

6- خدمات التسلية (مسارح، سينمات، سباقات، نوادي)

7- خدمات التعليم والأبحاث

8- الخدمات القانونية ورسوم الاشتراك في الجمعيات والنقابات

9- خدمات مالية

وللوصول إلى النفاق الاستهلاكي الخاص على السلع والخدمات ينبغي استبعاد إنفاق الحكومة منها.

مثال1: فينا يلي بيانات (موضوعة) عن الإنفاق على السلع والخدمات من قبل القطاع العائلي (الأفراد) والحكومي في أحد الأقطار، سنة 1980 (بالملايين)

والمطلوب ما يلي:

1- تنظيم جدول يبين مجموع الإنفاق على السلع وتحديد الإنفاق الاستهلاكي الخاص عليها.

2- تنظيم جدول آخر يبين الإنفاق على الخدمات وتحديد إنفاق القطاع الخاص عليها.

الفقـرات	القيمة
1. الأغذية	295
2. المرطبات والمشروبات	10
3. التبغ	9
4. الملابس	45
5. الإيجار وضريبة العقار	28
6. أجور الماء الصافي والخدمات	4
7. الوقود والضياء	12
8. الأثاث	23
9. الخدمات المنزلية	3

القيمة	الفقــرات
65	10. الخدمات الصحية
47	11. النقل والمواصلات
16	12. السلع الثقافية
6	13. خدمات التأمين
8	14. خدمات التسلية
27	15. سلع الاستهلاك المعمرة
55	16. خدمات التعليم والأبحاث
5	17. الخدمات القانونية والجمعيات والنقابات
2	18. خدمات مالية
103	19. الإنفاق الإستهلاكي الحكومي على السلع
87	20. الإنفاق الاستهلاكي الحكومي على الخدمات

الحل:

1. الفقرات المكونة للإنفاق على السلع هي كما في الجدول التالي:

الفقرات 1 – 8، 12، 15.

القيمة	الفقــرات
295	1. الأغذية.
10	2. المرطبات والمشروبات
9	3. التبغ
45	4. الملابس
28	5.الإيجار وضريبة العقار
4	6. أجور الماء الصافي والخام
12	7. الوقود والضياء
23	8. الأثاث
16	12. السلع الثقافية
27	15. سلع الاستهلاك المعمرة
496	مجموع الإنفاق على السلع
103	ناقصا: الإنفاق الاستهلاك الحكومي على السلع
366	الإنفاق الاستهلاكي الخاص على السلع

2. أما الفقرات المكونة للإنفاق على الخدمات فهي كما في الجدول التالي:

الفقــرات	القيمة
9. الخدمات المنزلية	3
10. الخدمات الصحية	65
11. النقل والمواصلات	47
13. خدمات التأمين	6
14. خدمات التسلية	8
16. خدمات التعليم والأبحاث	55
17. الخدمات القانونية والجمعيات والنقابات	5
18. خدمات مالية	2
مجموع الإنفاق على الخدمات	191
ناقصا: الإنفاق الاستهلاكي الحكومي على الخدمات	87
الإنفاق الاستهلاكي الخاص على الخدمات	104

مثال2: استخدم النتائج التي تم التوصل إليها في المثال السابق لحساب الإنفاق الاستهلاكي الخاص، مستفيداً من المعلومات في الجدول التالي:

الفقــرات	مليون دينار
إنفاق المقيمين على السلع الاستهلاكية في الخارج	24
مبيعات السكان للسلع المستعملة	9
إنفاق غير المقيمين داخل البلد	10

الحل:

إن الفقرات التالية المكونة للإنفاق الاستهلاكي الخاص، هي كما في الجدول التالي:

الفقــرات		مليون دينار
الإنفاق على السلع	366	
ناقصا: مبيعات السلع المستعملة	(9)	357
الإنفاق على الخدمات		104
إنفاق المقيمين في الخارج	24	
إنفاق غير المقيمين داخل البلد	(10)	14
الإنفاق الاستهلاكي الخاص		475

طرائق حساب الإنفاق على السلع والخدمات الاستهلاكية:

هناك أكثر من طريقة لحساب الإنفاق على السلع، كما أن حساب الخدمات يختلف باختلاف الدول، فيما يلي نبحث طرائق حساب الإنفاق على السلع وعلى الخدمات:

أ- الإنفاق على السلع:

هناك ثلاث طرائق للوصول إلى مجموع الإنفاق الخاص على السلع الاستهلاكية وهي طريقة تدفق السلع، وطريقة مبيعات المفرد وطريقة ميزانية العائلة. وفيما نتناول كل طريقة بإيجاز:

1. طريقة تدفق السلع Commodity - flow method وتعني تتبع المنتجات المحلية (الصناعية والزراعية والإنشائية) من موقع إنتاجها في الحقل أو المصنع إلى مكان استعمالها النهائي: الاستهلاك أو الاستثمار أو التصدير، حيث يمكن معرفة السلع المباعة للقطاع العائلي للاستهلاك الشخصي، وهي كما يلي:

مجموع الإنتاج المحلي من السلع.

+ استيراد القطر من السلع.

- السلع المصدرة والمعاد تصديرها.

- السلع الرأسمالية الداخلة في تكوين رأس المال

<u>- الزيادة في المخزون السلعي لدى المنتجين وتجار الجملة والمفرد</u>

مجموع الإنفاق الاستهلاكي (الخاص والعام) على السلع

<u>- الإنفاق الاستهلاكي الحكومي على السلع.</u>

<u>الإنفاق الاستهلاكي الخاص على السلع.</u>

مثال 3: توفرت البيانات التالية عن القطر (في المثال السابق) والتي تخص إنتاج واستيراد وتصدير السلع في القطاعين الخاص والحكومي في سنة 1980 كما في الجدول التالي:

الفقــرات	مليون دينار
1. مجموع الإنتاج المحلي من السلع	445
2. استيراد القطر من السلع	147
3. السلع المصدرة والمعاد تصديرها	15
4. المبالغ الرأسمالية الداخلة في تكوين رأس المال	115
5. صافي الزيادة في المخزن السلعي	13
6. الإنفاق الاستهلاكي الحكومي على السلع	103

والمطلوب: تنظيم جدول يبين فقرات الإنفاق الخاص على السلع بطريقة تدفق السلع.

الحل: إن الفقرات المكونة للإنفاق الاستهلاكي الخاص عـلى السـلع بالطريقـة المـذكورة، كما في الجدول التالي:

الفقــرات		مليون دينار
مجموع الإنتاج المحلي من السلع		543
استيراد القطر من السلع	147	
ناقصا: السلع المصدرة	(15)	132
السلع الرأسمالية الداخلة في تكوين رأس المال	(115)	
صافي الزيادة في الخزين السلعي	(13)	(128)
مجموع الإنفاق الاستهلاكي (الخاص والعام) على السلع		449
ناقصا: الإنفاق الاستهلاكي الحكومي على السلع		103
الإنفاق الاستهلاكي الخاص على السلع		346

2. طريقة مبيعات المفـرد: إن طريقـة مبيعـات المفـرد Retail sales value method تتم بأسلوبين:

1. تسعير مشتريات المفـرد Retail purchases valuation ويكـون بتجميـع كميـات سلع الاستهلاك (يضمنها سلع الاستهلاك الدائمة كالثلاجـات والمجمـدات وغيرهـا) المشتراه من قبل المستهلكين بأسعار المفرد لها.

2. مبيعات المفرد Retail Sales وتستخدم فيها قيمة مبيعات السلع المباعة من قبل المؤسسات لتجارية الاستهلاكية في سوق المفرد حيث تستقي المعلومات عن قيمة مبيعات السلع الاستهلاكية ويفترض أن يؤدي الأسلوبان إلى نفس النتائج ويتم الحساب بموجب هذه الطريقة كما يلي:

مجموع مبيعات المفرد من السلع.

ـ السلع المباعة بالمفرد لأغراض غير الاستهلاك الشخصي.

ـ قيمة الخدمات.

+ مشتريات الأفراد الاستهلاكية من المؤسسات التي لا تتعاطى تجارة المفرد.

+ قيمة تقديرية للإنفاق الشخصي الذي لم يدخل إحصاء التجارة

+ بعض الضرائب غير المباشرة على السلع الاستهلاكية التي لم تدخل إحصاء التجارة

المجموع = الإنفاق الاستهلاكي للمقيمين وغير المقيمين

ناقصا: إنفاق غير المقيمين على السلع الاستهلاكية

+ إنفاق المقيمين على السلع الاستهلاكية خارج البلد

الإنفاق الاستهلاكي الخاص على السلع

وهناك بعض الصعوبات في تطبيق أسلوب مشتريات المفرد، وكذلك مبيعات المفرد مثل:

إن إحصاءات أغلب الدول لا تشتمل على كل السلع الداخلة في الإنفاق الاستهلاكي.

يصعب التمييز بن السلع التي دخلت في الاستهلاك النهائي عن تلك التي دخلت كسلع وسيطة لإنتاج سلع أخرى.

3. طريقة بحث ميزانية العائلة Family Budget Survey Method وهي طريقة غير مباشرة لتقدير الإنفاق الاستهلاكي الخاص، أو على الأقل لاحتساب قيمة أو كمية بعض المواد الداخلة في استهلاك الأفراد، بالإضافة إلى الغرض الرئيسي من طريقة بحث ميزانية العائلة شاملا لجميع الطبقات. وعادة

يحسب معدل إنفاق كل فرد من كل طبقة على السلع الاستهلاكية ثم يضرب بعدد الأشخاص في كل طبقة ثم يستخرج الإنفاق لجميع الطبقات. إن هذه الطريقة هي أقل الطرق دقة.

ب- الإنفاق على الخدمات:

إن إنتاج الخدمات Services يتصف بما يلي:

1- إن منتجي الخدمات أكثر عددا من منتجي السلع الاستهلاكية.
2- لا يوجد وسيط بين منتج الخدمة ومستهلكها.
3- الخدمة تشترى من قبل المستهلك النهائي.
4- لا توجد مشكلة الاستيراد والتصدير (عدا مشتريات السواح من هذه الخدمات، ومشتريات المقيمين خارج بلدهم).
5- لا توجد مشكلة مخزون كالمخزون السلعي.

ويمكن حساب الإنفاق على الخدمات في نفس الوقت الذي يجري فيه احتساب أنفاقهم على السلع خاصة إذا تبعت طريقة ميزانية العائلة أو طريقة قيمة مبيعات المفرد.

بعض هذه الخدمات تتوفر عنها معلومات مقابلة لها، فالمدفوعات للخدمات المنزلية من قبل بعض العوائل تساوي ما يستمله الخدم لقاء خدماتهم كما أن المدفوعات للأطباء والمحامين تساوي مدخولاتهم.

أما الخدمات التي لا تتوفر عنها المعلومات فيمكن أن تجمع المعلومات عنها باستقصاءات خاصة بالعينة.

أما الخدمات التي يتم الحصول عليها بأجور زهيدة أو بدون أجور كخدمات المساجد والمستشفيات الخاصة والمدارس الخاصة فيتم تقويمها وإضافتها إلى الإنفاق الاستهلاكي الخاص.

2. الإنفاق الاستهلاكي الحكومي:

إن الإنفاق الاستهلاكي الحكومي يشمل مصروفات الحكومة على السلع والخدمات للأغراض الاستهلاكية الجارية، والمقصود بالحكومة فهي جميع مرافق الحكومة المركزية والمحلية المتعلقة بخدمات عامة كالإدارة والدفاع والصحة والتعليم، ولكنها لا تشمل المؤسسات الحكومية التي تعمل لأغراض الربح. وأهم فقرات الإنفاق الاستهلاكي الحكومي ما يلي:

1- الأجور والرواتب لموظفي الحكومة ومستخدميها.
2- مشتريات الحكومة من السلع والخدمات من القطاع العائلي والأعمال.
3- مشتريات الحكومة من السلع والخدمات من أنحاء العالم.
4- ناقصا ما تبيعه القطاع العائلي وقطاع الأعمال من السلع والخدمات.
5- ناقصا ما تبيعه إلى العالم من السلع والخدمات.
6- المصروفات الحكومية للأغراض العسكرية (عدا الدفاع المدني) حتى ذات الطابع الاستثماري (عدا إنشاء دور السكن للقوات المسلحة والمصروفات الاستثمارية للأغراض المدنية فإنها تدخل في تكوين رأس المال الثابت).

ولا تحسب ضمن الإنفاق الاستهلاكي الحكومي الفقرات التالية:

1- التحويلات النقدية المستلمة أو المدفوعة من وإلى بقية أنحاء العالم فهي تعتبر جزءا من التحويلات الدولية ولا تحسب ضمن الإنفاق الاستهلاكي الحكومي.
2- المعدات العسكرية التي تتلقاها الحكومة على شكل هدايا من حكومة أخرى بل تعتبر إنفاقا استهلاكيا للحكومة المتبرعة.
3- الإنفاق الاستهلاكي للمؤسسات الحكومية.

4- التحويلات والإعانات التي تدفعها الحكومة إلى القطاع العائلي وإلى المؤسسات التي لا تقوم على أساس الربح، لا تعتبر من الإنفاق الاستهلاكي الحكومي.

وأخيرا لا بد من تحويل حسابات الحكومة لهذا الغرض من الأساس النقدي إلى مبدأ الاستحقاق، أي أن المصروفات والإيرادات تحتسب للفترة التي وقعت فيها وليس الفترة التي دفعت أو استلمت فيها[1].

مثال4: البيانات التالية عن إنفاقات الحكومة ومشترياتها من السلع والخدمات ومبيعاتها لها ومصروفاتها الأخرى في القطر (المثال السابق) في سنة 1980.

والمطلوب: تنظيم جدول يبين فقرات الإنفاق الاستهلاكي.

الفقـرات	مليون دينار
1. الأجور والرواتب لموظفي الحكومة.	53
2. مشتريات الحكومة من السلع والخدمات من القطاع العائلي وقطاع الأعمال	38
3. مشتريات الحكومة من السلع والخدمات من أنحاء العالم	46
4. مبيعات الحكومة من السلع والخدمات إلى القطاع العائلي والأعمال	16
5. مبيعات الحكومة من السلع والخدمات إلى العالم	5
6. مصروفات الحكومة للأغراض العسكرية	74
7. مدفوعات الحكومة لإحدى الدول المنكوبة بالزلازل	2
8 . معدات عسكرية مهداة إلى إحدى الدول الصديقة	19
9. مدفوعات الحكومة إلى الجمعيات الخيرية..الخ	3

الحل: إن الفقرات التالية المكونة للإنفاق الاستهلاكي هي كما في الجدول التالي:

مليون دينار	الفقــرات	
53	1. الأجور والرواتب لموظفي الحكومة	
	2. مشتريات الحكومة من العوائل والأعمال	38
84	3. مشتريات الحكومة من العالم	46
	4. مبيعات الحكومة إلى العوائل والأعمال	16
(21)	5. مبيعات الحكومة إلى العالم	5
74	6. مصروفات الحكومة للأغراض العسكرية	
190	مجموع الإنفاق الاستهلاكي الحكومي	

يلاحظ أن الفقرات (7 - 9) لم تحسب في الإنفاق الاستهلاكي الحكومي لأنها من المبـالغ المحولة. ويلاحظ أن مجموع الإنفاق الاستهلاكي الحكـومي يسـاوي مجمـوع إنفـاق الحكومـة على السلع والخدمات الاستهلاكية (103 + 87 = 190)، من الأمثلة السابقة.

وهذا وقد ينظر إلى الإنفاق الاستهلاكي الخاص والحكومي كمجموعـة واحـدة وعنـدها فإن الفقرات المكونة له تكون كما يلي:

1- السلع الاستهلاكية المحلية.

2- الخدمات.

3- السلع الاستهلاكية المستوردة

4- صافي الزيادة في السلع الاستهلاكية المخزونة لدى العوائل.

5- إنفاق المقيمين في القطر على السلع الاستهلاكية والخدمات في الخارج.

6- ناقصا: السلع الاستهلاكية المصدرة.

7- ناقصا: إنفاق غير المقيمـين (السـواح وغـيرهم) عـلى السـلع الاسـتهلاكية المحليـة والمستوردة.

مثـال5: فـيما يـلي بيانـات عـن السـلع الاسـتهلاكية المحليـة والمسـتوردة والمصـدرة والإنفاقات الأخرى للقطر في سنة 1980.

الفقــرات	مليون دينار
1. السلع الاستهلاكية المحلية	381
2. الخدمات	191
3. السلع الاستهلاكية المستوردة	82
4. صافي الزيادة في السلع الاستهلاكية المخزونة لدى العوائل	6
5. السلع الاستهلاكية المصدرة.	9
6. إنفاق المقيمين على السلع والخدمات في الخارج	24
7. إنفاق غير المقيمين في القطر	10

والمطلوب: تنظيم جدول يبين فقرات الاستهلاك الحكومي والخاص للقطر في السنة المذكورة وقارن النتيجة بنتيجة المثالين.2 ، 4.

الحل: إن الفقرات التالية المكونة للاستهلاك الحكومي كما في الجدول التالي:

الفقــرات		مليون دينار
1. السلع الاستهلاكية المحلية		381
2. السلع الاستهلاكية المخزونة لدى العوائل		6
3. الخدمات		191
4. السلع الاستهلاكية المستوردة	82	
5. السلع الاستهلاكية المصدرة	(9)	73
6. إنفاق المقيمين في الخارج	24	
7. إنفاق غير المقيمين في القطر	(10)	14
مجموع الإنفاق الاستهلاكي الحكومي والخاص		665

ويلاحظ هنا أن مجموع الإنفاق الاستهلاكي للقطاعين الحكومي والخاص يساوي مجموع ما تم الوصل إليه في المثالين المذكورين: 475 + 190= 665 مليون دينار.

وتجدر الإشارة إلى أن مدخولات الحكومة تتألف بالدرجة الأولى من الفقرات التالية: الدخل من الملكية والعمليات الإنتاجية، والضرائب غير المباشرة، والضرائب المباشرة على الشركات، والقطاع العائلي، والضرائب المباشرة الأخرى

مثل التأمينات الاجتماعية والتحويلات الجارية من القطاع العائلي (الأفراد) والتحويلات الجارية من بقية العالم والتي تؤلف بمجموعها المدخولات الجارية بعد أن يطرح منها الفائدة على الدين العام، أما مصروفات الحكومة فإنها تتألف من: الإنفاق الاستهلاكي الحكومي، والإعانات والتحويلات الجارية إلى القطاع العائلي والتحويلات إلى بقية أنحاء العالم والتي تؤلف بمجموعها المصروفات الجارية وإذا كان هذا الرصيد أقل من المدخولات فإن الفرق يمثل الادخار الجاري الذي يمكن رصده للإنفاق الاستثماري أو الإنفاق الرأسمالي.

وفي أدناه نموذج لموازنة وحساب مدخولات ومصروفات الحكومة في العراق سنة 1965.

موازنة مدخولات ومصروفات الحكومة (بملايين الدنانير) عام 1965

المدخولات	القيمة	المصروفات	القيمة
الدخل من الملكية والإنتاج	17	الإنفاق الاستهلاكي الحكومي	118
ناقصا: الفائدة على الدين العام	(3)	الإعانات	3
الضرائب غير المباشرة	46	تحويلات جارية إلى الأفراد	2
الضرائب المباشرة على الشركات	141	تحويلات جارية إلى العالم	1
الضرائب المباشرة على الأفراد	8		
ضريبة التأمين الاجتماعي	2	الادخار الجاري	18
تحويلات جارية من الأفراد	4		
تحويلات جارية من العالم	1		
مجموع المدخولات	212	مجموع المصروفات	212

المصدر: تقديرات رأسابوترام، المصدر السابق ص 16 – 17 جدول 8.

ثانياً: الإنفاق الإنتاجي

يشمل الإنفاق الإنتاجي تكوين رأس المال الثابت المحلي والتغير في المخزون السلعي للقطاع الخاص والحكومي.

أ- تكوين رأس المال الثابت المحلي:

الإنفاق الإنتاجي هو الإنفاق الذي يتم لشراء السلع والخدمات الإنتاجية مثل المكائن والآلات ووسائط النقل والأبنية عدا الإنشاءات المستخدمة للأغراض العسكرية..الخ والإنفاق الإنتاجي يشمل تراكم رأس المال الثابت والتغير في المخزون السلعي. وتكوين رأس المال Capital formation يكون إجماليا gross ويطرح الاندثار منه نحصل على الصافي net وحسب تعريف الدائرة الإحصائية في الأمم المتحدة إن إجمالي تكون رأس المال الثابت هو الإنفاق على السلع الرأسمالية الجديدة زائداً الإضافات والتغييرات والتجديدات التي تجري على السلع الرأسمالية في القطر Alteration Renovation زائدا قيمة الأعمال تحت الإنشاء[2] ولهذا الغرض فإن السلع المستعملة التي تستورد إلى القطر لأول مرة تعتبر سلعا جديدة، أما الإنفاق فشمل قيمة الماكنة المستوردة + الضريبة الكمركية+ كلفة نقلها إلى المصنع + كلفة نصبها+ كلفة المهندسين الاستشاريين. ولكن لا يدخل في فقرات تكوين رأس المال ما يلي:

1- الموجودات التي لا تأخذ شكلا مادياً كحقوق الامتياز والشهرة التجارية وبراءة الاختراع.
2- السلع المعمرة التي يشتريها القطاع العائلي مثل الثلاجات...الخ عدا دور السكن والأبنية.
3- الإنفاقات على الخدمات والأبحاث الصحية والثقافية.
4- الرسوم الفنية والموجودات الأثرية... الخ.
5- الثروات الموجودة في باطن الأرض كالمعادن والبترول.
6- الإنفاق على الإنشاءات العسكرية والمعدات الحربية.
7- الأدوات الاحتياطية للمكائن والآلات والمعدات الإنتاجية.
8- الإنفاق على الترميمات والإدامة.

طرق احتساب تكوين رأس المال الثابت:

يحسب تكوين راس المال الثابت بموجب إحدى الطريقتين التاليتين أو كليهما وهما حسب أهميتها: طريقة الإنتاج (أو تدفق السلع)، وطريقة الإنفاق، وفيما يلي توضيح موجز لكل طريقة:

1. طريقة الإنتاج: تؤلف الفقرات التالية تكوين رأس المال الثابت في القطر بموجب طريقة الإنتاج Production method وهذه الفقرات هي:

الإنتاج المحلي من السلع الرأسمالية (مكائن وأبنية...الخ).

+ استيراد البلد من السلع الرأسمالية.

+ قيمة الأعمال تحت الإنشاء:

مجموع السلع الرأسمالية المنتجة و المستوردة.

- السلع الرأسمالية المصدرة والمعاد تصدرها.

- السلع الرأسمالية المباعة للقطاع العائلي (عدا دور السكن والأبنية).

مجموع تكوين رأس المال الثابت في القطر

أما مصادر المعلومات لهذه الطريقة فهي الإحصاءات الإنشائية والصناعية وإحصاءات التجارة الخارجية بالإضافة إلى معلومات عن كلفة نقل المكائن ونصبها(*).

مثال6: البيانات التالية عن تكوين رأس المال الثابت في القطر (المذكور في التمارين السابقة) 1980.

(*) إن الدول النامية تكون أغلب سلعها الرأسمالية مستوردة ولذلك فإن المصدر المهم للمعلومات في إحصاء التجارة الخارجية، حيث تؤخذ القيمة (سيف) لتلك السلع وتزداد عليها نسبة مئوية من القيمة تتراوح بين 20-50% لتغطية كلفة النقل والنصب وما أشبه.

الفقــرات	مليون دينار
1. الإنتاج المحلي من السلع الرأسمالية	70
2. استيرادات القطر من السلع الرأسمالية	65
3. قيمة الأعمال تحت الإنشاء	4
4. السلع الرأسمالية المصدرة والمعاد تصديرها	6
5. السلع الرأسمالية المباعة للقطاع العائلي	14
6. الإنفاق على الخدمات التعليمية	55

والمطلوب: تنظيم جدول يبين فقرات تكوين راس المال الثابت في القطر.

الحل: الفقرات التي تؤلف تكوين رأس المال كما في الجدول التالي:

الفقــرات	مليون دينار
1. الإنتاج المحلي من السلع الرأسمالية 70	
5. السلع الرأسمالية المباعة للقطاع العائلي (14)	56
2. استيرادات القطر من السلع الرأسمالية 65	
4. السلع الرأسمالية المصدرة (6)	59
3. قيمة الأعمال تحت الإنشاء	4
مجموع تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في القطر	119

2. طريقة الإنفاق: إن طريقة الإنفـاق Expenditure Method هــي الطريقـة الأكـثر شيوعا وتعني المصروفـات السـنوية مـن قبـل الحكومـة وقطـاع الأعـمال عـلى حيـازة السـلع الرأسمالية المستخدمة في الإنتاج الصناعي والزراعي والخدمات على اختلاف أنواعهـا، عـلى أن يجري تعديلها بإضافة صـافي الخـزين والأعـمال تحـت الإنشـاء، أي أن الحسـاب يـتم حسـب الخطوات التالية:

إنفاق الحكومة على حيازة السلع الراسمالية.

+ إنفاق قطاع الأعمال على حيازة السلع الرأسمالية.

<u>+ قيمة الأعمال تحت الإنشاء.</u>

مجموع تكوين راس المال الثابت الإجمالي في القطر

ويجرى الاعتماد في استخدام هذه الطريقة على حسابات الحكومة والشركات بالإضافة إلى إحصاءات الإنشاء والتجارة الخارجية وغيرها.

وعند استخدام هذه الطريقة ينبغي الحذر من أن بعض الفقرات الداخلة في رأس المال الثابت حسب مفاهيم المحاسبة التجارية والحكومية قد لا تكون مطابقة تماماً لما هي عليه في المحاسبة القومية. فهناك بعض المصروفات التي يمكن اعتبارها ذات طبيعة رأسمالية كتصليح المكائن أو ترميم المباني قد تعتبر مصروفات اعتيادية وتغلق في حسابات الإيرادات والمصروفات في نهاية السنة، كأنها فقرة من فقرات المستخدم تستقطع مرة واحدة، بينما هي في حقيقتها استثماراً (إنفاقاً رأسمالياً) يجب أن تحسب قيمتها ضمن تكوين رأس المال الإجمالي، ولا تستقطع إلا بأقساط سنوية هي أقساط (الاندثار).

إضافة إلى ذلك أن بعض فقرات رأس المال الثابت الذي يحسب بهذه الطريقة لا تتوفر عنه المعلومات كالمشاريع الصغيرة والأعمال الإنشائية الصغيرة للقطاع الخاص. وخاصة في الريف حيث أن الأعمال الإنشائية هناك لا تتوفر عنها المعلومات، إن الطريقة السابقة أفضل من هذه الأخيرة حيث أن فقرات تكوين رأس المال الثابت تكون معرفة فيها تعريفاً دقيقاً من ناحية كما أن البيانات يمكن تصنيفها حسب الصناعات التي أنتجت فيها، من ناحية أخرى.

ومع ذلك فإن الطريقتين تستخدمان في آن واحد حيث تكمل إحداهما الأخرى ولا يمكن الاكتفاء بطريقة واحدة لأن المعلومات الكاملة لها لا تتوفر غالباً.

مثال 7: البيانات التالية تمثل فقرات تكوين رأس المال في القطر (المذكور في الأمثلة السابقة) سنة 1980.

مليون دينار	الفقــرات
47	1. إنفاق الحكومة على حيازة السلع الرأسمالية
55	2. إنفاق قطاع الأعمال على حيازة السلع الراسمالية
13	3. صافي الخزين من السلع
4	4. قيمة الأعمال تحت الإنشاء
92	5. خمنت قيمة الكبريت المكتشف هذا العام
3	6. إنفاقات جارية على الترميمات والإدامة.

والمطلوب: تنظيم جـدول يبـين فقـرات تكـوين رأس المـال الثابـت الإجـمالي في القطـر حسب طريقة الإنفاق.

الحل: الفقرات الداخلـة في تكـوين رأسـمال المـال الثبـات الإجـمالي في القطـر حسـب الطريقة المذكورة، كما في الجدول التالي:

مليون دينار	الفقــرات
47	1. إنفاق الحكومة على حيازة السلع الرأسمالية
55	2. إنفاق قطاع الأعمال على حيازة السلع الرأسمالية
4	4. قيمة الأعمال تحت الإنشاء
119	مجموع تكوين رأس المال الثابت في القطر

تصنيف رأس المال الثابت:

بعد حساب راس المال الثابت، ينبغي أن تعرض المعلومات حسب التصـنيفات التاليـة (توصيات الأمم المتحدة): التصنيف حسب نـوع الاسـتثمار وحسـب نـوع المشـترى، وحسـب الاستعمال الصناعي.

1. التصنيف حسـب نـوع الاسـتثمار: التصـنيف حسـب نـوع الاسـتثمار By type of assets يظهر تصنيف رأس المال الثابت إلى أبنية ومكائن ووسائط نقل الخ... كما يلي:

نوع الاستثمار		القيمة
1. الأبنية		
أ- دور سكن	15	
ب- غيرها	10	25
2. إنشاءات اخرى		20
3. مكائن وآلات		31
4. وسائط النقل		26
إجمالي تكوين رأس المال الثابت المحلي		102

إن المقصود بالإنشاءات الأخرى هنا هي الطرق والجسور وخطوط السكك الحديد والأرصفة والموانئ والحدائق والمنتزهات العامة والملاعب الرياضية والمجاري وأنابيب الماء والغاز وخطوط الكهرباء وشبكات الهاتف والبرق وأبراج الراديو والتلفزيون ومحطات المايكروف وصوامع الحبوب والمطارات والسدود والخزانات ومشاريع الري والبزل واستصلاح الأراضي الزراعية وزرع الغابات والآبار الارتوازية وحفر القنوات والترع والشوارع الخ. وهذه يمكن أن تصنف تصنيفات أصغر:

2. التصنيف حسب نوع المشترى: **By type of purchaser** أي حسب الجهة التي تم لحسابها تكوين رأس المال الثابت وهي ثلاث جهات: المؤسسات الخاصة، والمؤسسات العامة والحكومة حيث تصنف البيانات بموجب كل جهة إلى أبنية وإنشاءات أخرى، ومكائن ومعدات ووسائط نقل، كما في الجدول التالي:

نوع الاستثمار	القيمة
أ- القطاع الخاص	23
ب – المؤسسات العامة	32
ج. الحكومة	47
إجمالي تكوين رأس المال الثابت المحلي	102

3. التصنيف حسب الاستعمال الصناعي: By industrial use أي التصنيف حسب النشاط الاقتصادي الذي يستعمل رأس المال الثابت لا النشاط الذي ينتجه. أما عدد النشاطات التي يصنف بموجبها هي الأصناف التسعة المستخدمة في حسابات الدخل القومي، ولكن الفرق بين تصنيف تكوين رأس المال وتصنيف الناتج القومي هو أن الناتج القومي المصنف حسب النشاطات الاقتصادية يظهر النشاط الذي أنتج فقيمة ناتج قطاع الصناعة التحويلية يظهر قيمة التي أنتجتها هذا القطاع ولكن قيمة رأس المال في الصناعة المذكورة يعني قيمة رأس المال الذي استخدمه هذا القطاع، فلو أن السلع الرأسمالية المنتجة في قطاع الصناعة قد استخدمت من قبل قطاع الزراعة فقط فعندئذ سيظهر أمام قطاع الزراعة ولا يظهر أمام الصناعة التحويلية، وهكذا بالنسبة لقطاع الإنشاء والتشييد الذي سيظهر ناتجه أمام دور السكن مثلا وهكذا.

أما الجدول المقترح فهو كما يلي:

الفقــرات	الأبنية	الإنشاءات الأخرى	المكائن والآلات	وسائط النقل	المجموع
1. الزراعة، الصيد والغابات	1	2	5	2	10
2. المناجم والمقالع	1	2	4	2	9
3. الصناعة التحويلية	3	3	7	3	16
4. الكهرباء والغاز والماء	2	3	6	1	12
5. البناء والتشييد	7	1	3	2	13
6. النقل والمواصلات والخزن	3	1	1	9	14
7. تجارة الجملة والمفرد	2	4	2	3	11
8. البنوك والتأمين والعقارات	5	1	2	2	10
9. الخدمات العامة والخاصة	1	3	1	2	7
تكوين رأس المال الثابت الإجمالي	25	20	31	26	102

التغير في المخزون السلعي:

المخزون هو المواد الخام والمواد تحت الإنتاج والنـاتج التـام الموجـود في المخـازن أو في سـاحات وأقسـام المشـاريع الإنتاجيـة أو في الطريـق إليهـا في نهايـة السـنة، أي انـه السـلع والخامات المنتجة أو المستوردة التي لم توضع موضع الاستعمال النهائي (الاستهلاك والاسـتثمار والتصدير) خلال الفترة الزمنية التي تخصها حسابات الدخل القومي والتـي تخـص الوحـدات الإنتاجية فقط. أما مخزون السلع فيعتـبر إنفاقـا جاريـا ولا يـدخل ضـمن تكـوين رأس المـال الثابت وإنما ضمن الإنفـاق الاسـتهلاكي الخـاص أو الحكـومي حسـب الحالـة، عـدا مشـتريات الحكومة من المواد الإستراتيجية التي تحتفظ بها لأغراض السلامة الوطنيـة فتعتـبر جـزءا مـن تكـوين رأس المـال مثـل خـزن المـواد الغذائيـة أو المـواد الأوليـة أو المـواد الأخـرى في أوقـات الأزمات.

تقويم المخزون:

لأغراض الحسابات التجارية يقوم المخزون بسعر السوق أو بسـعر الكلفـة أيهـما اقـل وعلى أساس أن الخزين الموجـود في نهايـة المـدة هـو آخـر مـا وصـل إلى المخـزن، أي حسـب القاعدة: المخزون أولا يخرج أولاً ولذلك فإن الخزين في آخر المدة سيقوم بآخر الأسـعار التـي كانت في السنة ذات العلاقة بينما خزين بداية المدة سـيقوم بـآخر أسـعار السـنة الماضـية أي أسعار بداية السنة الحالية، وإذا كانت الفترة المذكورة من الفترات التي تغـيرت فيهـا الأسـعار صعودا وهبوطا فستكون هناك أرباح غير متحققة Capital gain في حالة ارتفـاع الأسـعار أو خسارة غير متحققة Capital loss في حالة انخفاض الأسعار، هذه هي نتيجة القيمة الدفترية للمخزون المحسوب بهذه الطريقة وهي غير ملائمة للحسابات القوميـة. إن الطريقـة الملائمـة للحسابات القومية هي تسعير المخزون بالقيمة الاسـتبدالية Replacement Price أي المبلـغ الذي ينبغي دفعه للمحافظة على نفس الكمية التي كانت قائمة سابقا.

فمثلاً لو أن المواد الخام التي كانت موجودة في المخزن هي 10 أطنان من المواد الأولية، بسعر الطن 4 دنانير في بداية السنة. وفي نهاية السنة كان الموجود هو 6 أطنان وكان سعر الطن 5 دنانير فإن الموجود لا يقوم بـ 6 × 4 = 24 دينار وهو سعر الشراء (كما في المحاسبة التجارية) وإنما 6 × 5 = 30 ديناراً وهو قيمة 6 أطنان من المواد الأولية التي لو أريد تعويضها لكلفت هذا المقدار. أما إذا كانت الأسعار قد انخفضت إلى 3 دنانير فإن القيمة الاستبدالية ستكون 6 × 3 = 18 ديناراً. أي أن أسلوب الحسابات القومية (القيمة الاستبدالية) = أسلوب المحاسبة التجارية في حالة انخفاض الأسعار. أما في حالة ارتفاعها فسيكون هناك فرق لأن الحسابات القومية تأخذ بالسعر الأعلى.

ولتوضيح ما سبق نستعين بالمثال الموضوع التالي:

مثال 8: افترض أن خزين السلع في بداية سنة 1980 ونهايتها وسعر الوحدة الواحدة منها كان كما في الجدول التالي:

الناتج	بداية السنة		نهاية السنة	
	عدد الوحدات	سعر الوحدة	عدد الوحدات	سعر الوحدة
أ	15	10	25	8
ب	35	12	30	15

والمطلوب ما يلي:

1- تنظيم جدول يبين قيمة الناتج في بداية السنة ونهايتها بموجب قواعد المحاسبة التجارية وإيجاد صافي الزيادة والنقص في نهاية السنة.

2- تنظيم جدول آخر يبين قيمة النتاج في بداية السنة ونهايتها بموجب قواعد الحسابات القومية وإيجاد صافي الزيادة أو النقص في الخزين السلعي ومقارنته بما سبق.

الحل:

1. بموجب قواعد المحاسبة التجارية يقوم الخزين بسعر السوق أو سعر الكلفة ايهما أقل. وعلى افتراض أن الخزين في بداية السنة قد تم شراؤه بأسعار بداية السنة وعلى هذا فإن السلع أ ، ب ستقوم كمياتها بأسعار بداية السنة لاستخراج قيمة الخزين في بداية المدة. أما في نهاية السنة فإن السلعة (أ) ستقوم بأسعار نهاية السنة وهو (8) - أي سعر السوق الذي هو أقل من سعر الكلفة أما السلعة (ب) فتقوم بسعر الكلفة (12) لأنه أقل من سعر السوق، وعلى هذا الأساس تستخرج قيمة الناتج في آخر السنة ويستخرج صافي الزيادة (أو النقص) كما في الجدول التالي:

الناتج	بداية السنة			نهاية السنة			الرصيد
	ك	س	ق	ك	س	ق	
أ	15	10	150	25	8	200	50
ب	35	12	420	30	12	360	60-
المجموع			570			560	10-

ومن الجدول يظهر أن قيمة الناتج في بداية السنة كان (570) وفي نهايتها (560) أي أنه هناك نقصا عما كان عليه الخزين في بداية السنة (بمقدار 10).

2. وحسب قواعد الحسابات القومية فإن الخزين يقوم بالسعر الاستبدالي، أي أن كميات الناتج في بداية السنة تقوم بالأسعار التي كانت سائدة في بداية السنة وهي أسعار نهاية السنة السابقة)، وكميات الناتج في نهاية السنة تقوم بالأسعار السائدة في الحالتين حيث منهما يحسب صافي الزيادة (أو النقص) في الخزين السلعي، كما يعرض الجدول التالي:

الناتج	بداية السنة			نهاية السنة			الرصيد
	ك	س	ق	ك	س	ق	
أ	15	10	150	25	8	200	50
ب	35	12	420	30	15	450	30
المجموع			570			650	80

ومن الجدول يظهر أن قيمة الناتج في بداية السنة كانت 570 ارتفعت في نهاية السنة إلى 650 أي ان هناك صافي زيادة في الخزين السلعي تبلغ (80) بالمقارنة مع (ـ 10)، في الفقرة السابقة.

وحسب توصيات الأمم المتحدة يحسب من ضمن المخزون:

1. التغير في مخزون المقيمين الموجودة خارج البلد.
2. الزيادة الصافية في الذهب المكنز من قبل الأفراد.
3. التغيرات في كمية السلع الموجودة في الحقول الزراعية كالحبوب والمواشي ولا يحسب ضمن المخزون ما يلي:

-1 التغير في مخزون غير المقيمين الموجود داخل حدود البلد.

-2 الزيادة في الموارد الطبيعية كالنمو الطبيعي للغابات أو الغلة الزراعية غير المحصودة.

-3 الاكتشافات الجديدة في باطن الأرض كالنفط والكبريت... الخ.

ولتوضيح ما سبق نستعين بالمثال التالي:

مثال 9: البيانات التالية تمثل التغيرات في المخزون لبعض أنوع السلع والزيادات في بعض كميات الموارد الطبيعية وغيرها في القطر (المذكور من التمارين السابقة) في بداية سنة 1980 ونهايتها، بملايين الدنانير.

نهاية السنة	بداية السنة	الفقــرات
18	12	1. مواد خام ووقود الخ
2	2	2. مواد تحت الإنتاج
17	14	3. ناتج تام
13	16	4. مواد غذائية مخزونة لدى الحكومة
9	3	5. سلع مخزونة لدى الأفراد
12	7	6. خزين المقيمين في الخارج
8	5	7. اكتناز الذهب
2	3	8. الحبوب ومواشي اللحوم والدواجن في الحقول الزراعية
1	1	9. سلع مخزونة لدى غير المقيمين
16	12	10. نمو الغابات والغلة غير المحصودة
92	صفر	11. كبريت مكتشف
132	120	12. مواشي للتوليد وإنتاج الحليب

والمطلوب: تحديد الزيادة والنقص في نهاية السنة للفقرات الداخلة في تكوين راس المال وبالتالي مجموع صافي الزيادة أو النقص في المخزون السلعي

الحل: إن الفقرات الداخلة في تكوين المخزون السلعي هي كما الجدول التالي:

الرصيد	النهاية	البداية	الفقــرات
6	18	12	1. مواد خام ووقود
صفر	2	2	2. مواد تحت الإنتاج
3	17	14	3. ناتج تام
3-	13	16	4. مواد غذائية مخزونة لدى الحكومة
5	12	7	6. خزين المقيمين في الخارج
3	8	5	7. اكتناز الذهب
1-	2	3	8.الحبوب والمواشي في الحقول الزراعية
13	72	59	مجموع صافي الخزين السلعة

أما الفقرات الأخرى فلا تدخل في حساب الخزين السلعي.

تصنيف المخزون: يصنف المخـزون بموجـب توصـيات الأمـم المتحـدة حسـب القطـاع الاقتصادي للمالك، وهذه القطاعات هي:

1- القطاعات السلعية: الزراعة، الصناعة، الإنشاء.

2- قطاع تجارة الجملة والمفرد.

3- القطاعات الأخرى.

4- قطاع الحكومة.

كما يصنف المخزون بموجب التوصيات السابقة حسب نوع المخـزون واهـم الأصـناف هي:

أ- مخزون من المواد الأولية، وتشمل:

1- المواد الأولية.

2- قطع الغيار.

3- الزيوت والوقود ومواد التزييت.

4- الأسمدة والمواد الكيماوية والبذور.

5- مواد التغليف والحفظ.

ب- الإنتاج غير التام، ويشمل:

المواد غير تامة الصنع في قطـاع الصـناعة والتـي تبـاع أو تشـحن قبـل إجـراء عمليـات تصنيعية عليها. ولا يشمل الناتج غير التام في قطاع الإنشاء كالطرق والجسور..الخ لأنها تدخل في حساب تكوين رأس المال الثابت.

ج- المواشي والدواجن التي تربى لغرض إنتاج اللحوم:

ولا تشمل المواشي التي تربى لغرض تحسين النسل والتوليد وإنتاج الحليـب ومشـتقاته أو إنتاج الصوف، كما لا تشمل حيوانات الخدمة التي تستخدم في النقل وسـحب العربـات أو جر النواعير والمحاريث- لأنها تدخل في حساب رأس المال الثابت.

د- السلع التامة الصنع:

وهي الموجودة لدى المنتج أو تاجر الجملة وتاجر المفرد بما في ذلك البضائع التي تباع كما اشتريت وكذلك الوقود والتجهيزات الموجودة لغرض استعمالات القطاع كما تضم هذه الفقرة المخزون من الفحم والزيوت والوقود ومواد الإدامة والتصليح والتجهيزات المكتبية الخ، في قطاع النقل والمواصلات والمؤسسات المالية. كما يشمل أيضا المخزون من السلع الإستراتيجية خاصة الحبوب لدى الحكومة.

ثالثا: الصادرات والاستيرادات والإنفاق القومي:

ذكرنا سابقا أن الإنفاق القومي هو الإنفاق على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية والإنتاجية. وقد رأينا أن الإنفاق الاستهلاكي يمكن أن يكون خاصاً من قبل الأفراد أو عاماً من قبل الحكومة. أما الإنفاق الإنتاجي (الخاص والعام معا) فيشمل تكون رأس المال الثابت المحلي إضافة إلى صافي التغير في المخزون السلعي، والذي يشمل المواد الخام والناتج غير التام والناتج التام في الوحدات الإنتاجية.

والإنفاق سواء كان استهلاكيا ام إنتاجيا فانه لا يقتصر على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية والإنتاجية المنتجة محليا. لان اقتصاد أي قطر ليس مغلقا، فهو يتعامل مع الخارج بالاستيراد والتصدير. أي انه يبيع للأقطار الأخرى بعض سلعه وخدماته ويشتري منها بدلا من ذلك سلعها وخدماته ويشترى منها ان يشمل السلع والخدمات المصدرة منه، وتستبعد منه السلع والخدمات المستوردة.

ولذلك وللوصول إلى الإنفاق على الناتج الإجمالي المحلي لابد من معرفة قيم الصادرات والاستيرادات وإضافة الأولى وطرح الثانية. وفي الحقيقة أن تحديد السلع المصدرة والمستوردة من المسائل المعقدة جدا والتي يتناولها بالبحث الإحصاء التجاري وخاصة احصاء التجارة الخارجية، ولأجل تبسيط الموضوع وتحديده تجنبا لمشاكل تشعبه ولكي يبقى مقتصرا على مشاكل إحصاء الدخل

القومي والحسابات القومية بالدرجة الأولى سنحاول إعطاء مفاهيم عامة مبسطة للصادرات والاستيرادات.

مكونات الصادرات والاستيرادات:

إن الصادرات لأي قطر هي السلع والخدمات التي تعبر حدود ذلك القطر لكي تباع في قطر آخر. أما الاستيرادات فهي سلع وخدمات الأقطار الأخرى التي تعبر حدود الأقطار التي نشأت فيها لتصل قطرا آخر فتستخدم أو تباع فيه مع بعض الاستثناءات[1] وعلى هذا الأساس تتضمن صادرات البلد الفقرات التالية:

1- حركة البضائع من القطر عبر حدوده الكمر كية إلي بقية إنحاء العالم.

2- حركة البضائع من المخازن الكركمية والمصانع الكمر كية والمنطقة الحرة في البلد إلى بقية أنحاء العالم.

3- مبيعات المقيمين في بقية أنحاء العالم من البواخر والطائرات الجديدة والمستعملة حتى وان لم تكن عبرت الحدود الكمر كية للبلد.

---

[1] في الحقيقة أنه ليس كل الصادرات والواردات تعبر الحدود الإقليمية أو الكمركية للأقطار المختلفة وإنما هي معاملات دولية تجرى بين المقيمين في البلد وبين غير المقيمين سواء كان غير المقيمين موجودين خارج الحدود الإقليمية لذلك البلد أو داخلها. كما أن لذلك علاقة مهمة بنظام التجارة الذي يتبعه القطر فبموجب (نظام التجارة العام) تعتبر الحدود الإقليمية للقطر هي الحدود الكمركية، وتسجل على أساسها البيانات، أي أن السلع الداخلة للقطر والخارجة منه تعتبر استيراداً وتصديراً حسب الحالة. أما (نظام التجارة الخاص) فإن الحدود الكمركية فيه أصغر من الحدود الإقليمية ولذلك لا تعتبر كل السلع الداخلة إلى الحدود الإقليمية إستيراداً والخارجة منها تصديراً. فحركة البضائع من المخازن الكمركية والمناطق الحرة (الفقرة: 2 أعلاه) لا تعتبر تصديراً رغم أنها عبرت الحدود الإقليمية لأنها لم تعبر الحدود الكمركية. وكذلك الحال في دخول البضائع إلى هذه المناطق لا يعتبر استيراداً بينما تعتبر استيراداً وتصديراً بموجب نظام التجارة العام. ويستثنى من ذلك (المصانع الكمركية) حيث يعتبر دخول السلع إليها وخروج السلع منها استيراداً وتصديراً في النظامين نظراً لما يجري عليها من عمليات تصنيع. للتفصيل انظر للمؤلف الإحصاء التجاري، معد للنشر.

4- مبيعات القطر من القوة الكهربائية أو الغاز أو الماء إلى بقية أنحاء العالم.
5- المبيعات من الفحم الحجري والوقود إلى البواخر والطائرات الأجنبية.
6- الاسماك المباعة في الخارج من قوارب الصيد الوطنية.
7- المبيعات من خامات الذهب والذهب غير المشغول والذهب المستخرج والمباع للاستعمالات الصناعية.
8- المبيعات من قوالب الذهب المستخرجة حديثاً، وسبائك الذهب للاستعمالات غير الصناعية.
9- خدمات الشحن التي يقدمها مقيمو البلد في تصدير السلع من القطر بواسطة البواخر والطائرات والسكك الحديد والسيارات وغيرها من وسائط النقل البري وكذلك نقل النفط والغاز بواسطة خطوط الأنابيب.
10- نقل بضائع الترانسيت التي تعود ملكيتها لغير المقيمين عبر أراضي القطر بواسطة وسائل النقل المختلفة السابقة.
11- نقل البضائع والذهب بين الأقطار الأجنبية لحساب غير المقيمين.
12- نقل البضائع والذهب التي لم تدخلا أصلا في تجارة السلع والتي تعود ملكيتها لغير المقيمين لنقل الأثاث المنزلية للدبلوماسيين الأجانب والذهب لغير الأغراض الصناعية.
13- خدمات الشحن التي يقدمها المقيمون في نقل السلع المستوردة إلى البلد.
14- نقل المسافرين الأجانب بواسطة وسائل النقل الوطنية أي التي تعود ملكيتها للمقيمين في البلد علما إن أجور النقل تشمل نقل الأشخاص والأمتعة الزائدة الخ.
15- ما يستلم عن إيجار السفن ورسوم الموانئ والمطارات الوطنية وتكاليف سحب البواخر والقاطرات المدفوعة من قبل غير المقيمين.
16- المبالغ المستلمة عند التسويات الدولية لحسابات البريد والبرق والهاتف والبث الإذاعي والتلفزيوني.

17- كلفة خدمات التأمين التي تقدمها شركات التأمين المقيمة في البلد على صادرات وإستيرادات البلد من البضائع.

18- كلفة التأمين لحساب غير المقيمين على حركة السلع والذهب المنقول بين الأقطار الأجنبية والذهب والسلع المنقولة من أو إلى بلد المقيمين.

19- كلفة ماتقدمه شركات التأمين الوطنية إلى غير المقيمين في مجال التأمين ضد الحريق والسرقة والتلف على جميع أنواع السلع التي لم تدخل في البند السابق.

20- إعادة التأمين من قبل شركات إعادة تأمين الوطنية على الشحنات الدولية لشركات التامين غير مقيمة.

21- خدمات التأمين التي تقدمها شركات التأمين المقيمة لغير المقيمين في مجالات التأمين على الحياة والمشاركة في التقاعد الخ وكذلك التأمين ضد الحوادث وفقدان المورد المالي ونفقات العلاج أثناء المرض... الخ.

22- مشتريات الهيئات الإقليمية العسكرية والمدنية الموجودة داخل البلد من الفائض من السلع المستعملة والتالفة (السكراب) Scraps.

23- مبيعات البلد من التجهيزات والمعدات من السلع المستعملة والتالفة والموجودة في الدول الأجنبية.

24- إنشاء الأبنية والمنشآت العسكرية والمدنية في داخل البلد من قبل الدول الأجنبية لاستعمالها من قبل هيئاتها العسكرية والمدنية.

25- الإيجارات التي تسلمها البلد من الدول الأخرى من أبنية سفاراتها في الداخل.

26- العمولة المستلمة من قبل الوكلاء في داخل البلد لقاء بيع سندات الدول الأجنبية.

27- في حالة مشاريع الدفاع المشترك بين عدة دول فان الفرق بين مقدار مساهمة البلد ومجموع ما يصرف من قبل دول الأعضاء على السلع

والخدمات داخل الحدود الإقليمية للبلد يعتبر من الصادرات إذا كان الفرق سالبا (عجز).

28- المشتريات المباشرة للهيئات والمنظمات الدولية الموجودة داخل حدود البلد من السوق المحلي.

29- قيمة تصليح البضائع والمعدات ووسائط النقل التي تأتي منن الخارج لهذا الغرض ثم إعادتها.

30- الربح الإجمالي المتحقق للتجار من عمليات بيع البضائع المشتراه من بلد إلى آخر.

31- أجور الاستشارات والإدارة والمبالغ المحولة من الخارج لتغطية نفقات الوكالات والفروع.

32- أجور الإعلانات المستلمة من الخارج.

33- الإيجارات المستلمة من الخارج من المكائن أو المعدات أو الأفلام وما شابهها.

34- إيجارات المكاتب وغيرها من النفقات التي يدفعها غير المقيمين من التجار المسافرين والتي تعوض من قبل رب العمل بالخارج.

35- الاشتراكات الخارجية في الصحف والمجلات والمطبوعات الوطنية.

36- الأرباح المتحققة من بيع وشراء العملات الأجنبية مع غير المقيمين.

37- الهدايا التي يرسلها إلى الخارج القطاع العائلي المقيم resident households.

38- أمتعة المهاجرين إلى الخارج من القطاع العائلي.

39- المشتريات المباشرة من السوق المحلي من قبل الأفراد غير المقيمين كالسواح ورجال الأعمال المسافرين وموظفي الحكومة وملاحي الطيارات والبواخر وعمال الحدود وأفراد السلك الدوبوماسي والعسكري.

أما الاستيرادات فتتضمن الفقرات التالية:

1) مايرد من بقية أنحاء العالم إلى القطر من بضائع عبر الحدود الكمركية للغرض الاستعمال المحلي.
2) البضائع الواردة إلى المخازن الكمر كية والمناطق الحرة أو المصانع الكمر كية في القطر أو البضائع الواردة لغرض إعادة التغليف... الخ.
3) مشتريات المقيمين من بقية أنحاء العالم من البواخر والطائرات الجديدة والمستعملة حتى وان لم تكن قد عبرت الحدود الكمركية للبلد.
4) مشتريات المقيمين في القطر من القوة الكهربائية أو الغاز أو الماء من بقية أنحاء العالم.
5) مشتريات البواخر والطائرات من مستودعات الفحم الحجري والوقود في الموانئ والمطارات الأجنبية.
6) الأسماك المشتراه من قوارب الصيد الأجنبية الراسية في المياه الإقليمية في البلد.
7) المشتريات من خامات الذهب والذهب غير المشغول والذهب المستخرج للاستعمالات الصناعية.
8) المشتريات من قوالب الذهب المستخرج حديثا وسبائك الذهب المستخرج للاستعمالات غير الصناعية.
9) نقل المقيمين بين الأقطار الأجنبية بوسائط النقل التي يمتلكها غير المقيمين.
10) المدفوعات عن إيجار السفن الأجنبية ورسوم الموانئ والمطارات الأجنبية وتكاليف سحب البواخر والقاطرات فيها.
11) المدفوعات عند التسويات الدولية لحسابات البريد والبرق والهاتف والبث التلفزيوني والإذاعي.

12) كلفة خدمات التامين التي تقدمها شركات التامين غير المقيمة إلى المقيمين في مجال التامين ضد الحريق والسرقة والتلف وغيرها في داخل البلد أو خارجه.

13) كلفة إعادة التامين على الشحنات الدولية التي تقدمها الشركات غير المقيمة للشركات المقيمة.

14) خدمات التامين التي تقدمها الشركات غير المقيمة للمقيمين في مجال التامين على الحياة والمشاركة في التقاعد والتامين ضد الحوادث أو فقدان المورد المالي ونفقات العلاج أثناء المرض وغير ذلك من الحوادث التي تصيب الأفراد.

15) مشتريات البلد إلى الهيئات الإقليمية العسكرية والمدنية الموجودة داخل البلد من الفائض من السلع والسلع المستعملة والتالفة (السكراب).

16) مشتريات البلد من التجهيزات والمعدات الخ. من السلع المستعملة والتالفة في الدول الأجنبية.

17) إنشاء الأبنية والمنشات العسكرية والمدنية في الخارج لاستعمالها من قبل هيئات البلد العسكرية والمدنية.

18) الإيجارات المدفوعة عن أبنية السفارات في الخارج.

19) العمولة المدفوعة للوكلاء خارج البلد لقاء بيع السندات في الخارج.

20) في حالة مشاريع الدفاع المشترك بين عدة دول فإن الفرق الموجب (الفائض) بين مقدار مساهمة البلد ومجموع مايصرف من قبل الدول الأعضاء على السلع والخدمات داخل الحدود الإقليمية للبلد يعتبر من الاستيرادات.

21) مشتريات الحكومة المباشرة من السوق الخارجي.

22) تصليح البضائع والمعدات في الخارج.

23) أجور الاستشارات والإدارة والمبالغ المحولة إلى الخارج لتغطية نفقات الوكـالات والفروع.

24) أجور الإعلانات المدفوعة إلى الخارج.

25) الإيجارات المدفوعة للخارج عن المكائن والمعدات والأفلام وما شابهها.

26) الاشتراكات الوطنية في الصحف والمجلات والمطبوعات الخارجية.

27) الخسائر المتحققة من بيع وشراء العملات الأجنبية من غير المقيمين.

28) الهدايا التي يستلمها من الخارج القطاع العائلي المقيم.

29) أمتعة المهاجرين إلى الداخل من القطاع العائلي.

30) المشتريات المباشرة في الخارج من قبل الأفراد المقيمين.

أما السلع المستثناه من التجارة الخارجية فهي:

1- بضائع الترانسيت (المرور).
2- البضائع التي لا تعود ملكيتها للمقيمـين والتـي يكـون الغـرض منهـا الخـزن لإعادة الشحن على ناقلة أخرى.
3- أمتعة المسافرين والسواح.
4- البضائع المرسلة لغرض العرض في المعـارض الدوليـة أو الدراسـة أو العينـات التي يجب إرجاعها أو التي ليست لها قيمة تجارية.
5- صناديق التغليف التي يجب إرجاعها.
6- حيوانات السباق أو التلقيح التـي يجـب إرجاعهـا بعـد انتهـاء المهمـة التـي جلبت من أجلها.
7- السلع الواردة أو الخارجة من البلد لغرض التصليح أو التحسين.
8- المكائن والمعدات الداخلة أو الخارجة مـن البلـد عـلى أسـاس الإيجـار، مثـل أجهزة الحاسبات الإلكترونية.

تقويم الصادرات والاستيرادات:

يتم تقويم الصادرات والاستيرادات كما يلي:

1) الصادرات: تقوم الصادرات بالقيمة (فوب FOB) أي حرة على ظهر الباخرة(*) (أو واسطة النقل الأخرى) في حدود البلد الكمركية.

وهذه القيمة تتضمن قيمة السلعة في السوق المحلية وأجور نقلها إلى الحدود الكمركية وتحميلها على ظهر واسطة النقل، مدفوعا عنها كافة الرسوم المحلية.

2) الاستيرادات: تقوم الاستيرادات بالقيمة (سيف CIF) أي أن القيمة تشمل قيمة شراء السلعة، وأجور نقلها إلى الحدود الجمركية في البلد المستورد كما يتضمن كلفة التأمين. وبالطبع فإن القيمة لا تتضمن الرسوم الجمركية المدفوعة على السلعة في بلد المشتري.

هذا وأن البيانات المتعلقة بالصادرات و والاستيرادات ينبغي أن تكون صافية من:

أ- قيمة الصادرات أو الاستيرادات المرجعة.

ب- قيمة البضائع المفقودة أو التالفة أثناء عملية النقل بين البلد المصدر والبلد المستورد[3].

مثال 10: البيانات التالية تمثل فقرات الاستيراد والتصدير للقطر في الأمثلة السابقة في سنة 1980.

(*) FOB مختصرة من الكلمات الإنجليزية Free On Board أما CIF فهي مختصرة من الكلمات Cost, Insurance, Freight.

الفقــرات	مليون دينار
1. استورد القطر سلعا استهلاكية	82
2. أما صادراته من السلع الاستهلاكية	9
3. انفق المقيمون على السلع والخدمات الاستهلاكية خارج القطر	24
4. أما إنفاق غير المقيمين على مثل هذه السلع والخدمات في	10
القطر	6
5. صدر القطر سلعا رأسمالية	65
6. أما استيرادات القطر من السلع الرأسمالية	5
7. مبيعات حكومة القطر إلى العالم	65
8. مشتريات الحكومة من العالم	

والمطلوب ما يلي:

1. تنظيم جدول لصادرات القطر لغرض حساب الإنفاق القومي للقطر المذكور.
2. تنظيم جدول آخر للاستيرادات لنفس الغرض.

الحل: لأغراض حساب الإنفاق القومي للقطر فإن جدول الصادرات يتضمن الفقرة (2) و (4) و (5) حيث أنها تتضمن الفقرة (7) باعتبار أن مبيعات حكومة القطر إلى العالم هي جزء من مجمل صادراته. أما جدول استيرادات القطر فإنه يشتمل على الفقرات (1) و (2) و (6) والتي تتضمن الفقرة 5,8 أيضا، وفيما يلي الجدولان:

1. جدول الصادرات:

الفقــرات	مليون دينار
2. صادرات القطر من السلع الاستهلاكية	9
3. إنفاقات غير المقيمين في القطر	10
5. صدر القطر سلعا رأسمالية	6
مجموع صادرات القطر	25

2. جدول الاستيرادات:

مليون دينار	الفقــرات
82	1. استيرادات القطر من السلع الاستهلاكية
24	3. إنفاق المقيمين خارج القطر
65	6. استيرادات القطر من السلع الرأسمالية
171	مجموع صادرات القطر

وبعد تحديد الفقرات الثلاث المهمة للإنفاق القومي وهي الإنفاق الاستهلاكي والإنفـاق الإنتاجي وصافي الصادرات من السلع والخدمات، يمكـن حسـاب الإنفـاق القـومي الصـافي إذا توفرت المعلومات الإضافية عن الدخول المحولة مـن العـالم إلى القطـر وبـالعكس واحتيـاطي الاندثار والضرائب غير المباشرة الصافية من الإعانات، وذلـك حسـب المخطـط المشـار إليـه في بداية هذا الفصل.

مثـال 11: اسـتخدم البيانـات في الأمثلـة السـابقة لحسـاب الإنفـاق القـومي الصـافي، مستفيدا من البيانات في الجدول التالي:

مليون دينار	الفقــرات
138	الدخول المحولة إلى الخارج
11	الدخول المحولة من الخارج
72	الاندثار
59	الضرائب غير المباشرة
16	الإعانات

الحل: إن الفقرات المكونة للإنفاق القومي الصافي بسعر السوق وبسـعر كلفـة عنـاصر الإنتاج كما يظهرها الجدول التالي:

الفقــرات		مليون دينار
الإنفاق الاستهلاكي الخاص	475	
الإنفاق الاستهلاكي الحكومي	190	665
تكوين راس المال الثابت الإجمالي	119	
الزيادة في المخزون السلعي	13	132
الصادرات	25	
والاستيرادات	(171)	146
مجموع الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي		651
الدخول المحولة من الخارج إلى القطر	11	
الدخول المحولة من القطر	(138)	(127)
الإنفاق القومي الإجمالي بسعر السوق		24
الاندثار		72
الإنفاق القومي الصافي بسعر السوق		452
الضرائب غير المباشرة	59	
الإعانات	16	43
الإنفاق القومي الصافي بسعر كلفة عناصر الإنتاج		409

وتوضيحاً لكل ما تقدم نستعين ببعض الأرقام من تقديرات راسابوترام للإنفاق القومي في العراق بالأسعار الجارية 1964 وبملايين الدنانير.

مثــال 12: البيانــات التاليــة تمثــل تقــديرات رأســابوترام لفقــرات الســلع والخــدمات الاستهلاكية في العراق سنة 1694 (بملايين الدنانير).

الفقــرات	مليون دينار
1. الأغذية	209
2. المرطبات والمشروبات	7
3. التبغ	8
4. الملابس	43
5. الإيجار وأجور الماء	24
6. الوقود والضياء	11
7. الأثاث	23

الفقــرات	مليون دينار
8. الخدمات المنزلية	4
9. الخدمات الصحية	14
10. النقل والمواصلات	37
11. الثقافة والتسلية	14
12. مشتريات الحكومة من السلع	2
13. إنفاق غير المقيمين على السلع والخدمات في القطر	11
14. إنفاق المقيمين على السلع والخدمات في الخارج	21
15. خمنت مبيعات السكان للسلع المستعملة	3

المصدر: تقديرات راسابوترام، المصدر السابق، ص 15، جدول 6.

المطلوب: ما يلي في ثلاثة جداول:

1. تقدير الإنفاق الخاص على السلع الاستهلاكية

2 الإنفاق على الخدمات

3. الإنفاق الاستهلاكي الخاص.

الحل: إن الإنفاق على السلع الاستهلاكية هو كما وضحه الجدول التالي:

الفقــرات	القيمة
1. الأغذية	209
2. المرطبات والمشروبات	7
3. التبغ	8
4. الملابس	43
5. الإيجار وأجور الماء	24
6. الوقود والضياء	11
7. الأثاث	23
الإنفاق الاستهلاكي على السلع	325
ناقصا: مشتريات الحكومة على السلع	2
الإنفاق الاستهلاكي الخاص على السلع	323

أما فقرات الإنفاق الاستهلاكي على الخدمات فيعرضها الجدول التالي:

الفقــرات	القيمة
8. الخدمات المنزلية	4
9. الخدمات الصحية	14
10. النقل والمواصلات	37
11. الثقافة والتسلية	14
الإنفاق الاستهلاكي على الخدمات	69

أما الإنفاق الاستهلاكي الخاص فيعرضه الجدول التالي:

الفقــرات		القيمة
الإنفاق الاستهلاكي الخاص على السلع	323	
15. ناقصا مبيعات السلع المستعملة	(3)	320
الإنفاق على الخدمات		69
14. إنفاق المقيمين في الخارج	21	
13. ناقصا: إنفاق غير المقيمين في القطر	(11)	10
الإنفاق الاستهلاكي الخاص		399

مثال 13: فيما يلي بيانات أخرى تمثل بعض فقرات الإنفاق القومي في العراق في السنة المذكورة.

الفقــرات	مليون دينار
1. الإنفاق الاستهلاكي الحكومي	189
2. تكوين رأس المال الثابت المحلي والإجمالي	101
3. صافي الزيادة في المخزون السلعي	13
4. الصادرات من السلع والخدمات	325
5. والاستيرادات من السلع والخدمات	190
6. صافي الدخول المحولة من الخارج	(124)
7. صافي الضرائب غير المباشرة	44
8. الاندثار	63

المصدر: تقديرات راسابوترام، ص11، جدول 1.

المطلوب: تنظيم جدول يبين الإنفاق القومي الإجمالي والصافي بسعر السـوق والإنفـاق القومي الصافي بسعر كلفة عناصر الإنتاج مستفيداً من البيانات في المثال السابق.

الحل: إن الفقرات المطلوبة أعلاه كما هي موضحة في الجدول التالي:

القيمة	الفقــرات
	الإنفاق الاستهلاكي الخاص 399
588	الإنفاق الاستهلاكي الحكومي 189
	تكوين رأس المال الثابت المحلي الإجمالي 101
114	صافي الزيادة في المخزون السلعي 13
	الصادرات من السلع والخدمات 325
135	ناقصا: الاستيرادات من السلع والخدمات (190)
837	مجموع الإنفاق المحلي الإجمالي بسعر السوق
124	ناقصا: صافي الدخول المحولة إلى الخارج
713	الإنفاق القومي الإجمالي بسعر السوق
63	ناقصا: الاندثار
650	الإنفاق القومي الصافي بسعر السوق
44	صافي الضرائب غير المباشرة
606	الإنفاق القومي الصافي بسعر كلفة عناصر الإنتاج

هوامش ومراجع الفصل الرابع

(1) الأساس النقدي يعني أن تحسب خلال السنة المالية كل النفقات التي دفعت خلال تلك السنة والإيرادات التي قبضت فعلا خلال تلك السنة بغض النظر عما اذا كانت تلك النفقات أو الإيرادات تعود إلى نفس السنة المالية أو إلى سنة سابقة أو لاحقة. والأساس النقدي هو الأساس السائد في المحاسبة الحكومية.

أما أساس الاستحقاق فهو ينبغي أن تحسب النفقات والإيرادات خلال السنة أو الفترة الزمنية التي نشأت فيها، بغض النظر فيما إذا كانت هذه النفقات (ومثلها الإيرادات) قد دفعت عن سنة سابقة أو دفعت مقدماً عن سنة لاحقة. ولا شك أن أساس الاستحقاق هو أكثر دقة في تصوير حقيقة التصرفات المالية من الأساس السابق. ولذلك يستخدم أساس الاستحقاق في المحاسبة التجارية، بينما يستخدم الأساس النقدي في المحاسبة الحكومية غالبا على أن هذا لا يمنع من استخدام قاعدة الاستحقاق ولكن تكتنفه صعوبتان:

1. أن أساس الاستحقاق يحتاج إلى موظفين أكثر كفاءة من الناحية الحسابية نظرا للتعقيدات الحسابية التي تكتنف مبدأ الاستحقاق.
2. أن أساس الاستحقاق يعتمد مباشرة على تأريخ تحقق الصرف أو الإيراد في تقرير التسويات الحسابية لتثبيت قيود الاستحقاق وتواريخ تحقق الصرف أو الإيراد يجب أن ياتي من إدارات فرعية كثيرة مما يجعل تنفيذ مبدأ الاستحقاق امرا غير ممكن تقريبا بينما العكس في الأساس النقدي حيث انه يعتمد قاعدة بسيطة تضمن تنفيذه بدقة. للتفصيل حول هذا الموضوع، راجع: حنا رزوقي الصائغ، المحاسبة الحكومية، الكتاب الأول، ط2 منقحة (مطبعة المعارف، بغداد، 1969) ص118-123.

(2) أن أهم المراجع التي اعتمدت عند كتابة هذا الفصل هي:

1- الدكتور جواد هاشم، الحسابات القومية (المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت ،1972) ص157-246.

2- الدكتور جواد هاشم، تكـوين رأس المـال في العـراق 1957-1970 (المؤسسـة العربيـة للدراسات والنشر، بيروت 1975).

3- البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي 1965، (مطبعة العاني، بغداد).

4- الدكتور عبد الحسين زيني، الاحصاء التجاري، (معد للنشر).

5- Dr. W. Rasaputram, National Income of Iraq 1962-65, Restricted in the "National Income in Iraq- selected studies" published by G. S. O., pp, 1-212.

6- Dr. K. G. Fenelon, National Income & Expenditure, 1950-56. (Al-Rabitah Press, Baghdad, 1958).

7- R.G. D. Allen and Others, International Trade Statistics, (New York, John Wily & Sons. Inc., London, Chapman & Hall. Limited. 1958).

(3) انظر د. جواد هاشم تكون رأس المال في العراق، المصدر السابق، ص29 انظر أيضا لـنفس المؤلف: الحسابات القومية، المصدر السابق، ص182-183.

أسئلة الفصل الرابع

1- ما هي الفكرة وراء تقدير الدخل القومي بطريقة الإنفاق؟ وما هي العناصر المكونة للإنفاق القومي؟

2- ميز بين الإنفاق الاستهلاكي والإنتاجي والعناصر المكونة لكل منهما؟

3- هناك ثلاث طرائق للوصول إلى مجموع الإنفاق الخاص على السلع الاستهلاكية. اشرح بإيجاز كل طريقة من هذه الطرائق الثلاثة؟

4- ما هو الإنفاق الاستهلاكي الحكومي واهم فقراته وما هي الفقرات التي لا تحسب ضمن ذلك الإنفاق؟

5- الإنفاق الإنتاجي يتألف من تكوين رأس المال المحلي والتغير في المخزون السلعي، والمطلوب تحديد كل من هذين المفهومين والفقرات المكونة لكل منهما؟

6- ما هي طرق احتساب تكوين رأس المال الثابت؟ موضحا اهم الاختلافات بين طريقة الإنتاج وطريقة الإنفاق؟

7- كيف يجري تصنيف رأس المال الثابت وما هي أهم التصنيفات المستخدمة؟

8- ماهو التغير في المخزون السلعي . وكيف يجري تقويمه وتصنيفه؟

9- ما هي علاقة الصادرات والاستيرادات بالإنفاق القومي؟ مبينا أهم فقرات الصادرات والاستيردات، والسلع المستثناه من التجارة الخارجية؟

10- كيف يجري تقويم الصادرات والاستيرادات بالسعر فوب وسيف ، وما معنى كل منهما؟

تمارين الفصل الرابع

تمرين (1)

البيانات التالية تمثل فقرات الإنفاق الجاري على الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية، في سنة 1963 وبملايين الدنانير.

الفقــرات	القيمة
1. الأغذية	152
2. المشروبات	7
3. التبغ	9
4. الملابس	36
5. الإيجار وأجور الماء	24
6. الوقود والضياء	10
7. الأثاث	26
8. الخدمات المنزلية	2
9. الخدمات الصحية	13
10. النقل والمواصلات	38
11. الثقافة والتسلية	10
12. إنفاق المقيمين في الخارج	15
13. إنفاقات غير المقيمين في القطر	8
14. مشتريات الحكومة من السلع	1

المصدر: تقديرات راسابوترام، المصدر السابق، ص 15، الجدول 6.

المطلوب: تنظيم جداول ثلاثة تبين فقرات المؤشرات التالية:

1- الإنفاق الاستهلاكي الخاص على السلع.

2- الإنفاق على الخدمات

3- الإنفاق الاستهلاكي الخاص

تمرين (2)

فيما يلي بيانات أخرى عن الإنفاق القومي في العراق في السنة المذكورة بالملايين.

الفقــرات	مليون دينار
1. الإنفاق الاستهلاكي الحكومي	161
2. تكوين راس المال الثابت المحلي الإجمالي	77
3. صافي الزيادة في المخزون السلعي	6
4. الصادرات من السلع والخدمات	293
6. الاستيراد من السلع والخدمات	146
7. صافي الدخول المحولة من الخارج	168
8. صافي الضرائب غير المباشرة	38
9. الاندثار	55

المصدر: تقديرات راسابوترام، المصدر السابق، ص 11، جدول.

المطلوب: تنظيم جدول يبين فقرات الإنفاق الإجمالي والصافي بسعر السوق وبسعر كلفة عناصر الإنتاج. استفد من بعض المعلومات من التمرين السابق عند اللزوم.

تمرين (3)

فيما يلي بيانات عن مدخولات ومصروفات الحكومة في العراق في سنة 1963 (بملايين الدنانير).

الفقــرات	مليون دينار
الفائدة على الدين العام	2
الضرائب المباشرة من القطاع العائلي	3
ضريبة التأمين الاجتماعي	2
الادخار الجاري	؟
التحويلات إلى أنحاء العالم	1
الإنفاق الاستهلاكي	161
التحويلات من القطاع العائلي	6

مليون دينار	الفقــرات
3	الاعانات
1	التحويلات من انحاء العالم
12	الدخل من الملكية والانتاج
1	التحويلات إلى القطاع العائلي
39	الضرائب غير المباشرة
119	الضرائب المباشرة على الشركات

المصدر: تقديرات راسابوترام، المصدر السابق، ص 16-17، الجدول 8.

المطلوب: تنظيم موازنة تبين فقرات المـدخولات والمصروفـات وتحديـد فقـرة الإدخـار الجاري.

تمرين (4)

فيما يلي بيانات عن الخـزين السـلعي في أحـد الأقطـار (أي عـدد الوحـدات في بدايـة الفترة ونهايتها وسعر الوحدة الواحدة بالدينار) (بالآلاف).

السلعة	بداية السنة		نهاية السنة	
	العدد	السعر	العدد	السعر
أ	500	50	400	70
ب	300	80	200	60

والمطلوب ما يلي:

1- تسعير الناتج في بداية السنة ونهايتها بموجب المحاسبة التجارية، واستخراج صـافي الزيـادة (أو النقص) في نهاية السنة.

2- إعادة تسعير الناتج بموجب المحاسبة القومية وإيجاد صافي الزيـادة أو الـنقص في الخـزين السلعي. ومقارنته بالقيمة في الفترة السابقة.

تمرين (5)

فيما يلي بيانات راسابوترام عن الاسـتهلاك والاسـتثمار والإنفـاق القـومي في العـراق في سنة 1965 (بملايين الدنانير).

والمطلوب:

1. الإنفاق الاستهلاكي الخاص على السلع.

2. الإنفاق على الخدمات.

3. الإنفاق الاستهلاكي الخاص.

4. الإنفاق القومي الصافي بسعر كلفة عناصر الإنتاج.

الفقــرات	القيمة
الأغذية	228
المرطبات والمشروبات	9
التبغ	10
الملابس	44
الإيجار وأجور الماء	22
الوقود والضياء	11
الأثاث	23
الخدمات المنزلية	2
الخدمات الصحية	15
النقل والمواصلات	44
الثقافة والتسلية	17
إنفاق المقيمين في الخارج	27
إنفاق غير المقيمين في القطر	18
مشتريات الحكومة من السلع	2
الإنفاق الاستهلاكي الحكومي	188
الاندثار	66
صافي الدخول المحولة إلى الخارج	130
صافي الضرائب غير المباشرة	45
والاستيرادات من السلع والخدمات	206
صافي الزيادة في المخزون السلعي	12
الصادرات من السلع والخدمات	344
تكوين رأس المال الثابت الإجمالي	98

المصدر: تقديرات راسابوترام، المصدر السابق، ص 11 و15، جدول 1 و6.

تمرين (6)

فيما يلي بيانات حقيقة ومخمنة عن العراق سنة 1964 بالملايين.

الفقــرات	القيمة
السلع الاستهلاكية المحلية	450
الخدمات	200
السلع الاستهلاكية المستوردة	82
السلع الاستهلاكية المخزونة	13
السلع الانتاجية المستوردة	7
السلع الاستهلاكية الصدرة	8
إنفاق غير المقيمين في القطر	11
إنفاق المقيمين في الخارج	21

المصدر: 1- البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي 1965، ص296-297، 300، جدول 3.

2- تقديرات راسابوترام، ص12-14، جدول 3.

3- مخمنة.

المطلوب: تنظيم جدول يبين فقـرات الاسـتهلاك الحكـومي والخـاص للقطـر في السـنة المذكورة.

تمرين (7)

البيانات التالية عن تقديرات فنلون للإنفاق القومي في العراق بأسعار السوق الجاريـة في السنوات الجارية 1950 – 1952 (وبملايين الدنانير).

الفقــرات	1950	1951	1952
الإنفاق الاستهلاكي الخاص	137	157	162
الإنفاق الاستهلاكي الحكومي	28	30	38
تكوين رأس المال الثابت الإجمالي	17	21	34
صافي الزيادة في المخزون السلعي	1	1	1
صافي الصادرات	14	12	54
صافي الدخول المحولة إلى الخارج	15	11	45
الاندثار	9	10	13
صافي الضرائب غير المباشرة	15	16	17

والمطلوب: تنظيم جدول يبين فقرات الإنفاق القومي الصافي بأسعار كلفة عناصر الإنتاج للسنوات الثلاث.

تمرين (8)

فيما يلي بيانات عن الخزين السلعي في 1981/1/1 و1981/12/31 في أحد الأقطار (بالآلاف).

السلع	1981/1/1		1981/12/31	
	الوحدات	السعر	الوحدات	السعر
أ	55	40	75	45
ب	65	30	45	35
ج	85	50	85	40

والمطلوب: تقويم وحدات السلع بالأسعار حسب قواعد المحاسبة التجارية والقومية، وتقدير الرصيد في 1981/12/31 حسب كل من التقديرين، وتحديد الفرق إن وجد.

تمرين (9)

فيما يلي فقرات من تقديرات راسابوترام للإنفاق القومي في العراق بأسعار السوق الثابتة (أسعار 1962) في السنوات المذكورة (وبملايين الدنانير).

الفقـرات	1950	1951	1952
الإنفاق الاستهلاكي الحكومي	143	155	182
الاندثار	54	55	62
صافي الدخول المحولة إلى الخارج	93	108	125
الاستيرادات	156	148	176
الإنفاق على الاستهلاك الخاص	373	316	489
الصادرات	261	292	328
الضرائب غير المباشرة الصافية	29	37	42
الزيادة الصافية في المخزون من السلع	13	6	12
تكوين رأس المال الثابت الإجمالي	91	81	91

والمطلوب: بيان فقرات الإنفاق القومي الصافي بأسعار السوق وأسعار كلفة عناصر الإنتاج وقياس عناصر تغيراتها.

الفصل الخامس

الحسابات القومية

في توصيات الأمم المتحدة

الفصل الخامس

الحسابات القومية في توصيات الأمم المتحدة

أولاً: تمهيد:

مما لا ريب فيه أن مؤشرات الناتج القومي والدخل القومي والإنفاق القومي ومكونات كل منها هي المؤشرات الإحصائية المهمة لأغراض التحليل الإحصائي الاقتصادي، وهي ضرورية جداً لوصف الهيكل الاقتصادي للقطر وتداخل قطاعاته وارتباطها ببعضها، وهذه المعرفة تعتبر من أولى المتطلبات للتخطيط الاقتصادي ورسم السياسات الاقتصادية.

ولتحقيق الدقة والانسجام المنطقي بين المؤشرات المذكورة، وجد أن من الأفضل أن تعرض تلك المؤشرات ومكوناتها في إطار ومحاسبي وذلك بالاستفادة من قواعد القيد المزدوج فكل قيد في المحاسبة التجارية يسجل مرتين كما هو معروف مرة دائنا وأخرى مدينا أو مرة كإيراد وأخرى كمصروف[1] وفي الحقيقة أن تنظيم فقرات المؤشرات السابقة في الحسابات المذكورة هو بمثابة اختبار دقة تلك المؤشرات فإذا كانت تلك الفقرات دقيقة كانت الحسابات القومية متوازنة أما إذا لم تتوازن الحسابات وأظهرت فروقات إحصائية فمعنى ذلك أن بعض الفقرات (وربما كلها) غير دقيقة على أن من الممكن أن تكون بعض الفقرات غير دقيقة، وتعطي نتائج متوازنة وذلك إذا وقع النقص والزيادة في طرفي الحساب في آن. واحد فمثلا في حساب تراكم رأس المال، إذا كان الادخار قد قدر باقل من حقيقته بـ (50) مليون وحصل نفس الخطأ في تقدير المشتريات من السلع الرأسمالية فإن الحساب في هذه الحالة سيكون متوازنا رغم وجود النقص المذكور ولكن هاتين الفقرتين تدخلان بعد ذلك في حسابين آخرين سيظهر فيهما عدم التوازن إلا إذا تكرر نفس الخطأ في فقرات أخرى من الحسابين المذكورين ولكن الخطأ هذه المرة قد يكون أكبر أو أقل من الخطأ الأول، وهذا يؤدي إلى ظهور فروق إحصائية مرة

أخرى، ولذلك فإن هذه الفروق في الحسابات القومية تدل على وجود الخطأ أكثر من دلالتها على حجم ذلك الخطأ لأنه قد يكون أقل أو أكثر من ذلك بكثير.

ومما هو جدير بالإشارة أن عرض البيانات المذكورة على شكل حسابات على مستوى القطاعات ليست قديمة العهد، وإن كانت مفاهيم الدخل القومي وتقديراته أقدم من ذلك ويمكن القول إن الحسابات القومية بدأت في الانتشار منذ أواخر النصف الأول من القرن العشرين، وإنها ازدادت انتشارا عندما قامت المؤسسات الدولية بوضع القواعد الموحدة للحسابات القومية وصارت تدعو إلى استخدامها ولعل أهم المحاولات في هذا المجال ما يلي:

1. محاولة الأمم المتحدة في سنة 1947 والتنقيحات التي أدخلت عليها وخاصة في سنة 1953 وسنة 1968.
2. محاولة الهيئة الأوروبية للتعاون الاقتصادي في سنة 1950 والتعديلات التالية في سنة 1952 وما بعدها.
3. محاولات بعض الدول المتطورة إحصائيا في وضع نظمها الخاصة للحسابات القومية وتطويرها مثل الولايات المتحدة وفرنسا وغيرها.

وفي الحقيقة أن نظم الحسابات القومية مختلفة، كما أن الحسابات متعددة وبعضها معقد، ولكن كلها تكاد تلتقي في أمور كثيرة وخاصة فيما يتعلق بتصنيف الاقتصاد، وتصميم الحسابات. وأهم التصنيفات هي:

1. التصنيف حسب الوظيفة الاقتصادية: ويكون بتصنيف النشاط الاقتصادي إلى: الإنتاج، والاستهلاك، والادخار أو تراكم رأس المال، وقد يضاف قطاع آخر إلى العالم الخارجي.
2. التصنيف حسب المؤسسات: وذلك بتقسيم العمليات الاقتصادية حسب المؤسسات التي تقوم بها أي حسب القطاعات التالية:

أ- قطاع الأعمال: وهي النشاطات الإنتاجية ذات الطبيعة الاقتصادية أي التي تأخذ بنظر الاعتبار الكلفة، وغالبا ما تستهدف الربح في النهاية، ويدخل في هذا القطاع النشاطات المماثلة حتى وأن كانت للاستهلاك الذاتي.

وقطاع الأعمال هذا قد يدعي بقطاع المشروعات، ولا يهم إذا كان المنتج فرداً، أو شركة خاصة أو عامة، أو تعاونية، أو حكومة محلية أو مركزية. ويضم هذا القطاع أيضا الأفراد الذين يمتلكون دوراً للإيجار والسكن، وكذلك مصانع الأسلحة الحكومية ومعاهد الأبحاث لغرض تحسين الإنتاج، ومرافق الكهرباء والغاز والنقل، والمرافق المالية كالبنوك المركزية والتجارية والمتخصصة.

ب- قطاع الأفراد: وقد يسمى أيضا القطاع العائلي أو الأسر ويشمل الهيئات التي لا تعمل لغرض الربح كالجمعيات والنوادي التي تعتمد في تمويلها على اشتراكات الأعضاء والإعانات، وهذا القطاع يضم جميع الأفراد والهيئات بصفتهم مستلمي دخول ومستهلكين ومدخرين.

ج- قطاع الحكومة: وشمل مجموعة النشاطات التي تقوم بها الحكومة المركزية أو الإدارات المحلية التي لا تدخل في القطاع الأول، وفي الحقيقة أن بعض النشاطات الحكومية تقدم بدون مقابل أو بأقل من سعر الكلفة وليست لها قيمة سوقيه كالإدارة العامة والدفاع والتعليم والصحة وما إلى ذلك لهذا ارتؤي أن يفرد لها قطاع خاص.

ثانياً: الحسابات القومية المختصرة:

الحسابات القومية كثيرة، ومختلفة من حيث البساطة والتعقيد، وأن أشهر هذه الحسابات: (كما جاءت في نظام الحسابات القومية للأمم المتحدة لسنة SNA 1968) هي أربعة حسابات موحدة على نطاق القطر (الإنتاج، الاستهلاك، التراكم، الخارج) بالإضافة إلى مجموعات من الحسابات الأخرى المساعدة، كما قامت الأمم المتحدة بتبسيط الحسابات المذكورة لتيسير استيعابها.

وفيما يلي توضيح لكل حساب من الحسابات المذكورة:

1. الإنتاج: وهو الحساب الذي تأتي مدخولاته من السلع الإنتاجية والاستهلاكية والصادرات. أما المصروفات فتتألف من الإنفاق على الإنتاج المحلي بالإضافة إلى المصروفات على والاستيرادات. ويلاحظ أن الناتج المحلي في هذه الحسابات يحسب إجمالياً (أي بضمنه الاندثار)، بسعر السوق.
2. الاستهلاك: يأتي دخل الاستهلاك من مبيعات الناتج المحلي ومن صاف الدخول المحولة من الخارج. أما المصروفا على الاستهلاك فتتكون من الإنفاق على السلع الاستهلاكية في الداخل، والاستهلاك في الخارج والذي تمثل بصافي التحويلات الجارية، وإن الباقي يذهب إلى الادخار كما يفصله الحساب التالي.
3. التراكم: إن الدخول المتبقية بعد الاستهلاك في الداخل والخارج تؤلف المصدر الوحيد للمدخولات لحساب التراكم. أما المصروفات في هذا الحساب فتتألف من مشتريات السلع الرأسمالية في الداخل والخارج، والأخير يظهر تحت اسم الإقراض الصافي للخارج.
4. الخارج: وهو حساب الأقطار الأخرى في تعاملها مع القطر. ومدخولات الخارج تتألف من ثلاث فقرات هي: مبيعاته لاستيرادات القطر، وصافي التحويلات الجارية من القطر إلى الخارج، أي ما ينفقه (يستهلكه) القطر في الخارج وكذلك ما يستثمره القطر في الخارج، وهو صافي الإقراض إلى الخارج أما مصروفات الأقطار الأخرى (الخارج) فتتألف من مشترياتها من صادرات القطر، بالإضافة إلى ما يحوله الخارج من دخول إلى القطر لقاء الإقراض الصافي، أي استثمارات القطر في الخارج.

وفيما يلي نماذج الحسابات المبسطة كما وضعتها المنظمة الدولية*:

---

* جرى ترقيم الفقرات من قبل الكاتب. أما المثال فكما جاء في نشرة الأمم المتحدة، بعد أن تمت صياغته للأغراض التوضيحية.

1. الإنتاج (حساب الناتج المحلي):

الرقم	المدخولات	الرقم	المصروفات
11 12 13	مبيعات السلع الاستهلاكية (26) مبيعات السلع الرأسمالية (36) مبيعات الصادرات (47)	16 17	المصروفات على الناتج المحلي الإجمالي (21) مشتريات الاستيرادات (41)
10	المجموع	15	المجموع

2. الاستهلاك (حساب الدخل وتخصيصاته):

الرقم	المدخولات	الرقم	المصروفات
21 22 23	الدخل المستلم من مبيعات الناتج المحلي (11) ناقصا: الاندثار (27) صافي الدخول المحولة من الخارج (48)	26 27	مشتريات السلع الاستهلاكية (11) الادخار (31) صافي التحويلات الجارية إلى الخارج (42)
20	المجموع	25	المجموع

3. التراكم (حساب الصفقات الرأسمالية):

الرقم	المدخولات	الرقم	المصروفات
31	الادخار (27)	36 37 38	مشتريات السلع الراسمالية (12) ناقصا: الاندثار (22) الأقراض الصافي للخارج (43)
30	المجموع	35	المجموع

4. الخارج (حساب ميزان المدفوعات):

الرقم	المدخولات	الرقم	المصروفات
41 42 43	مبيعات الاستيرادات (17) صافي التحويلات الجارية للخارج (28) الأقراض الصافي للخارج (38)	47 48	مشتريات الصادرات (21) صافي الدخول المحولة من الخارج (23)
40	المجموع	45	المجموع

وبعد حساب الفقرات السابقة ووضعها في الحسابات المذكورة فإن هذه الحسابات ينبغي أن تتوازن إذا كانت الأرقام دقيقة، أما إذا كانت بعض الفقرات غير دقيقة فإن الحسابات تكون غير متوازنة، وعمليا فإن الحسابات لا تتوازن في الغالب حيث تظهر بعض الفروق التي تكون مقبولة إذا كانت صغيرة.

كما أن الفقرات السابقة يمكن أن تعرض على شكل مصفوفة لإظهار التداخل بين القطاعات كما في الجدول التالي:

جدول يبين الحسابات الأربعة للقطر عرضت على شكل مصفوفة.

الفقرات	الإنتاج	الاستهلاك	التراكم	الخارج	المجموع
الإنتاج					
الاستهلاك					
التراكم					
الخارج					
المجموع					

ملاحظات حول الحسابات:

1. يلاحظ أن كل حساب يتألف من قسمين: المدخولات (الجهة اليمنى) والمصروفات (الجهة اليسرى).
2. إن الفقرات في كل حساب مرقمة بصورة متسلسلة حيث أن كل رقم يتألف من مرتبتين، المرتبة الأولى هي تسلسل الفقرات، والمرتبة الثانية هي رقم الحساب وقد خصصت الأرقام من (1) إلى (4) للمدخولات و (6) إلى (9) للمصروفات أما الرقم صفر فهو لمجموع المدخولات والرقم (5) لمجموع المصروفات فالفقرة التي رقمها (31) تعني الفقرة الأولى في الجهة اليمنى (المدخولات) من الحساب الثالث، بينما (47) تعني الفقرة الثانية في الجهة اليسرى (المصروفات) في الحساب الرابع. أما الرقم (40) فيخص مجموع المدخولات للحساب الرابع بينما الرقم (45) فيعني مجموع المصروفات للحساب الرابع.

3. لما كانت كل فقرة تدخل مرتين في هذه الحسابات مرة كمصروف وأخرى كمدخول، لذلك وضع رقمها الثاني إلى الجهة اليسرى من الفقرة (بين القوسين).

فمثلا الفقرة رقم (11) وهي الفقرة الأولى من الحساب الأول أي كمدخول من حساب الناتج، فإنها تظهر كفقرة أولى من مصروفات حساب الاستهلاك (أي الحساب الثاني) لذلك أخذت الرقم (26) وهكذا بقية الفقرات.

4. إن جدول المصفوفة يتكون من ترتيب الحسابات الأربعة عموديا وأفقيا في جدول واحد بعد أن يضاف المجموع عموديا وأفقيا.

5. إن ترتيب المعلومات في جدول المصفوفة يكون إدخال فقرات المدخولات (الجانب الأيمن) من الحسابات أفقيا لنفس الحساب في جدول المصفوفة. وفقرات المصروفات (الجانب الأيسر) كفقرات عمودية في الحساب المذكور، أما المربع أمام الحساب فيبقى فارغاً دائما ويمكن أن يوضع فيه فقرة المجموعة ولما كانت كل فقرة تدخل في حسابين ولذلك توضع في المربع الذي يقابل الحسابين والمثال التالي المأخوذ من نظام الحسابات القومية للأمم المتحدة لسنة 1968 يوضح ذلك.

مثال1: البيانات التالية تمثل فقرات الإنتاج والاستهلاك وتركم راس المال والصفقات مع العالم الخارجي لأحد الأقطار في خلال السنة 1978 (القيمة بملايين الدنانير).

التسلسل	الفقــرات	القيمة
1	القيمة المضافة الإجمالية	255
2	والاستيرادات	54
3	السلع الاستهلاكية	210
4	السلع الإنتاجية	47
5	صادرات	52
6	مجموع الادخار	27
7	صافي التحويلات الجارية إلى الخارج	4
8	الاندثار	19
9	الدخول المحولة من الخارج	5
10	صافي الاقراض للخارج	- 1

المطلوب ما يلي:

1. عرض البيانات السابقة في الحسابات الأربعة للقطر.
2. إعادة تبويب البيانات السابقة في جدول على شكل مصفوفة لإظهار العلاقات بين القطاعات الأربعة.

الحل:

تعرض البيانات السابقة في حسابات القطر الموحدة كما يلي:

1. حساب الإنتاج:

المدخولات	القيمة	المصروفات	القيمة
مبيعات السلع الاستهلاكية	210	المصروفات على الناتج المحلي الإجمالي	255
مبيعات السلع الإنتاجية	47	مشتريات الاستيرادات	54
مبيعات الصادرات	52		
المجموع	309	المجموع	309

أي أن هذا الحساب هو تطبيق للمعادلة الناتج القومي = الإنفاق القومي، كما يلاحظ أن المصروفات في هذا الحساب يتألف من فقرتين رئيستين هما المصروفات على الناتج المحلي والمصروفات على الناتج المستورد (والاستيرادات) أما المدخولات فتاتي من ثلاثة مصادر رئيسة هي مبيعات السلع الاستهلاكية ومبيعات السلع الإنتاجية في الداخل ومبيعات الصادرات للخارج كما أشرنا.

2. حساب الاستهلاك:

المدخولات	القيمة	المصروفات	القيمة
مبيعات الناتج المحلي الإجمالي	255	مشتريات السلع الاستهلاكية	210
ناقصا: تخصيصات الاندثار	19	الادخار	27
صافي الدخول المحولة من الخارج	5	صافي التحويلات الجارية إلى الخارج	4
المجموع	241	المجموع	241

أما هذا الحساب فهو تطبيق للمعادلة = الإنفاق القومي = الدخل القومي وهنا يلاحظ أن المدخولات لحساب الاستهلاك تأتي من مصدرين رئيسيين هما مبيعات الناتج المحلي والدخول الصافية التي تأتي من الخارج أما المصروفات فتكون على الاستهلاك في الداخل (مشتريات السلع الاستهلاكية) والاستهلاك في الخارج (صافي التحويلات الجارية إلى الخارج) والباقي يدخر ليستثمر في الداخل والخارج وهذا ما يوضحه حساب تكوين رأس المال أو التركم التالي:

3. حساب التراكم:

المدخولات	القيمة	المصروفات	القيمة
الادخار	27	مشتريات السلع الرأسمالية	47
		ناقصا: تخصيصات الاندثار	19
		الاقراض الصافي للخارج	1-
المجموع	27	المجموع	27

هذا الحساب هو: الادخار= الاستثمار، وفيه أن حساب التراكم له مصدر واحد للمدخولات وهو الادخار بينما يوجد نوعان من تراكم رأس المال: تكوين رأس المال في الداخل والذي يتمثل بمشتريات السلع الرأسمالية وتكوين رأس المال في الخارج والذي يتمثل بصافي الإقراض إلى الخارج أما فقرة الاندثار فهي لكي يكون رأس المال المتراكم صافيا من استهلاك رأس المال خلال الفترة.

4. حساب بقية أقطار العالم:

المدخولات	القيمة	المصروفات	القيمة
مبيعات والاستيرادات	54	مشتريات الصادرات	52
صافي التحويلات الجارية للخارج	4	صافي الدخول المحولة من الخارج	
صافي الإقراض للخارج			5
	1 -		
المجموع	57	المجموع	57

هنا: مصروفات الخارج = مدخولات الخارج

في حساب الخارج يظهر أن هناك ثلاثة مصادر لمدخولات الخارج هي المدخولات التي تأتي من مبيعات استيرادات القطر والتحويلات الجارية الصافية إلى الخارج وصافي اقراض القطر للخارج. أما المصروفات فلها مصدران هما مشتريات الخارج من صادرات القطر، والدخول المحولة من الخارج والتي مصدرها أقراض الخارج بالإضافة إلى تعويضات المشتغلين في الخارج من السكان المقيمين في القطر.

2. يكون عرض البيانات في جدول على شكل مصفوفة كما يلي:

الفقرات	الإنتاج	الاستهلاك	التراكم	الخارج	المجموع
الانتاج		210	47	52	309
الاستهلاك	255		19-	5	241
التراكم		27			27
الخارج	54	4	1 -		57
المجموع	309	241	27	57	634

وإليك مثالا آخر من بيانات تقديرات الدخل القومي في العراق في السنة المذكورة.

مثال2: فيما يلي تقديرات (فنلون) من الإنفاق القومي في سنة 1955 بملايين الدنانير.

الفقــرات	القيمة
الإنفاق الاستهلاكي الخاص	189
الإنفاق على استهلاك الحكومة	62
تكوين رأس المال المحلي الإجمالي الثابت	67
الزيادة في المخزون من السلع	4
صافي الصادرات من السلع والخدمات	80
الناتج المحلي الإجمالي	402
صافي وخول عناصر الإنتاج المحولة من الخارج	71 -
الاندثار	17

القيمة	الفقــرات
25	صافي الضرائب غير المباشرة
54	الادخار*
10	صافي التحويلات الجارية إلى الخارج*
3	الإقراض الصافي للخارج*

* أرقام مخمنة.

والمطلوب:

1. تنظيم الحسابات القومية الموحدة المختصرة وإظهار ما إذا كانت تلك الحسابات متوازنة أم لا.
2. تنظيم جدول مصفوفة بالفقرات السابقة.

الحل:

ترتب البيانات في الحسابات المذكورة كما يلي:

1. حساب الإنتاج:

القيمة	المصروفات	القيمة	المدخولات
402	المصروفات على الناتج المحلي الإجمالي	189	الإنفاق الاستهلاكي الخاص
		62	الإنفاق الاستهلاكي الحكومي
		67	تكوين راس المال المحلي الإجمالي
		4	الزيادة في المخزون من السلع
		80	صافي الصادرات
402	المجموع	402	المجموع

يلاحظ في هذا الحساب أن الاستيرادات لم تذكر في جانب المصروفات لأن الصادرات صافية، سبق أن طرحت منها الاستيرادات والحساب المتوازن، أي أنه لا توجد فروق بين مجموع المدخولات والمصروفات.

2. حساب الاستهلاك:

المدخولات	القيمة	المصروفات	القيمة
مبيعات الناتج الإجمالي	402	مشتريات السلع الاستهلاكية	
ناقصا: الاندثار	17 -	(خاص)	189
صافي الدخول المحولة من الخارج	71-	مشتريات السلع الاستهلاكية	
فقرة متوازنة	1	(حكومي)	62
		الادخار	54
		صافي التحويلات الجارية للخارج	10
المجموع	315	المجموع	315

في هذا الحساب نجد أن مجموع المدخولات أقل من المصروفات لذلك ظهرت فقرة موازنة بمبلغ (1) مليون دينار في جهة المدخولات.

3. حساب التراكم:

المدخولات	القيمة	المصروفات	القيمة
الادخار	54	تكوين رأس المال الثابت المحلي الإجمالي	67
فقرة موازنة	3	الزيادة في المخزون	4
		ناقصا: الاندثار	17 -
		الإقراض الصافي للخارج	3
المجموع	57	المجموع	57

في هذا الحساب ظهر الفرق بين المدخولات والمصروفات لذلك تمت موازنتها بفقرة قدرها (3) ملايين دينارا في جهة المدخولات.

4. حساب الخارج:

المدخولات	القيمة	المصروفات	القيمة
مبيعات الاستيرادات	(-)	مشتريات الصادرات الصافية	80
صافي التحويلات الجارية إلى		صافي الدخول المحولة من الخارج	71-
الخارج	10	فقرة موازنة	4
صافي الإقراض للخارج	3		
المجموع	13	المجموع	13

إن هذه الحساب هو الآخر لم يتوازن وفي الحقيقة أن فقرات الموازنة السابقة لا بد وأن تظهر في الطرف الآخر من أحد الحسابات. وهكذا كان حيث ظهرت في جانب مصروفات من هذا الحساب وبمبلغ 4 ملايين دينارا. أن السبب في ظهور فقرات الموازنة هذه ربما بسبب عدم دقة الأرقام الأصلية أو الأرقام المخمنة أو كليهما. وفي الحقيقة أن الفروق تظهر في اغلب الأحوال على أن لا تكون فروقا كبيرة. أما إذا كانت كذلك فإن الشكوك ستكون أكبر حول دقة الإحصاءات. أما تنظيم المعلومات السابقة في جدول المصفوفة فإنه يظهر كما يلي:

الفقرات	الإنتاج	الاستهلاك	التراكم	الخارج	الموازنة	المجموع
الانتاج		215	71	80		402
الاستهلاك	402		17-	71-	1	315
التراكم		54			3	57
الخارج		10	3			13
الموازنة				4		4
المجموع	402	315	57	13	4	791

وكما مر معنا سابقا فإن فقرات المدخولات تدخل في المصفوفة أفقيا، والمصروفات عموديا، ويلاحظ هنا أن هذه الفقرة الموازنة قد دخلت كعمود وسطر إضافي في المصفوفة.

ثالثا: الحسابات القومية الموحدة التفصيلية:

بحثنا في الصفحات السابقة الحسابات القومية الموحدة المختصرة كما عرضها نظام الحسابات القومية للأمم المتحدة لسنة 1968. إن الغاية من عرض تلك الحسابات بالشكل المختصر السابق هو لإعطاء فكرة مجملة عن تلك الحسابات التي تختلف نسبيا عن الحسابات القومية السابقة في نظام الأمم المتحدة لسنة 1953. أما الحسابات التفصيلية في النظام الجديد (نظام 1968). فهي كما في هذا البحث وقد قام الكاتب بإعادة ترقيم فقرات تلك الحسابات فهذه الفقرات كانت مرقمة ترقيما

متسلسلا في الحسابات الأربعة بغض النظر عن موقع كل فقرة في كل حساب. وقد أعيد ترقيمها على الوجه التالي.

1. كل فقرة أعطيت رقما من ثلاث مراتب كانت المرتبة الأولى والثانية لتسلسل الفقرة، والمرتبة الثالثة لرقم الحساب. فالفقرة 406 تعني الفقرة 6 من الحساب رقم 4 أي حساب الخارج.
2. ونظرا لوجود جانبين في كل حساب مدخولات ومصروفات فقد أعطيت الأرقام (00) – (49) للمدخولات و (50) – (99) للمصروفات، وعلى هذا فإن الفقرة السابقة (406) تعني انها تقع في جانب المدخولات أما الفقرة (456) فهي الفقرة السادسة في جانب المصروفات من الحساب الرابع وليست الفقرة (56).
3. خصص الرقم (00) لمجموع المدخولات والرقم (50) لمجموع المصروفات وعلى هذا فإن مجموع المدخولات في الحساب الأول هو (100) وفي الثاني حتى الرابع هي 200، 300، 400، على التوالي أما مجموع المصروفات في الحسابات الأربعة فهي 150، 250، 350، 450 على التوالي.

حساب رقم (1): الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق.

الرقم	المدخولات	الرقم	المصروفات
101	الانفاق الاستهلاكي الحكومي (251)	151	تعويضات المشتغلين (201)
102	ناقصا الانفاق الاستهلاكي الحكومي المباشر في الخارج (402)	152	فائض المشتغلين (203)
		153	الاندثار (301)
103	الانفاق الاستهلاكي الخاص في الداخل (252)	154	صافي االضرائب غير المباشرة (204)
	الزيادة في المخزون (351)		
104	التكوين الرأسمالي الثابت الاجمالي(352)		
105	صادرات السلع والخدمات (451)		
106	ناقصا استيرادات السلع والخدمات(-401)		
107			
100	الإنفاق المحلي الإجمالي بأسعار المشتري	150	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار المشتري

حساب رقم (2): الدخل القومي تحت التصرف وتخصيصاته.

الرقم	المدخولات	الرقم	المصروفات	
	تعويضات المشتغلين من النشاط في الداخل	251	الإنفاق الاستهلاكي	(101)
201	(151)	252	الحكومي	(103)
202	صافي تعويضات المشتغلين من الخارج(453-	253	الإنفاق الاستهلاكي	
	404)	254	الخاص في الداخل	(403)
203	فائض التشغيل (152)	255	الإنفاق المباشر في	
	صافي الضرائب فير المباشرة (154)		الخارج للأسر المقيمة	(-452)
204	صافي دخل الملكية من الخارج (454 - 405)		ناقصا: إنفاق في الداخل	
205	الضرائب المباشرة على الدخل وصافي التحويلات		للأسر المقيمة	
	الجارية الأخرى من الخارج (455 - 406)			
206				
200	الدخل القومي تحت التصرف	250	تخصيصات الدخل القومي	

حساب رقم (3): تمويل رأس المال.

الرقم	المدخولات		الرقم	المصروفات	
301	الإندثار	(153)	351	الزيادة في المخزون	(104)
	الإدخار	(255)	352	تكوين رأس المال الثابت	(105)
302	صافي تحويلات رأس المال من الخارج			الإجمالي	(304)
		(-408)	353	الإقراض الصافي للخارج	
303					
325	تمويل التراكم الإجمالي		375	التراكم الإجمالي	
304	صافي الإقراض إلى الخارج	(353)	354	صافي الحصول على الأصول المالية	(409)
305	صافي الإصدار من السندات	(457)			
300	المدخولات الرأسمالية		350	350 المصروفات الرأسمالية	

حساب رقم (4): الخارج.

الرقم	المدخولات		الرقم	المصروفات	
401	استيراد السلع والخدمات	(-107)	451	صادرات السلع والخدمات	(106)
402	الإنفاق الاستهلاكي الحكومي المباشر في		452	إنفاق في الدخل للأسر غير	
	الخارج	(-102)		المقيمة	(-254)
403	الإنفاق المباشر في الخارج من الأسر		453	تعويضات المشتغلين	(404-201)
	المقيمة	(253)	454	دخل الملكية	(405-205)
404	تعويضات المشتغلين	(453 - 202)		الضرائب المباشرة على الدخل	(406-206)
405	دخل الملكية	(205-404)		والتحويلات الجارية الأخرى	

406	الضرائب المباشرة على الدخل والتحويلات الجارية الأخرى (455 - 406)	456	الفـائض مـن الصـفقات الجارية (407)
425	المدخولات الجارية	475	المصروفات الجارية
407 408 409	الفـائض مـن الصـفقات الجاريـة (456) صافي تحويلات رأس المال (-303) الإصـدار الصـافي مـن السـندات (354)	457	صافي الحصول على الأصول المالية (305)
400	المدخولات الرأسمالية	450	المصروفات الرأسمالية

وقد كان بودنا استخدام الحسابات التفصيلية السابقة لبعض تقديرات الدخل القومي ي العراق، ولكن وكما يلاحظ من الحسابات بأنها تفصيلية والفقرات المطلوبة لها كثيرة لا يتيسر منها إلا القليل، لذلك يكون استخدامنا لها عديم الجدوى، إن لم تتوفر أغلب تلك الفقرات[2].

هوامش ومراجع الفصل الخامس

(1) هناك أكثر من تفسير لنظرية القيد المزدوج منذ ظهورها عام 1494 وحتى الآن، ولعل التفسير الذي يكون نافعا لتفهم الحسابات القومية وهي الحسابات التي يقوم تنظيمها على أساس القيد المزدوج هو أن كل عملية ذات قيمة مالية لها طرفان: طرف يأخذ القيمة ويكون مدينا، وطرف يعطي القيمة يكون دائنا.

فإن شراء بضاعة من الشركة (أ) بمبلغ (200) ديناراً من الشركة (ب) على الحساب فإن هذا يعني أن مشتريات (أ) قد صارت مدينة بقيمة البضاعة وان (ب) قد صارت دائنة، وهذه الصفقة ستسجل في سجلات (أ) كما يلي:

حـ / مشتريات (مدين)	200
حـ/ الشركة (ب) (دائن)	200

أما التسجيل في سجلات (ب) فستكون

حـ/ الشركة (أ) مدين	200
حـ/ المبيعات (دائن)	200

وعندما تدفع الشركة (أ) من الصندوق قيمة البضاعة لـ(ب) تسديدا لدينها، فإن سجلات (أ) ستظهر:

حـ/ الشركة (ب) (مدين)	200
حـ/ الصندوق (دائن)	200

أما سجلات (ب) فإنها ستظهر

حـ/ الصندوق (مدين)	200
حـ/ الشركة (أ) (دائن)	200

وهكذا يتوازن حساب (أ) لدى (ب) ويبقى الصندوق مديناً لأنه استلم

المبلغ والمبيعات دائنة لأنها سلمت البضاعة كما سيتوازن حساب (ب) لدى (أ) ويبقى الصندوق دائنا لأنه دفع المبلغ، والمشتريات مدينة لأنها استلمت البضاعة.

وكما هو واضح مما سبق أن الازدواج هنا ليس تكرارا في قيد العملية الواحدة وإنما المقصود هو ان لكل عملية طرفين أحدهما مدين والآخر دائن وإن من الضروري أن يتوازن أو تتساوى مديونية الطرف الأول مع دائنيه الطرف الثاني.

للتفصيل حول هذا الموضوع يراجع: فؤاد زكو وآخرون، المحاسبة، (مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1979)، ص 34 – 60.

(2) أهم مصادر الفصل الخامس هي:

1. الدكتور عادل العاقل، الإحصاءات الاقتصادية، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، بيروت – لبنان، مطبوع بالرونيو، بدون تاريخ.
2. الدكتور جواد هاشم، الحسابات القومية، (الدار العربية للتوزيع والنشر بيروت، 1972).
3. الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، دليل في المحاسبة القومية دراسة أولية أعدها المجلس لندوة كركاس 1975، قامت بترجمتها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، كانون أول 1977 (تقرير مطبوع بالرونيو).
4. Dr. K.G. Fenelon. Iraq National Income and Expendi – tures 1950 – 56, (Al – Rabitah press, Baghdad, 1958)
5. UN, Stat. office, A system of National Accounts, series F, No.2, Rev.3 New York, 1968.

أسئلة الفصل الخامس

1. لماذا استخدمت قواعد القيد المزدوج في عرض مؤشرات الناتج القومي والدخل القومي والإنفاق القومي؟
2. ما معنى تصنيف النشاطات حسب الوظيفة الاقتصادية وهل انتهى هذا التصنيف بحسابات لكل وظيفة من تلك الوظائف؟
3. أما التصنيف حسب المؤسسات فيعني التصنيف حسب قطاعات:
الأعمال والأفراد والحكومة. والمطلوب توضيح هذه القطاعات الثلاثة.
4. ما هي الحسابات القومية الأربعة التي وضعتها الأم المتحدة عام 1968؟
5. تتألف مدخولات حساب الإنتاج من السلع الإنتاجية والاستهلاكية والصادرات.فما هي الفقرات التي تؤلف مصروفات هذا الحساب؟ وماهي المعادلة التي يعتمدها؟
6. يأتي دخل حساب الاستهلاك من فقريتن رئيستين فما هاتان الفقرتان وما هي الفقرات الثلاثة لمصروفات هذا الحساب؟ هل يمكن تمثيل هذا الحساب بمعادلة؟
7. ما هو عدد المصادر لدخل حساب التراكم، وما هي فقرات مصروفاته؟ هل يمكن القول أن معادلة هذا الحساب هي: الإدخار= الاستثمار؟
8. أذكر بإيجاز مصادر المدخولات والمصروفات لحساب الخارج، أي حساب ميزان المدفوعات. هل أن هذا الحساب هو محاولة لموازنة مصروفات الخارج مع مدخولاته؟
9. ما هو النظام المتبع في ترقيم فقرات الحسابات السابقة؟
10. كيف يتم تنظيم فقرات الحسابات القومية المذكورة على شكل مصفوفة؟
11. هل يوجد اختلاف جوهري بين الحسابات القومية المختصرة والتفصيلية؟

تمارين الفصل الخامس

تمرين (1)

فيما يلي بيانات عن الدخل القومي في العراق (حسب تقديرات فنلون) بأسعار السوق الجارية وبملايين الدنانير في السنوات المذكورة.

الفقـرات	1950	1951	1952
1. الإنفاق الاستهلاكي الخاص	137	157	162
2. الإنفاق الاستهلاكي الحكومي	28	30	38
3. تكوين رأس المال الثابت المحلي الإجمالي	17	21	34
4. الزيادة في المخزون السلعي	1	1	1
5. صافي الصادرات	14	12	54
6. القيمة المضافة الإجمالية	197	221	289
7. صافي الدخول المحولة إلى الخارج	15	11	42
8. الاندثار	9	10	13
9. صافي الضرائب غير المباشرة	15	16	17

والمطلوب:

1. تنظيم الحسابات القومية الأربعة لكل من السنوات المذكورة وبيان ما إذا كانت الحسابات متوازنة أو غير متوازنة عندما يكون:

10. الادخار	18	25	32
11. التحويلات الجارية للخارج	صفر	4	5-
12. صافي الأقراض للخارج	10	2-	صفر

2. إعادة تبويب البيانات في جدول مصفوفة لكل سنة.

تمرين (2)

فيما يلي تقديرات راسابوترام للدخل القومي في العراق بأسعار السوق الجارية في السنوات المذكورة وبملايين الدنانير.

الفقــرات	1962	1963	1964	1965
إنفاق استهلاكي خاص	273	326	399	433
إنفاق استهلاكي حكومي	142	161	189	188
تكوين رأس المال المحلي الإجمالي الثابت	91	77	101	98
الزيادة في المخزون السلعي	12	6	13	12
الصادرات	261	293	325	344
الاستيرادات	156	146	190	206
العوائد المحولة من الخارج	93-	168-	124-	130-
الناتج المحلي الإجمالي	715	727	826	827
صافي الضرائب غير المباشرة	39	38	44	45
الاندثار	54	55	63	66
صافي الإقراض للخارج(*)	6	20	15	11-
الادخار(**)	103	71	120	80
صافي التحويلات الجارية للخارج (**)	صفر	10-	8	4

(*) المعلومات مستقاة من ميزان المدفوعات العراقي.

(**) مقادير مخمنة.

المطلوب:

1. تنظيم الجداول الأربعة المذكورة لإظهار مدى تماسك الحسابات.
2. تنظيم جدول المصفوفة لكل سنة.

تمرين (3)

البيانات التالية عن الإنفاق المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة (اسعار 1962) حسب تقديرات راسابوترام وبملايين الدنانير في السنوات المذكورة.

الفقــرات	1962	1963	1964
إنفاق استهلاكي خاص	373	316	389
إنفاق استهلاكي حكومي	143	155	182
الاندثار	54	55	62
عوائد الدخل إلى الخارج	93	108	125
الاستيرادات	156	148	176
الصادرات	266	292	328
صافي الضرائب غير المباشرة	29	37	42
الزيادة في المخزون السلعي	12	6	12
تكوين رأس المال الثابت المحلي الإجمالي	91	81	91
م لنسب التبادل التجاري (1961 = 100)	106	107	97
الادخار(*)	60	70	80
صافي التحويلات الجارية للخارج(*)	15	10	18

(*) أرقام موضوعة.

أما الناتج المحلي الإجمالي في فروع الصناعة بأسعار كلفة عناصر الإنتاج الثابتة (أسعار 1962) فيظهرها الجدول التالي:

الفقــرات	1962	1963	1964
1. الزراعة والغابات والصيد	155	128	140
2. التعدين والمقالع	215	245	278
3. الصناعة التحويلية	53	52	58
4. الانشاء	15	16	19
5. الكهرباء والغاز والماء	6	6	8
6. النقل والخزن والمواصلات	52	43	43
7. تجارة الجملة والمفرد	42	38	44

الفقــرات	1962	1963	1964
8. البنوك والتأمين	8	8	8
9. ملكية دور السكن	15	16	17
10. الإدارة العامة والدفاع	69	74	83
11. الخدمات	44	42	49

من الجدولين استخرج ما يلي لكل سنة:

1. الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق.
2. تنظيم حساب الإنتاج
3. تنظيم حساب الاستهلاك
4. إعادة تسعير صافي الإقراض إلى الخارج (تمرين 2) وباستخدام الرقم القياسي لنسب التبادل التجاري بعد تحويله إلى سنة أساس 1962 (تقرب النتيجة إلى أقرب مليون).
5. تنظيم الحسابات الباقية.
6. تنظيم البيانات في جد ول مصفوفة.

تمرين (4)

قام فنلون بتقديرات للدخل القومي في العراق في سنة 1956 بالطرائق الثلاث: القيمة المضافة، الأنصبة الموزعة، الإنفاق، كما مبين في الجداول الثلاث التالية:

جدول (1)

الناتج القومي الصافي في العراق بأسعار كلفة عناصر الإنتاج الجازية وبملايين الدنانير في سنة 1956.

القيمة	القطاعــات
70	1. الزراعة
34	2. الصناعة والإنشاء
78	3. صناعة النفط
19	4. الدور والأبنية الأخرى
31	5. تجارة الجملة والمفرد
11	6. النقل والمواصلات
49	7. الخدمات

جدول (2)

الدخل القومي في العراق سـنة 1956 بأسـعار كلفـة عنـاصر الإنتـاج الجاريـة وبملايـين الدنانير.

القيمة	القطاعــات
65	1. الرواتب والأجور
38	2. الإنتاج المستهلك ذاتيا
21	3. بدل الإيجار الريع
99	4. الأرباح والفوائد
69	5. صافي واردات النفط

جدول (3)

الإنفاق القومي في العراق بأسعار السوق الجارية في سمة 1956 وبملايين الدنانير

الفقـرات	القيمة
الإنفاق على الاستهلاك الخاص	299
الإنفاق على الاستهلاك الحكومي	68
إجمالي تكوين رأس المال الثابت المحلي	89
الزيادة في المخزون من السلع	5
صافي المصدر من السلع والخدمات	46
دخل عناصر الإنتاج المحول إلى الخارج	58
الاندثار	18
صافي الضرائب غير المباشرة	28
الاستيرادات(*)	113

(*) من إحصاءات التجارة الخارجية.

والمطلوب ما يلي:

1. تنظيم جدول يبين الناتج الإجمالي بسعر السوق.
2. تنظيم الحسابات القومية مفترضا أن الإقراض إلى الخارج يساوي صفرا.
3. تنظيم جدول مصفوفة للبيانات السابقة.
4. إعادة تكوين الحسابات القومية على افتراض أن الادخار مستويا لما يظهره حساب التراكم، وأن التحويلات الجارية مساوياً للباقي في حساب الاستهلاك.

انظر: تمرين (5) في صفحة (289) من المسودة

تمرين (5)

إذا أظهرت الحسابات القومية في التمرين السابق عدم التماسك فهناك تقديرات أخرى للناتج القومي في نفس السنة لكل من حسيب ومانياكن (بالملايين).

الفقرات	حسيب	مانياكن
1- الناتج القومي الصافي بسعر السوق	338	392
2- عوائد عوامل الإنتاج	65	69
3- الاندثار	39	غير متوفرة

* تقديرات حسيب بسعر كلفة عناصر الإنتاج.

والمطلوب ما يلي:

أ- إستخدام تقديرات حسيب لعمل ما يلي مستفيداً من تقديرات فنلون السابقة عند نقص المعلومات.

1- جدول يبين الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق.

2- تنظيم الحسابات القومية الأربعة.

ب- استخدام تقديرات مانياكن لعمل ما يلي مستفيداً من تقديرات فنلون في التمرين السابق عند نقص المعلومات.

1- استخراج الناتج المحلي الإجمالي.

2- تنظيم الحسابات القومية الأربعة.

تمرين (6)

البيانات التالية عن الدخل القومي للعراق وبعض مكوناته (حسب تقديرات فنلون) بأسعار كلفة عناصر الإنتاج الجارية في سنة 1954 (بملايين الدنانير).

الفقـرات	القيمة
1. تكوين راس المال الثابت المحلي الإجمالي	43
2. الضرائب غير المباشرة الصافية	22
3. الإنفاق الاستهلاكي الخاص	178
4. الإنفاق على الناتج القومي الصافي	268
5. الإنفاق صافي الدخول المحولة إلى الخارج	67

الفقــرات	القيمة
6. الزيادة في المخزون السلعي	1-
7. الإنفاق على الاستهلاك الحكومي	57
8. الاندثار	16
9. الصادرات الصافية	56
10. والاستيرادات (*)	73

(*) من إحصاءات التجارة الخارجية

والمطلوب ما يلي:

أولا: تنظيم الجداول الأربعة للحسابات القومية بأسعار السوق مفترضا ما يلي:

1. إيجار	46
2. التحويلات الجارية للخارج	5
3. الإقراض للخارج	صفر

ثانيا: تنظيم جداول مصفوفة.

تمرين (7)

فيما يلي بيانات عن تقديرات حسيب للإنتاج القومي الصافي في العـراق بأسـعار كلفـة عناصر الإنتاج الجارية وبملايين الدنانير.

الفقــرات	61	62	63
الدخل القومي	484	527	515
الدخول المحولة إلى الخارج	94	94	108
الاندثار	37	38	37

المطلوب ما يلي:

1. تقدير الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق
2. تنظيم الحسابات القومية
3. تنظيم جدول مصفوفة.

تمرين (8)

فيما يلي تقديرات وزارة التخطيط للدخل القومي في العراق بأسعار كلفة عناصر الإنتاج الجارية في السنوات المذكورة وبملاين الدنانير.

والمطلوب ما يلي: تنظيم الجداول والحسابات التالية مستفيدا من البيانات في تمرين (2).

1 . تقدير الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق.

2. تنظيم حسابات القومية

3. تنظيم جدول مصفوفة.

الفقــرات	1964	1965
الناتج القومي الصافي	625	685
الإندثار	51	54
صافي الدخول المحولة إلى الخارج	118	129

تمرين (9)

البيانات التالية عن العراق بالأسعار الجارية في السنوات المذكورة (بملايين الدنانير).

الفقرات	1966	1967	1968	1969
الاستهلاك الخاص	472	447	455	512
الاستهلاك الحكومي	180	203	234	252
تكوين راس المال الإجمالي	145	150	154	159
الصادرات	364	326	404	408
والاستيرادات	221	183	192	208
الدخول المحولة إلى الخارج	142	126	162	163
الضرائب غير المباشرة الصافية	52	60	66	82

الفقرات	1966	1967	1968	1969
الدخول المحولة من الخارج	4	4	5	4
الاندثار	45	45	50	53
الادخار	106	130	162	148
التحويلات الجارية من الخارج	2	6	3	3
التحويلات الجارية إلى الخارج	2	1	1	1

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، الحسابات الإقتصادية القومية في الجمهورية العراقية 1964- 1969، الجداول 1 – 6.

المطلوب: تنظيم مجموعة الحسابات والمصفوفة لكل سنة من السنوات المذكورة لبيان تماسك الحسابات وتوازنها مفترضا أن صافي الإقراض للخارج يساوي صفرا في جميع السنوات.

أسئلة امتحانية

فيما يلي نماذج من الأسئلة الإمتحانية في مجموعتين:

أ) المجموعة الأولى:

س1: أجب بكلمة (نعم) عن الإجابة الصحيحة. وبكلمة (كلا) عن الإجابة الخطأ في جزء منها أو كلها بكلمة واحدة، وفي المكان المخصص على الورقة، أمام رقم الفراغ.

1- في حساب الإنتاج هناك مصدران للمدخولات: مبيعات السلع الاستهلاكية والرأسمالية في الداخل، ومبيعات الصادرات للخارج. أما المصروفات فهي على الناتج المحلي الإجمالي والاستيرادات والادخار.

2- اما حساب التراكم فان مصدر مدخولاته هو الادخار، في الوقت الذي تقع مصروفاته على مشتريات السلع الرأسمالية والإقراض الصافي للخارج بالإضافة إلى تعويضات استهلاك رأس المال الثابت.

3- في حساب الخارج : الصادرات + الدخول الصافية المحولة للخارج الإستيرادات + التحويلات الجارية الصافية للخارج + صافي الاقراض للخارج.

4- الإنتاج الإجمالي – حسب المفهوم الاشتراكي – يتألف من جزأين: القيمة المنقولة + القيمة المخلوقة من جديد بواسطة الجهد البشري بينما الدخل القومي هو فائض القيمة أو دخل المجتمع الذي يوزع إلى الدخول الأولية.

5- الدخل القومي – حسب المفهوم الاشتراكي – هو الإنتاج الصافي لفروع القطاع المادي ولذلك فانه يساوي الدخول النهائية للمشاريع الإنتاجية وغير الإنتاجية والسكان.

6- النفقات المادية تتضمن قيمة المواد الأولية والمساعدة والوقود والطاقة وخدمات النقل والمواصلات والاندثار ولكن النفقات لا تتضمن الأجور والخدمات غير الإنتاجية والرواتب التقاعدية وغيرها.

7- الطريقة المباشرة في تسعير الدخل القومي بالأسعار الثابتة هو أن تقسم قيم الإنتاج الإجمالي في كل سنة على الأرقام القياسية للأسعار.

8- كلما ازدادت نسبة النفقات المادية ازداد الدخل القومي على افتراض أن بقية الأمور بقيت ثابتة.

9- هناك عاملان آخران يؤثران على نمو الدخل القومي ويتناسب طردياً معه وهما وقت العمل وإنتاجية العمل.

10- بواسطة إعادة التوزيع يحصل القطاع غير الإنتاج على مدخولاته.

س2: اجب بكلمة (نعم) عن العبارة الصحيحة وبكلمة (لا) عن العبارة الخطأ في جزء منها أو كلها الإجابة بكلمة واحدة وفي المكان المخصص على ورقة الأسئلة.

1- الناتج الصافي = الإنتاج الإجمالي – المستخدم+ الناتج الإجمالي- الاندثار.

2- إن الإحصاء الاقتصادي – في المفهوم الأمريكي – يشمل مبادئ الإحصاء والنماذج الاقتصادية، ولكنه لا يشمل الحسابات القومية وغيرها من موضوعات الاحصاء الاقتصادي الأخرى عدا الموضوعات الواردة في توصيات الامم المتحدة.

3- يحسب في الدخل القومي الناتج المتبادل والمستهلك ذاتيا من الانتاج الاولى للمنتجين اما غير الأولى فيقتصر على المتبادل فقط.

4- لأغراض حسابات الدخل القومي تعتبر طائرة الخطوط الجوية العراقية في مطار لندن داخل الحدود الاقليمية للعراق ، بينما دار السفارة العراقية تعتبر داخل الحدود الاقليمية لا نكلترة.

5- لا يحسب في الدخل القومي من الناتج الضمني ما لا ينتج في قطاع المنتج الخاص.

س3: أملأ الفراغات:

1- لغرض إعادة تسعير الدخل القومي بالأسعار الثابتة بطريقة غير مباشرة تقسم قيمة الدخل بالأسعار الجارية على الرقم القياسي بصيغة ــــــــ

2- أن الدخل القومي بسعرــــــــــ يتضمن كلفة الناتج والربح للمنتج والضريبة غير المباشرة ولكنه لا يتضمن الإعانات.

3- الناتج القومي هو ــــــــــ مطروح منه الدخول الصافية المحولة إلى الخارج.

4- الانفاق القومي = الاستهلاك (الحكومي والخاص) + الاستمار (الحكومي والخاص) $\pm$ التغير في المخزون السلعي +ــــــــــــ

س4: املأ الفراغات التالية:

1- أن الإنتاج الصافي يعتمد في تغيره على ثلاثة عوامل هي : تغير وقت العمل وإنتاجية العمل ونسبة النفقات المادية. بينما الإنتاج الإجمالي يعتمد في تغيره على تلك العوامل عدا ــــــــ

2- أن الميزانية الحكومية وــــــــ والقطاع غير الإنتاج والتنظيمات الاجتماعية هي الوسائل التي تتم بها عمليه ــــــــــــ

3- أن الدخول التي تحصل عليها دوائر ومؤسسات القطاع غير الانتاجي تدعى ــــــــــــــ

4- مجموع الاستهلاك = استهلاك السكان + ــــــــــــ

س5: أجب بكلمة (نعم) عن العبارة الصحيحة وكلمة (كلا) عن العبارة الخطأ في جزء منها أو كلها:

1- إن إعادة تسعير الإنتاج الإجمالي بأسعار إحدى السنوات يكون بقسمة الإنتاج الإجمالي بالأسعار الجارية على الرقم القياسي للكميات بصيغة لا سبير.

2- لا تكون المخصصات التقاعدية والدراسية إحدى الفقرات المكونة للدخول الأولية.

3- يحسب الدخل القومي في الدول الإشتراكية، بعد التوزيع الأولي، من: الأجور في قطاع الإنتاج المادي+ الدخل الصافي للمشاريع الإنتاجية الحكومية والتعاونية+ الدخل الصافي للمشاريع غير الإنتاجية.

س6: ضع دائرة حول الإجابة الصحيحة:

1- على افتراض أن بقية الأمور تبقى ثابتة، إذا ازدادت الأسعار في السنة الجارية عن السابقة فإن كمية الإنتاج الإجمالي:

أ- يزداد ب- ينقص جـ- يبقى على حاله

2- الزيادة في الوسائل الأساسية الإنتاجية وغير الإنتاجية والوسائل الدائرة والاحتياطيات السلمية للإستهلاك تؤلف فقرات:

أ- الدخل القومي ب- التراكم جـ- الاستهلاك

3- إن المواد الأولية والوقود والزيوت والإندثار هي التي تؤلف:

أ- القيمة الجديدة ب- القيمة المنقولة جـ- الناتج الإجتماعي

ب) المجموعة الثابتة:

س1: فيما يلي تقديرات راسابوترام للدخل القومي في العراق بسعر السوق في السنة المذكورة.

الفقـرة	القيمة	الفقـرة	القيمة
استهلاك خاص	433	صادرات	344
استهلاك حكومي	188	استيرادات	206
تكوين رأسمال ثابت	98	عوائد محولة للخارج (صافية)	130
زيادة في خزين السلع	12	قروض من الخارج (صافية)	11
إندثار	16	ضرائب غير مباشرة	45
تحويلات جارية	(؟)	ناتج محلي صافي	806

والمطلوب: تنظيم البيانات السابقة في حسابات الإنتاج والاستهلاك والتراكم. والخارج لبيان مدى دقة التقديرات مفترضا أن مقدار التراكم خو ما تظهره مصورفات الحساب المذكور.

س2: فيما يلي تقديرات مانياكن للدخل القومي (للصناعة عدا النفط) في العراق في السنتين 57 و 1960 بأسعار السوق الجارية ووقت العمل المقدر (شخص/ ساعة) بالملايين.

الفقـرات	57	60
الإنتاج الإجمالي	60	84
النفقات المادية	37	51
وقت العمل (شخص / ساعة)	12	14

والمطلوب: تحديد نسبة الزيادة في الدخل القومي بسبب تغير وقت العمحل وإنتاجية العمل وإنخفاض نسبة النفقات المادية.

ملاحظة: تقرب النتائج إلى مرتبة عشرية واحدة وتوضع في جدول.

س3: البيانات التالية تمثل فقرات الدخول للمشاريع والسكان في أحد الأقطار الإشتراكية في 1979(بالملايين).

الفقـرات	القيمة
الدخل الصافي للمشاريع الإنتاجية الحكومية	510
الدخل للتعاونيات الزراعية	220
دخول الفلاحين التعاونيين	180
أجور العمال في القطاع غير الإنتاجي	150
أجور العمال في المشاريع الإنتاجية الحكومية	378
مدفوعات الضمان الاجتماعي للعمال	110
مدخولات المشاريع الإنتاجية من النظام المالي	230
الدخل من الملكيات الخاصة والثانوية والمساعدة	112
دخول متفرقة للعمال من النظام المالي	23

والمطلوب: تنظيم ثلاثة جداول تبين ما يلي:

1. الدخول الأولية للسكان.
2. الدخول الأولية للمشاريع.
3. الدخل القومي.

س4: فيما يلي بيانات عن الإنفاق القومي في العراق في السنتين المذكورتين بأسعار السوق الجارية وبملايين الدنانير.

الفقــرات	1926	1963
1. الإنفاق الإستهلاكي الخاص	373	326
2. تخصيصات الإندثار	54	55
3. الزيادة في المخزون السلعي	12	6
4. عوائد عوامل الإنتاج إلى الخارج	93	168
5. الإنفاق الاستهلاكي الحكومي	142	161
6. الصادرات	261	293
7. تكوين رأس المال المحلي الإجمالي	91	77
8. الضرائب غير المباشرة الصافية من الإعانات	39	38
9. الاستيرادات	156	146

والمطلوب ما يلي:

1. تنظيم جدول يبين الإنفاق القومي الإجمالي بسعر السوق وبسعر كلفة عناصر الإنتاج ثم الإنفاق القومي الصافي بسعر كلفة عناصر الإنتاج.
2. إيجاد معدل دخل الفرد بأسعار السوق الجارية في السنتين المذكورتين علماً أن عدد السكان كان (40ر7) و (64 ر 7) مليون على التوالي.

س5: البيانات التالية تمثل الأجور والأرباح الصافية في قطاع استخراج النفط الخام في العراق والناتج الصافي للقطاعات الأخرى بأسعار كلفة عناصر الإنتاج الجارية في السنتين المذكورتين وبملايين الدنانير.

الفقــرات	1960	1961
الأجور والرواتب المدفوعة في العراق	19	21
صافي الأرباح	197	195
الناتج الصافي في القطاعات الأخرى	446	491

والمطلوب: تنظـيم ثلاثـة جـداول تبـين النـاتج المحـلي والنـاتج القـومي في القطـر في السـنتين المذكورتين تعكس وجهات النظر الثلاث في حساب نشاط شركات النفط الأجنبيـة علماً أن النفط كان يستخرج حينئذ من قبل شركات النفط الأجنبية وأنهـا كانـت تأخذ نصف صافي الأرباح وتحولها إلى الخارج.

س6: فيما يلي بيانات عن إنتاج الحنطة في العراق (ألف طـن) وسـعر الطـن بالـدينار (أرقـام موضوعة) وعدد السكان (بالآلف) في السنوات المذكورة.

السنوات	الإنتاج	السعر	السكان
1974	1339	53	10765
1975	845	50	11124
1976	1312	54	11505
1977	696	56	12030

افترض أن قيمة الإنتاج في كل سنة يمثل الدخل القومي. والمطلوب: قياس تغـير معـدل دخل الفرد معتبراً أن سنة 1975 هي السنة الأساس استخدم عند اللزوم أسـعار 1977 لإعـادة التسعير.

ملاحظة: تنظم خطوات الحل والنتائج في جدول.

س7: البيانات التالية عن العراق في 1968، بملايين الدنانير (الأرقام حقيقية وموضوعية).

الفقـرة	القيمة	الفقـرة	القيمة
الضرائب غير المباشرة	68	تكوين رأس المال الثابت الإجمالي	95
إعانات	2	المستخدم والإندثار	516
الإندثار	65	التغير في المخزون السلعي	14
الدخول المحولة للخارج	177	الاستيرادات	144
الدخول المحولة من الخارج	20	الصادرات عدا النفط	23
الإنتاج الإجمالي	1583	صدرات النفط	427
استهلاك	432	الإدخار	148
الافتراض من الخارج	68-	التحويلات الجارية للخارج	93

والمطلوب:

1- تنظيم جدول يبين الإنتاج الإجمالي بسعر السوق والناتج القومي الصافي بسعر كلفة عناصر الإنتاج.

2- تنظيم الحسابات الأربعة.

3- تنظيم جدول المصفوفة.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

أ- الكتب:

1- الدكتور عبد المنعم ناصر الشافعي، مبادئ الإحصاء (دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1967) جـ2، ط 5.

2- احمد حسن الاسناوي، الوجيز في الإحصاء التطبيقي، (دار النهضة العربية، القاهرة، 1964) ط6.

3- الدكتور خير الدين حبيب، تقدير الدخل القومي في العراق 53 – 1961 (دار الطليعة، بيروت، 1964).

4- الدكتور جواد هاشم، الحسابات القومية، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1976).

5- الدكتور مدني دسوقي مصطفى، مبادئ في علم الإحصاء (القاهرة 1968)، ص3.

6- الدكتور زكريا احمد نصر، عشر محاضرات في الدخل القومي (معهد الدراسات العربية العالي في جامعة الدول العربية، القاهرة، 1957).

7- الدكتور محمد عزيز، الدخل القومي في العراق 1950-1973 (معهد البحوث والدراسات العربية التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، 1975).

8- الدكتور جان ارنست، نظرية الدخل القومي والاستخدام والتنمية الصناعية، (مطبعة اسعد بغداد، 1958).

9- الدكتور جان ارنست، الدخل القومي، (مجموعة محاضرات بالرونيو مكتبة بغداد، 1964-63).

10- الدكتور عصام عاشور، الدخل والتطور الاقتصادي في البلاد العربية (معهد الدراسات العربية العالي، القاهرة، 1962).

11- سامولسون، الاقتصاد، مقدمة تحليلية، ترجمة الدكتور صلاح الدين نامق والدكتور حسين عمر، جـ2، (الدخل الأهلي والنقود والنظام المصرفي)، (مكتبة النهضة المصرية، القاهرة).

12- الدكتور خزعل البيرماني، الدخل القومي والاستخدام، (مطبعة سلمان الاعظمي، بغداد، 1968)، ط1.

13- الدكتور محمود محمد الحبيب، اقتصاديات العراق، (دار الطباعة الحديثة، البصرة، 1969).

14- الدكتور عبد الحسين زيني، تطور إحصاءات الدخل القومي في العراق، (منشورات غرفة تجارة بغداد، مطبعة المعارف، بغداد، 1973).

15- الدكتور جواد هاشم، تكوين رأس المال في العراق 57 -1970 (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1975).

16- الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، دليل في المحاسبة القومية، دراسة أولية أعدها المجلس لندوة كركاس 1975 قام بترجمتها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، كانون أول 1977 (تقرير مطبوع بالرونيو).

17- جامعة الدول العربية، مركز التنمية الصناعية، النظام الموحد للحسابات القومية لدول الجامعة العربية (مطابع الشعب، القاهرة، 1971).

18- د. كاظم حبيب، العوامل المحفزة لنمو الدخل القومي، (بغداد، الموسوعة الصغيرة، 15).

19- محمد احمد لطفي حسونه، نظام الموازين الاقتصادية القومية ونظام المحاسبة القومية لهيئة الأمم المتحدة – دراسة مقدمة إلى المؤتمر العربي الأول للحسابات القومية (12-1977/11/17 ، بغداد)، بغداد مطبوع بالطابعة.

20- الدكتور عادل العاقل، الإحصاءات الاقتصادية، (الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، بيروت، لبنان، مطبوع بالرونيو بدون تاريخ).

ب- المقالات:

1- الدكتور جان ارنست، ملاحظات حول حسابات الدخل القومي العراقي ، الاقتصادي ، العدد 1، السنة 3، نيسان 1962، ص 23-41.

2- الدكتور عصام عاشور، إحصاءات الدخل في البلاد العربية، التقرير الاقتصادي العربي، (يصدرها الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية)، حزيران، 1962، بيروت: ص 113-115.

3- الدكتور خير الدين حسيب، الدخل لقومي في العراق 953 – 1956، مجلة إتحاد الصناعات (يصدرها إتحاد الصناعات العراقي)، آب 1960، ص 11 – 24.

4- الدكتور خير الدين حسيب، تقرير الدخل القومي للعراق 53-1961، الصناعي العدد 1-2 السنة 4، حزيران 1963، ص 1-23.

5- الدكتور خير الدين حسيب، مساهمة قطاع البنوك في الدخل القومي للعراق خلال الفترة 53-1961، الاقتصادي، العدد 2-3، السنة 3 أيلول 1962، ص 90-104.

6- الدكتور خير الدين حسيب، خدمات الدفاع والأمن والدخل القومي في العراق، الاقتصادي، العدد 2، السنة 4، كانون أول ، 1962، ص61-67.

7- الدكتور فؤاد عبد الله، الحسابات الاجتماعية وإحصاءات الدخل القومي الاقتصادي، العدد 1، السنة 2، تموز 1961، ص29-32.

8- الدكتور كاظم حبيب ومثنى صلاح الدين محمود، الدخل القومي وطبيعته في البلدان النامية، الاقتصاد، العدد 4، السنة 10، كانون أول 1969.

9- الدكتور عبد الحسين زيني، حول تقديرات وزارة التخطيط للدخل القومي للسنوات 56-1960 (القسم الاول)، الصناعي، العدد 2، السنة 5 حزيران 1964، ص 19-30، وقد نشرت أيضا دون علم الكاتب في المرجع التالي، ص62-76.

10- الدكتور عبد الحسين زيني، حول تقديرات حسيب للدخل القومي في العراق للسنوات 1953-1961، الاقتصادي العدد 1-2، السنة 5، آب 1964، ص89-106.

11- الدكتور عبد الحسين زيني، حول تقديرات وزارة التخطيط للدخل القومي في العراق للسنوات 56-1960 (القسم الثاني)، الاقتصادي العدد1، السنة7، مايس1966، ص 32- 43.

12- الدكتور عبد الحسين زيني، ملاحظات حول (الحسابات القومية)، الإقتصادي، العدد3 – 4، السنة 14، أيلول – كانون أول 1973، ص123-128.

13- الدكتور عبد الحسين زيني، طرق ومفاهيم إحصاء الدخل القومي في الدول الإشتراكية، المالية (مجلة تصدرها وزارة المالية)، العدد4، السنة1، نيسان 1975، ص60-75.

14- الدكتور عبد الحسين زيني، حساب الدخل القومي في فروع الإقتصاد الوطني في الدول الإشتراكية، المالية، العدد1، السنة2، آب1975، ص 103-119.

15- الدكتور عبد الحسين زيني، نظام الحسابات القومية في توصيات الأمم المتحدة، المالية، العدد1، السنة 1980، ص 39- 56.

16- الدكتور أمين رشيد كنونه، الموازين الاقتصادية كأداة للتخطيط الاقتصادي، الاقتصادي، العدد4، السنة20، كانون أول 1979، ص 19- 61.

د- النشرات الاحصائية:

1- الجهاز المركزي للإحصاء، الدخل القومي في العراق للسنوات 64- 1971، (مطبعة الجهاز المركزي للاحصاء، بغداد ، بدون تاريخ).

2- المملكة الأردنية الهاشمية، دائرة الإحصاءات العامة، الدخل القومي في الأردن 59- 1960، (تقرير مطبوع بالرونير).

3- الجمهورية العربية المتحدة، الاقليم السوري، تقرير الدخل القومي السوري، ج1، القطاع الزراعي 52 – 1957، (التقرير مطبوع بالرونيو طبعة ثانية).

4- المجموعات الإحصائية السنوية 68-977.

5- دائرة الإحصاء المركزية ، الدخل القـومي للعـراق 56-1960، (تقـديرات مانيـاكن،) (تقرير مطبوع بالرونيو في 52 صفحة ويحتوي على مقدمة و82 جدولا).

6- دائرة الإحصاء المركزية ، تقدير الدخل القومي في العراق للفترة 62- 1966، (تقرير مطبوع بالرونيو، بغداد، 1969).

7- دائرة الإحصاء المركزية، تقديرات الدخل القومي في العـراق للسـنوات 53- 1969، (تقرير مطبوع بالرونيو).

8- الجهاز المركزي للإحصاء، الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب القطاعات الاقتصادية للسنوات 71- 1973، (تقرير مطبوع بالرونيو، نيسان 1976). يقـع التقرير في 32 صفحة من القطع الكبير.

9- الجهاز المركزي للإحصاء، الناتج المحلي والدخل القومي في العـراق للسـنوات 64 – 1974، (بغـداد، نيسـان، 1976) تقريـر مـوجز يضـم 11 جـدولا و يقـع في 16 صفحة من القطع الربع.

10- الجهاز المركزي للإحصاء، الناتج المحلي والدخل القومي في العـراق للسـنوات 64- 1974، (تقرير مطبوع بالرونيو، يتضمن 18 جدولا ويقـع في 24 صـفحة، تمـوز 1976).

11- الجهاز المركزي للإحصاء، تكوين رأس المال الثابت المحلي الإجمالي في الجمهوريـة العراقية 53- 1969، (تقرير أولي مطبـوع بـالرونيو يحتـوي عـلى مقدمـة و32 جدولا ويقع في 46 صفحة كبيرة.

12- الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة الإحصاء الصناعي، تقرير تكوين رأس المال في الصناعات التحويلية للسنة المالية 66- 1967 تقرير مطبوع بالرونيو).

13- الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة الحسابات القومية، إجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق للسنوات 68- 1976، (تقرير مطبوع بالرونيو، تموز 1977).

14- الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة الحسابات القومية إجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق للسنوات 76 – 1978، (تقرير مطبوع بالرونيو، نيسان 1979).

15- الجهاز المركزي للإحصاء، جدول المستخدم / المنتج لسنة 1974 ،تقرير مطبوع بالرونيو، تشرين أول، 1977).

16- الجهاز المركزي للإحصاء، الموازين السلعية في العراق، (تقرير مطبوع بالرونيو، شباط، 1977).

ثانياً: المراجع الإنجليزية:

1. *Dr.Kh. Haseeb, The National Income of Iraq 1953- 56, "Majelet Itihad – el- Sina'at" (quarterly magazine of Iraq, Federation of Industries), No.1, Vol.1, August. 1960, PP. 8-83.*
2. *Dr. Kh. Haseeb, The Contribution of Banking to National Income of Iraq 1953-1961, the Economist, (The Quarterly Journal of the Iraqi Economic Association), Nos.2 & 3, Vol. III, September 1962,PP.22-40.*
3. *Dr. Kh. Haseeb, National Income of Iraq 1953-1961 Al-Sinai, Nos 1 & 2, 4th Year, 1968, PP. 1-49.*
4. *Dr. Kh. Haseed. The National Income of Iraq 1962-1963, "L, Egypte Contemporaine". No 317, Le Caire 1964-PP.19-66.*
5. *Dr. Kh. Haseeb, An Estimate of the National Income of Iraq 1953-1956 (A thesis, typed on the typewriter in two volumes, submitted to the Cambridge University in September 1959, for the Ph. D. degree).*
6. *I.B.R.D., The Economic Development of Iraq. (The Johns Hopkins Press, Baltimore.1952).*
7. *Dr. K.G. Fenelon. Iraq National Income and Expenditures 1950 – 1956 (Al- Rabitah Press, Baghdad. 1958).*
8. *Central Statistical Organization, National Income in Iraq, selected studies (Dr. Fenelon, Dr. Maniakin, Dr. Rasaputram), (Shafik Press, Baghdad,1970).*
9. *Albert Y. Bader, The National Income of Lebanon "Middle East Economic Papers 1956", Economic Research Institute of the American University of Beirut.*
10. *B. Dajani, the Iraqi National Income. Middle East Forum, (Magazine of the Alumni Association of the A.U.B), No.7, July 1958, P.3.*
11. *E. Devons. An Introduction to British Eeonomic statistics. (Cambridge University Press, 1964), PP. 214-245.*

12. *Un, Stat. Office, Measurement of National Income and the Construction of Social Accounts, Studies and Reports on Stat. methods, No. 7, Geneva, 1947.*

13. *UN. Stat. Office, A System of National Accounts and Supporting Tables, Studies in Methods. No. 2, New York, 1953.*

14. *UN. Stat. Office. Concepts and Definitions of Capital Formation. Studies in Methods, Series F, No.3, New York.1953.*

15. *UN. Stat. Office. Methods of National Income Estimations, Provisional Issue, Studies in Methods, Series F. No. 8,New York, 1955.*

16. *UN, Stat. Office. A Syetem of National Accounts and Supporting Tables, Studies in Methods, Series F, No. 2, Rev.1, New York. 1960.*

17. *UN. Stat. Office. A System of National Accounts and Supporting Tables. Series F. No. 2, Rev. 2. New York 1964.*

18. *UN, Stat. Office, A System of National Accounts, Series F, No. 2, Rev. 3, New York, 1968.*

المؤلف في سطور

ولد الدكتور عبد الحسين زيني في كربلاء العراق سنة 1932 وهو متزوج وله 4 أولاد. أكمل دراسته الابتدائية والثانوية في كربلاء. أرسل إلى الجامعة الأمريكية في بيروت فحصل على البكالوريوس في إدارة الأعمال سنة 1957 ثم الدكتوراه في الإحصاء الاقتصادي من جامعة موسكو سنة 1965.

انتسب إلى جامعة بغداد في عام 1965 وعمل فيها حتى عام 2008 حيث درس في الدراسات الأولية والعليا في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية وكلية الإدارة والاقتصاد وحاضر في الجامعة المستنصرية، باستثناء الفترة 1997-2002 حيث عمل في الجامعات الليبية. ثم أعيد تعيينه في جامعة بغداد في تشرين الثاني 2002 وأحيل على التقاعد في 2008/12/1.

اختير معاوناً للعميد لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية وكلية الإدارة والاقتصاد للفترة 67-69 واعتذر عن الاستمرار فيه نظراً لرغبته في العمل العلمي أكثر من العمل الإداري. ساهم في عملية التدريس والبحث والإشراف على رسائل الماجستير والدكتوراه، كما ساهم في إصدار أول مجلة للكلية وكان مدير تحريرها ولا تزال تصدر حتى الآن. حصل على لقب مدرس في سنة 1966 وعلى لقب أستاذ مساعد في سنة 1970 وعلى لقب أستاذ مشارك في سنة 1975.

حصل على مرتبة الأستاذية في سنة 1982. وبعد تقاعده في 2008/12/1 منح لقب (أستاذ متمرس). له عشرات البحوث والدراسات المنشورة في المجلات العلمية، ومثلها المقالات الصحفية في مختلف الصحف والمجلات العراقية والعربية، كما نشر 16 كتاباً تدريسياً في مجال اختصاصه منذ سنة 1968، ولا تزال لديه بعض الكتب لم تنشر لحد الآن بسبب توقف النشر منذ عام 1990. أما الكتب المنشورة فهي:

1- مبادئ طرق الإحصاء، ط1 (مطبعة العاني، بغداد 1968) 399 صفحة.

2- الإحصاء الديموغرافي، ط1 (مطبعة العاني، بغداد 1969) 287 صفحة، ط2، الإحصاء السكاني (دار الحرية للطباعة، بغداد 1977) 416 صفحة.

3- الإحصاء الصناعي، ط1 (مطبعة شفيق، بغداد 1971) 374 صفحة، ط2 (دار الحرية للطباعة؛ بغداد 1977) 416 صفحة.

4- طرق ومقاييس الإحصاء الزراعي (مطبعة العاني، بغداد 1973) 256 صفحة.

5- دراسة عن تطور إحصاءات الدخل القومي في العراق (منشورات غرفة تجارة بغداد، مطبعة المعارف، بغداد 1973) 78 صفحة.

6- تطور الإحصاءات الإقتصادية في العراق (مطبعة العاني، بغداد 1975) 305 صفحة.

7- الإحصاءات التطبيقية (بالاشتراك مع عبد المجيد الصوفي وعبد الرحمن المشهداني)، (دار الحرية للطباعة، بغداد1979) 384 صفحة.

8- مبادئ الإحصاء الاقتصادي، ط1 (مطبعة جامعة بغداد، 1980) 349 صفحة، ط2 (مطبعة وزارة التعليم العالي، 1988) 540 صفحة.

9- الإحصاء السكاني (بالاشتراك مع الدكتور عبد الحليم القيسي والدكتور رفيق العلي)، (دار المعرفة، بغداد 1980)400 صفحة.

10- الإحصاء الإقتصادي (بالاشتراك مع الدكتور عبد الحليم القيسي والدكتورة نور الهدى قصار)، (مطبعة جامعة بغداد 1982) 480 صفحة.

11- طرائق التعداد (بالاشتراك مع الدكتور رفيق العلي)، (مطبعة جامعة بغداد 1982)240 صفحة.

12- الإحصاء الإجتماعي (بالاشتراك مع الدكتور إحسان محمد الحسن)، (مطبعة جامعة الموصل،1983) 270 صفحة.

13- الحسابات القومية (مطبعة جامعة بغداد 1985) 549 صفحة.

14- الأرقام القياسية (مطبعة التعليم العالي، بغداد 1988) 268 صفحة.

15- الإحصاء الاقتصادي، جزءان (مطابع دار الحكمة، بغداد 1990) 580 صفحة.

16- الإحصاء السكاني (بالاشتراك مع الدكتور عبد الحليم القيسي)، (مطابع دار الحكمة، بغداد 1990) 420 صفحة.

إلى جانب اختصاصه اهتم بالدراسات الثقافية والتاريخية والدينية منذ أكثر من ربع قرن وألف عدة كتب منها:

1- هوامش على سيرة ابن هشام
2- تساؤلات
3- دور الأحلام في الأديان والمعتقدات
4- موجز العقائد والأديان
5- الإنجيل الخامس (نشر 2009)
6- 3×3 (3 أحلام في 3 ديانات)
7- هل الإنجيل كلمة اللـه؟
8- أزواج النبي وبناته
9- المرأة والجنس في الكتاب المقدس
10- في رحاب الإسلام
11- العلم والدين هل يلتقيان بعد الفراق
12- إسلام بدون طوائف
13- دولة الإسلام أم دولة المسلمين
14- قصص الأنبياء في الكتب المقدسة
15- كاتبه وأربع كتب.
16- في اللغة والنقد اللغوي
17- في الأدب والتراث
18- شؤون تربوية
19- شوك وورد

اهتم بمشروع ثقافي واسع للمثقفين غير المتخصصين وذلك باختصار الكتب التراثية وخاصة الكبيرة منها وبعض الكتب الثقافية لتيسير قراءتها، وقد تجاوزت الكتب المعدة أكثر من 40 كتابا، في النية إصدارها تحت عنوان (المختصر من تراث البشر) ومنها:

1- فتوح البلدان للبلاذري
2- رحلة ابن جبير
3- رحلات ابن بطوطة
4- مقاتل الطالبيين لأبي الفرج الأصبهاني
5- سيرة ابن هشام (تهذيب)
6- مروج الذهب للمسعودي (ج1 العصور القديمة)
7- مروج الذهب (ج2 عصر الرسالة والأموي)
8- مروج الذهب (ج3 العصر العباسي)
9- معجم الأدباء لياقوت الحموي
10- التوراة
11- الإنجيل
12- أسفار الأنبياء
13- أعمال الرسل ورسائلهم
14- تقويم البلدان لأبي الفداء
15- رسالة الغفران لأبي العلاء
16- الكتاب المقدس
17- التذكرة الفخرية للأربلي
18- مواضيع سور القرآن الكريم
19- تفسير القرآن الكريم، ج1-السور المكية
20- تفسير القرآن الكريم، ج2-السور المدنية
21- الحياة في الجنة لابن قيم الجوزية
22- رحلة السيرافي
23- حضارة العرب لغوستاف لوبون
24- الجوهرة للبري
25- نساء النبي وأولاده للسعيدي
26- محمد في طفولته وصباه للتوني

27- قصة الديانات لسليمان مظهر

28- ملحمة كلكامش

29- قصص وأساطير سومرية وبابلية

30- إنجيل برنابا

31- يوميات الجبرتى

32- الملل والنحل للشهرستاني

33- الفكر الديني الإسرائيلي لحسن ظاظا

34- مختصر التاريخ لابن الكازروني

35- الإسلام في الأسر للصادق النيهوم

36- تاريخ الأمم الإسلامية للشيخ محمد الخضري

37- موسوعة الغدير للاميني

38- الشخصية المحمدية للرصافي

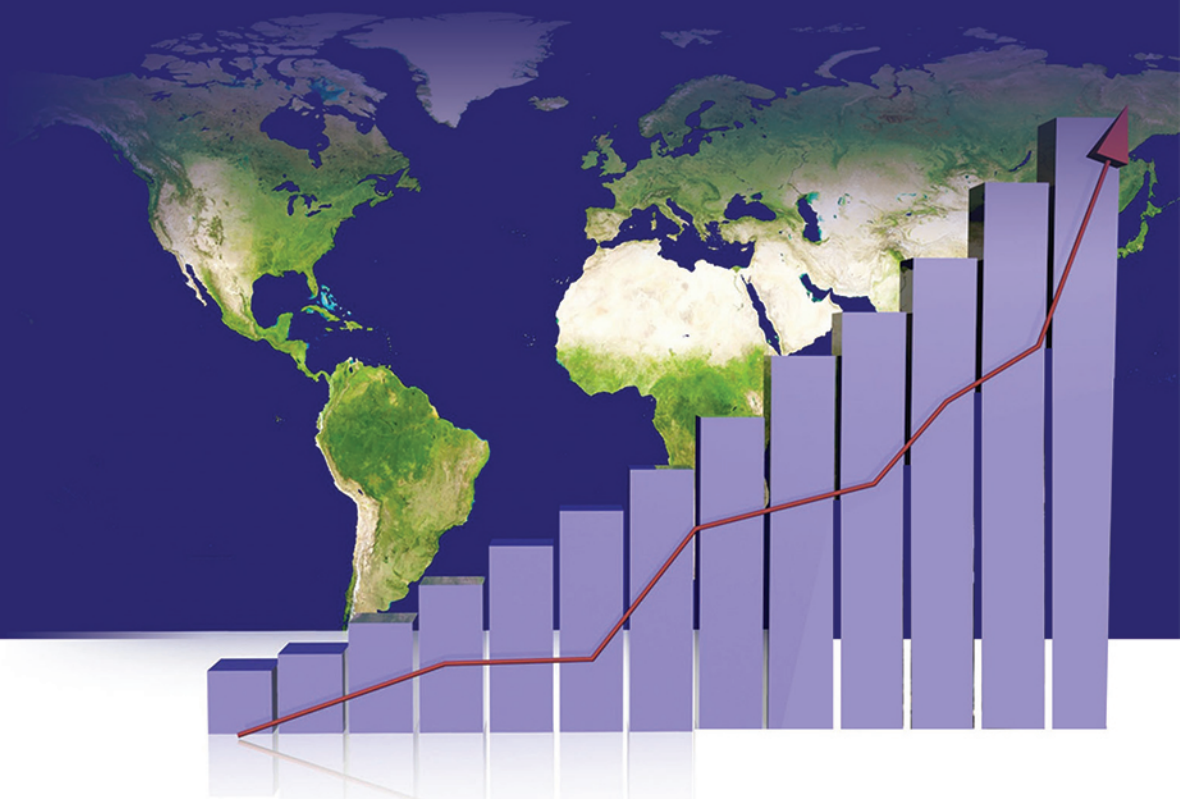
39- القائلون بتحريف القرآن لعلاء الدين القز ويني

40- إعلام الهداية لمجموعة من المؤلفين

41- إسلام بلا مذاهب للشكعة

42- السيرة الذاتية لابن هشام

الحسابات القومية



9789957326081

دار الحامد للنشر والتوزيع
الأردن - عمان- ص.ب.: 366 عمان 11941 الأردن
هاتف: 5231081 فاكس: 009626-5235594
E-mail: dar_alhamed@hotmail.com
daralhamed@yahoo.com
www.daralhamed.net